سلسلة دراسات ووثائق المجازر الارمنية

1

مختارات من بعض الكتابات التاريخية
مجازر الأرمن عام 1915

نت جيمس برايس

آدمز جيبونز

ج. توينبي

يف نانسن

ترجمة : خالد الجبيلي

مختارات من بعض الكتابات التاريخية
حول مجازر الأرمن عام 1915

* سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية ـ 1

* مختارات من بعض الكتابات التاريخية حول مجازر الأرمن عام 1915

* مجموعة مؤلفين

* ترجمة : خالد الجبيلي

* الطبعة الأولى 1995

* الناشر: * دار الحوار للنشر والتوزيع

اللاذقية ـ ص. ب 1018 ـ هاتف 422339 ـ سورية

* نادي الشبيبة السورية ـ اللجنة الثقافية

حلب ـ ص. ب 3699 ـ سورية

تصميم الغلاف : الفنان اردو هامبارتسوميان

سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية ـ 1

مختارات من بعض الكتابات التاريخية حول مجازر الأرمن عام 1915

* الفيكونت جيمس برايس
* أرنولد ج . توينبي
* هربرت آدمز جيبونز
* فريديوف نانسن

* ترجمة : خالد الجبيلي

العنوان الأصلي للكتاب

An Anthology of Historical Writings on The
Armenian
Massacres of 1915
Published in Beirut , Lebanon , in 1971

ملاحظة : اضطررنا في الترجمة العربية إلى استبعاد النص بقلم السفير الأميركي في القسطنطينية هنري مورغنثاو، نظراً لصدور ترجمته العربية في دمشق.

مقدمة:

يعدّ هذا الكتاب الذي يضم مقالات لعدد من كبار المؤرخين والسياسيين في هذا القرن بمثابة تكريم وتقدير للأشخاص الذين لاقوا حتفهم منذ أكثر من خمسة وسبعين عاماً، دون أن يعرفوا السبب الذي ماتوا من أجله، وقد ذهبوا ضحية مخططات خبيثة ودنيئة تم تنفيذها بأبشع الطرق وأكثرها وحشية، بهدف إنهاء القضية الأرمنية، إحدى أهم قضايا الصراع في المسألة الشرقية التي استحوذت على اهتمام الدول العظمى في القرن الماضي.

لقد شهد القرن التاسع عشر تحرر دول الصرب والرومان والبلغار واليونان من قبضة الدولة العثمانية، ومع مطلع القرن العشرين، أحس العثمانيون أن دور الأرمن قد جاء في التحرر. وكان التفسخ الذي أصاب الامبراطورية العثمانية قد أصبح أمراً واقعاً. ولا يعزى سبب تأخر هذا التفسخ إلى قوة الامبراطورية العثمانية المتداعية، بل إلى التنافس الذي حصل بين الدول الكبرى. وكان بإمكان الأتراك تحمل فقدان المناطق المحيطة بهم، مثل رومانيا واليونان، وذلك بسبب انخفاض عدد السكان الأتراك فيها، غير أنه لم يكن بوسعهم أن يتصوروا فقدان الأراضي الأرمنية التي كانت تقع في وسط الامبراطورية، والتي كان يعيش فيها عدد كبير من السكان الأتراك والأكراد، كما أن فقدان أرمينيا كان يعني زوال حلمهم بإقامة الأمة الطورانية ـ وهو حلم راود مفكريهم أمثال ضياء كوك ألب (Zia Gokalp)، ثم تبنته جمعية الاتحاد والترقي فيما بعد ورفعته شعاراً سياسياً لها. ويتمثل هذا الحلم في إقامة اتحاد يجمع بين الشعوب التركية في القوقاز ووسط آسيا، وكان الأرمن يشكلون العقبة الوحيدة التي تحول دون ذلك اللقاء، ومع فشل الامبراطورية العثمانية في إقامة دعائمها على أساس الدين، كان عليها أن تقيم امبراطورية جديدة تقوم على أساس العرق.

كان هذا هو الشعور السائد عندما أصبحت المسألة الأرمنية مثار قلق

الدبلوماسية الدولية في مؤتمر برلين الذي عقد عام 1878 م. وعلى الرغم من أن الأرمن يقطنون في أرضهم منذ فترة لا تقل عن ثلاثة آلاف عام، فضلاً عن أنهم أصحاب حضارة عريقة وقديمة، لهذا فقد تجرؤوا على الاحتجاج ضد إساءات العثمانيين لهم الذين كان حكمهم الدموي يقوم على القمع والظلم، وطالب الأرمن بإدخال إصلاحات دستورية إلى الحكم، وأرغم السلطان على قطع وعود بإدخال مثل هذه الإصلاحات استناداً إلى المادة رقم /61/ من معاهدة برلين، بيد أن السلطان نظم مجازر عامي 1894 ـ 1896م التي راح ضحيتها ما يقرب من 300,000 ثلاثمائة ألف أرمني.

وعندما استلمت جمعية الاتحاد والترقي دفة الحكم وأعادت نشر الدستور العثماني عام 1908م، ظهرت في الأفق بارقة أمل جديدة، إذ وعدت السلطة بالمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، وفي عام 1914م، وبعد سلسلة من الهزائم في حروب البلقان، أذعنت تركيا وقبلت صفقة أخرى مع الدول الأوربية الكبرى بإدخال بعض الإصلاحات في المناطق التي يقطنها الأرمن، ولكن مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914م، أدرك الأتراك أن الفرصة الذهبية لإبادة الشعب الأرمني قد حلّت، وسيطرت فكرة الإبادة عليهم سيطرة تامة.

وبعد سلسلة من الاجتماعات السرية، توصلت جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة إلى عدة قرارات تتلخص في طرد وإبادة الشعب الأرمني الذي يعيش في الامبراطورية العثمانية. وتم تنفيذ الخطة بدقة متناهية عام 1915م، وتجاوز عدد القتلى خلال السنوات القليلة التالية 1,500,000 مليون ونصف أرمني، ويضم هذا الكتاب كما أسلفنا، عدداً من الشهادات التي تثبت أعمال الإبادة الجماعية بقلم عدد من الكتّاب البارزين المعاصرين لتلك المجازر.

ولا يهدف هذا الكتاب إلى إثارة روح العداء والانتقام، لأن ذلك يعني

اتخاذ موقف سلبي، غير أن كرامتنا الإنسانية والمهدورة وإحساسنا بالعدالة الضائعة قد أصيبا بشرخ عميق، فيما لا تزال تقبع في ذاكرة المجتمع البشري أحداث أول إبادة جماعية منظمة جرت في هذا القرن، وصحيح أن قوات الحلفاء كانت قد وعدت أن تنصف الشعب الأرمني بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى أن معاهدة سيفر وهي أول معاهدة للسلام تبرم مع تركيا بتاريخ 10 آب 1920م أقرّت إنشاء دولة أرمنية مستقلة في مناطق أرمينيا التركية، إلا أنّ الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، (كان يرئِسها ويلسون وهو الذي رسم خطوط الحدود بين أرمينيا وتركيا وفق معاهدة سيفر) لم تكن تنوي هذه الدول إرغام تركيا على تطبيق بنود المعاهدة. وقد كان للدبلوماسية الأوروبية اليد العليا في مذابح الأرمن عندما عبّرت عن نفسها بصورة رئيسة من خلال تنافسها على المصالح الاقتصادية المتضاربة وكانت النتيجة تخلي هذه الدول عن الأرمن، وسمحت للأتراك بمهاجمة أرمينيا الروسية وباحتلال جزء من أراضيها بعد أن أصبحت جمهورية مستقلة ووقع الجزء المتبقي في أحضان روسيا السوفيتية وقد تم ذلك أمام الرأي العام العالمي الذي أصيب بالذهول من هول المأساة.

لقد أصبحت الإنسانية الآن أكثر إدراكاً ووعياً للجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية، وضد نضال الشعوب في الحصول على حق تقرير مصيرها، وما ميثاق الأمم المتحدة ومحاكمات نورمبرغ، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م والقرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في عام 1968م، إلاّ دليل قاطع على تنامي هذا الوعي.

إلا أنه لم تتخذ حتى الآن أية خطوة من أجل تعويض الأرمن عن الظلم الفادح الذي أصابهم منذ أكثر من خمسة وسبعين عاماً، لا يزال

الأتراك يمعنون في الإساءة إلى العقل الإنساني وكرامة الحس الأخلاقي، بإنكارهم للحقائق ورفضهم تحمل المسؤولية وتشويه التاريخ في محاولة يائسة منهم للتستر على الإثم الذي اقترفوه في الماضي.

إن الشعب الأرمني، لا يزال ينتظر إقامة العدل، وإن الإبادة الجماعية التي بدأها الأتراك عام 1915م مستمرة طالما لم تتح للأرمن فرصة استعادة أراضيهم، وهم يذوبون ببطء في بوتقة الأراضي التي يعيشون فيها كمهاجرين ولاجئين، وهذا ظلم وإجحاف كبير بحقهم، لأن رفض الظلم جزء هام من مكونات الحس الأخلاقي الرئيسة للمجتمع، علاوة على ذلك فإنه لايمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين في العالم إلا بإزالة الظلم الآخذ في النمو. وعلى حضارتنا أن تشهر إفلاسها إذا لم يشعر أولئك الذين لم يتعرضوا للأذى بنفس شعور الغضب والاستياء الذي يراود الذين تعرضوا له.

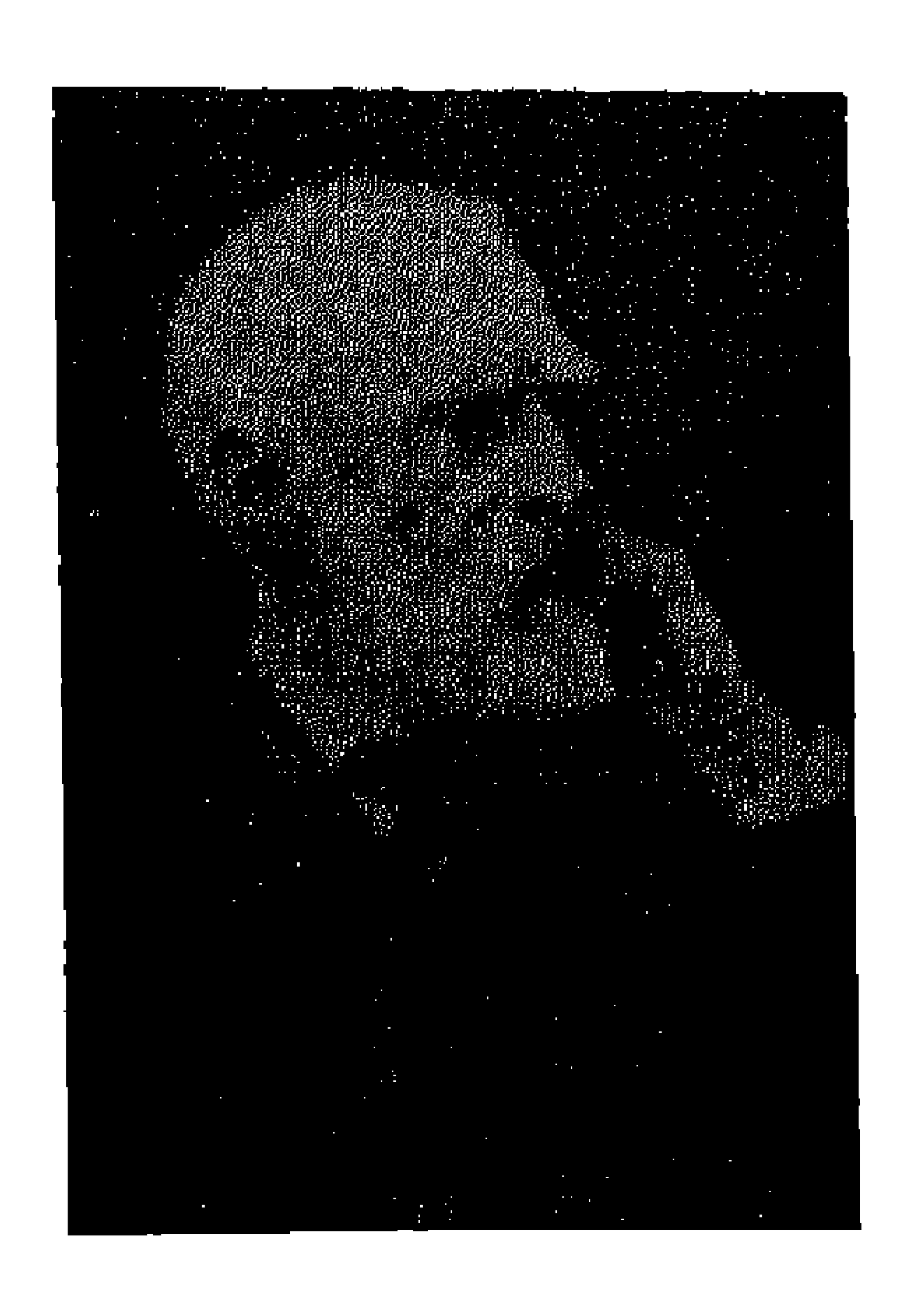
ولهذا يجب على البشرية أن تنصف الأرمن.

المحرّرون

شهادة الفيكونت جيمس برايس

JAMES BRYCE

مقتطفات من الكلمة التي ألقاها في مجلس اللوردات في بريطانيا العظمى في السادس من تشرين الأول 1915.



الفيكونت جيمس برايس ...

سياسي وعالم بريطاني، أستاذ القانون المدني في أوكسفورد. نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومستشار دوقية لانكستر. رئيس المجلس التجاري، السكرتير الأول لايرلندا، سفير بريطانيا في واشنطن، كتب العديد من المؤلفات التاريخية، من بينها (الأرمن في ظل الامبراطورية العثمانية)

(The Armenians in The Ottomon Empire)

كان الأتراك يداهمون بيوت الأرمن، ويسوقونهم إلى الشوارع ثم يخلون المدن والقرى من جميع سكانها، وكانوا يزجون ببعض الرجال في السجن ليلاقوا حتفهم نتيجة التعذيب. أما ماتبقى من الرجال والنساء والأطفال، فكانوا يأخذونهم إلى خارج المدينة سيراً على الأقدام، حيث يتم فصلهم، فكانوا يقودون الرجال إلى بقعة منعزلة بين التلال، ويشرع الجنود الأتراك أو القبائل التي استدعيت على عجل لتساعدهم في أعمال الإبادة سواء بإطلاق الرصاص عليهم أو بطعنهم بالحراب، أما النساء والأطفال والمسنون فكانوا يرسلونهم تحت حراسة جنود لا أخلاقيين ــ معظمهم قد أطلق من السجن لهذه الغاية ــ إلى أماكن بعيدة، سواء إلى إحدى المقاطعات الواقعة في وسط آسيا الصغرى، وفي معظم الأحيان إلى المنطقة الصحراوية الواقعة في منطقة دير الزور شرقي مدينة حلب باتجاه نهر الفرات. كانوا يسيرون على الأقدام تحت حراسة الجنود لأيام عديدة، يلاحقون بالضرب عند أي تقصير، وإذا لم يتمكن أحدهم من اللحاق بالقافلة كان يُترك في مكانه ليلاقي مصيره الأسود، وقد سقط كثيرون منهم على الطريق، ولاقى عدد كبير منهم حتفه بسبب الجوع الشديد، لأن الحكومة التركية لم تقدم إليهم أي طعام بل جردتهم من كل شيء، كما جرد عدد كبير من النساء من ثيابهن، وأرغمن على الرحيل وهن عاريات تحت أشعة الشمس اللاهبة. وقد فقدت بعض الأمهات عقولهن، ورمين أطفالهن على الطريق لعدم قدرتهن على حملهم، وامتلأ طريق القوافل بالجثث، ويبدو أن أعداداً قليلة نسبياً تمكنت من الوصول إلى الأماكن المحددة لها ــ التي تم اختيارها بحيث يتعذر عليهم العودة منها، كما كان أمل الوصول إلى هذه الأماكن ضعيفاً بعد تكبد هذه المشاق.

ويوجد بحوزتي روايات مفصلة عن أعمال الترحيل هذه، نقلاً عن أناس ثقات، فقد قال لي أحد الأصدقاء الأمريكيين الذي عاد مؤخراً من القسطنطينية إنه سمع قصصاً هناك تؤكد جميع ما تناهى إلى سمعي. كما

أنه أصيب بدهشة كبيرة عندما كان الناس الذين يعرفون هذه القصص يروونها ببرود شديد، لأن الأشياء التي نادراً ما تكون صادقة تثير قليلاً من الدهشة في تركيا، وكانت المجازر هي السائدة في روميلي الشرقية عام 1876م، وفي تركيا الأسيوية عامي 1894 ـ 1896م.

وعندما قام الأتراك بطرد الأرمن من منازلهم، لم يقتلوا عدداً كبيراً من النساء، بل أبقوا عليهن ليواجهن مصيراً أكثر مهانة وسوءاً. ففي معظم الأحيان كان الضباط الأتراك وكبار المسؤولين المدنيين يأخذون النساء ويلحقونهن بقصور الحريم. كما تم بيع عدد آخر منهن في سوق الرقيق، وأرغم بعضهن على تغيير دينهن. ولم يتمكّن من رؤية آبائهن أو أزواجهن بعد ذلك، وقد أصابت تلك النساء لعنة الوقوع في نير العبودية والمهانة.

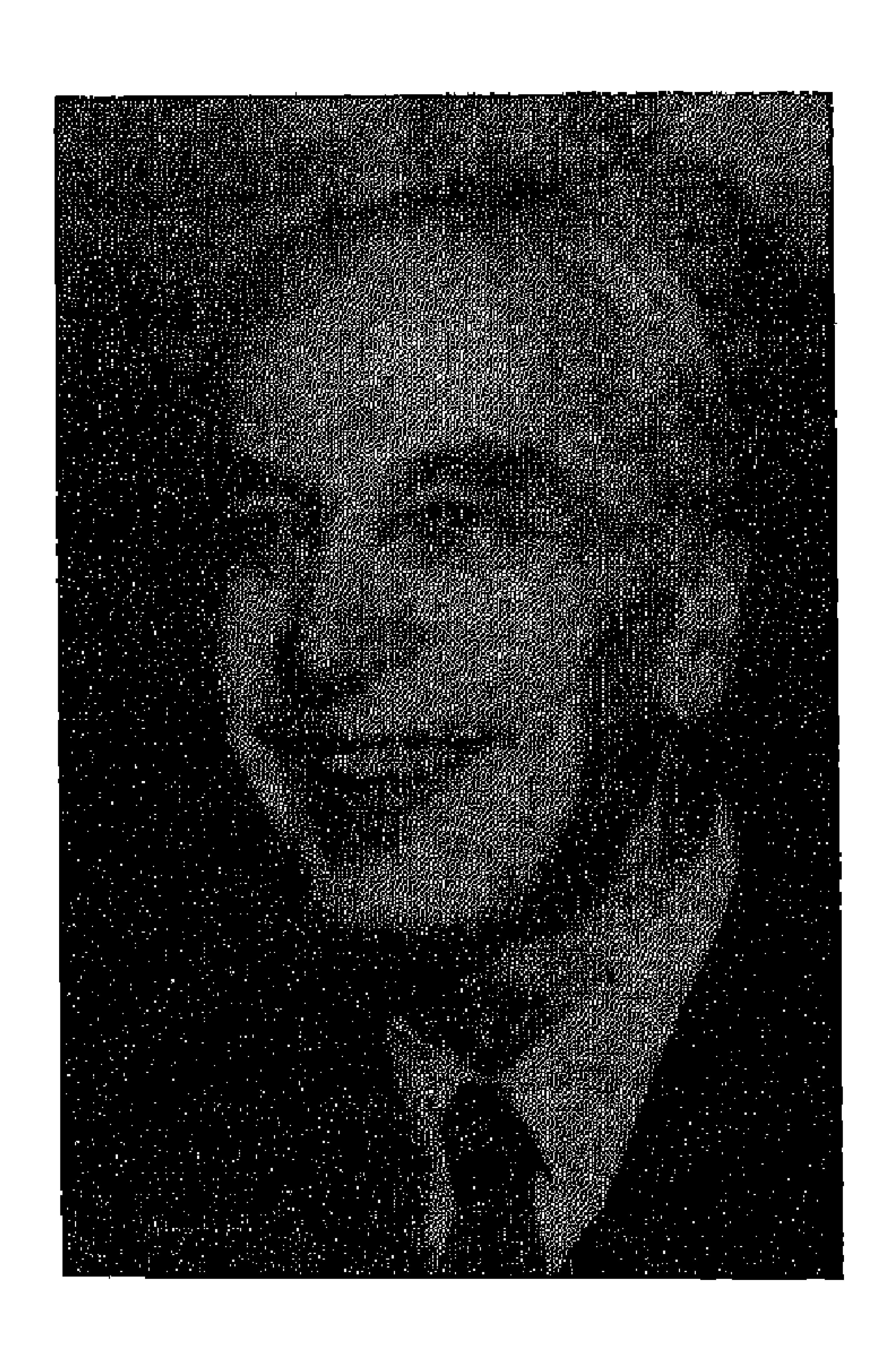
كما تم بيع عدد كبير من الصبية والفتيات في أسواق الرقيق بأسعار لم تتجاوز في بعض الأحيان عشرة أو اثنتي عشر شلناً، بينما قُدّم عدد آخر من الصبية الصغار إلى الدراويش حيث تمت تربيتهم في مدارس دينية كمسلمين.

ولم تكن حالة الذين انتهت مأساتهم بالموت السريع هي التي تثير الشفقة والعطف، بل تلك النسوة اللواتي قتل أزواجهن، واغتصبت بناتهن، وطردن مع أطفالهن ليواجهن الموت في الصحراء ـ دون طعام أو عون ـ ويبدو أنه تمت إبادة ثلاثة أرباع أو أربعة أخماس الشعب الأرمني، ولم يسجل في التاريخ جريمة أبشع من هذه الجريمة منذ عهد تيمورلنك. وعندما قاتل الأرمن العزّل، فإنما كانوا يقاتلون دفاعاً عن النفس، ودفاعاً عن أهلهم ضد الظلم وقساوة وفظاظة المتوحشين الذين أقاموا ما يسمى بالحكومة المحلية. ولايمكن إيجاد أي مبرر لهذه المجزرة مثلما فعلت السلطات والصحف الألمانية دفاعاً عن سلوك الحكومة التركية. إن سياسة القتل والترحيل كانت غاشمة ولم تصدر عن أي استفزاز، بل يبدو أنها

كانت وبكل بساطة تطبيقاً للشعار الذي رفعه السلطان عبد الحميد " إن الوسيلة الوحيدة للتخلص من القضية الأرمنية، تتمثل في القضاء على الأرمن أنفسهم"، ثم جاء زعماء تركيا الجدد الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (جمعية الاتحاد والترقي)، لتنفيذ أضعاف مانفذه عبد الحميد من مذابح ومجازر.

شهادة أرنولد ج . توينبي
ARNOLD J. TOYNBEE

ـ من الملخص التاريخي
" معاملة الأرمن في الامبراطورية العثمانية في عامي 1915 ـ 1916 "



أرنولد ج . توينبي ...

مؤرخ ، شغل في السابق منصب مدير الدراسات في المعهد الملكي للشؤون والبحوث الدولية، أستاذ التاريخ الدولي في جامعة لندن.

الشعب الأرمني والحكومة العثمانية

عندما دخلت الحكومة العثمانية الحرب العالمية عام 1914م، كان قد مضى على حكمها لأرمينيا أربعة قرون، وكان من بين رعاياها غالبية عظمى من الأرمن. وسيجد الباحث في العلاقة بين الحاكم والمحكوم خلال هذه الفترة من تاريخ الشرق الأدنى، أكثر الآراء تضارباً، فمن ناحية سيعلم أن الأتراك يصنفون الأرمن، شأنهم شأن بقية المسيحيين في تركيا، في فئة الريا ـ Rayah (الماشية)(1) وتلخص هذه الكلمة موقفهم الذي لاسبيل إلى إصلاحه، إذ أنهم لم يكونوا يعاملونهم كمواطنين أو حتى كبشر. ومن الناحية الأخرى كان يسمع أن الامبراطورية العثمانية كانت تعامل رعاياها من الأقوام الأخرى بتسامح وحرية أكثر مما كانت تفعل كثير من دول أوروبا الغربية، وكان الأرمن يتمتعون بحرية تامة، ويعيشون كما يحلو لهم في ظل الحكومة التركية، والخلاف الناجم بين الحكومة ورعاياها يعود إلى سوء طبع الأرمن وعدم استقرار شخصيتهم، بل والأنكى من ذلك، فإن الخلاف بينهم كان نتيجة بذور الشقاق التي بثها عدوّ مشترك خارجي بينهم. إن هذين الرأيين المتطرفين يشوّهان وجه الحقيقة، مع أن كلاً منهما يحمل شيئاً منها.

ومما لا شك فيه (ولنأخذ وجهة النظر التركية أولاً)، أن الأرمن كانوا قد جنوا فوائد معينة وهم في ظل الحكم العثماني، وأن التفريق بين مسلم وغير مسلم (ريا ـ رعايا) مثلاً يمكن أن يصم الدولة العثمانية بالتخلف، ويجعلها تنتمي إلى العصور الوسطى، ويثبت أنها غير قادرة على التقدم. غير أن هذا الأمر ألحق بالدولة بشكل عام ضرراً أفدح من العقاب الذي كانت تهدف إليه، لأن التطرف في العقاب سلاح ذو حدين. وقد أبعدت الحكومة المسيحيين بشكل تام عن بقية مواطني الدولة المسلمين الذين يشكلون السواد الأعظم من الامبراطورية، بل حتى حثتهم على تشكيل

مجتمعات خاصة بهم، وقد تحولت الريا إلى ملل(2) (جمع ملة)، وبذلك لم تعد ثيراناً مكبلة، بل قطعاناً محررة من الأغلال.

وقد أنشأ السلطان محمد الثاني نظام الملل المسيحية بعد فتحه القسطنطينية عام 1453م، وأخذ يعمل على إعادة تنظيم الدولة العثمانية كوريثة للامبراطورية الرومانية الشرقية، وهذه الملل عبارة عن مؤسسات وطنية ذات مواثيق مكتوبة بإسهاب في أغلب الأحيان، ويرأس كل ملّة بطريرك تقوم الطائفة بانتخابه وتوافق عليه الحكومة ويكون الوسيط المعتمد بين الطرفين، ويكون في الوقت نفسه رئيس هيئة الرعايا الطوعية والمسؤول أمام الحكومة العثمانية.

إن العمل الموكل إلى البطاركة يعطي الملل ـ كهيئة ـ صفة كنسية، غير أن الكنيسة في الشرق الأدنى، لاتتعدى كونها مظهراً قومياً، كما أن سلطة البطاركة كانت تمتد لتشمل المدارس، بل وحتى فروعاً من المحاكم المدنية، إن الملل هي في الواقع هيئات مستقلة عملياً في كل مايتعلق بشؤون الدين والثقافة والحياة الاجتماعية، إلا أنه استقلال مبتور وناقص لأنها محرومة من أي تعبير سياسي. إن إقامة نظام الملل هو اعتراف وتبرير جزئي للوضع الشاذ والمريض السائد في الشرق الأدنى ـ التفكك السياسي لشعوب الشرق الأدنى، والتشبث على الرغم من كل ذلك، بحياتهم الروحية.

ولم يكن تنظيم الملل مكسباً لجميع الشعوب المسيحية التي كانت خاضعة للحكم العثماني، إذ فقد بعض السكان الأرثوذكس مثل البلغار والصرب استقلالهم الكنسي الذي كانوا يتمتعون به من قبل، وتم دمجهم مع ملة اليونان تحت سلطة بطريرك الأرثوذكس في القسطنطينية. ومن ناحية أخرى فقد تحسن موقف الأرمن. أما الذين كانوا يُسمُّون بالمنشقين فقد كانوا يعيشون تحت ظل كنيستين، واحدة أرثوذكسية، والأخرى كاثوليكية، إلا أن العثمانيين كانوا ينظرون إلى جميع المسيحيين على اختلاف طوائفهم

بدون تمييز، وكان السلطان محمد الثاني قد استدعى المطران الأرمني لمدينة بروصة أو بورصة(Broussa) وقلده مرتبة بطريرك الأرمن في القسطنطينية.

وبهذا العمل منح العثمانيون الأرمن استقلالاً دينياً ذاتياً، ووضعوهم على قدم المساواة مع جيرانهم من الطائفة الأرثوذكسية من الناحية القانونية ومع مرور الوقت، مُنح الأرمن نفس المزايا التي تتمتع بها الكنائس الأخرى، وقد أنشئت الملة الغريغورية عام 1462م، وملة الأرمن الكاثوليك عام 1830م، وملة الأرمن البروتستانت في الأربعينات من القرن التاسع عشر نتيجة لتأسيس الإرساليات التبشيرية الأمريكية.

وبذلك استفاد الأرمن المشتتون كثيراً من الحكم العثماني، وحتى في أرمينيا، فإن الوضع بشكل عام كان لصالح الحكومة العثمانية، وفي أغلب الأحيان كان اللوم يوجه إلى العثمانيين لإعطائهم موطىء قدم للأكراد في هذه المنطقة وذلك كتحرك سياسي في صراعهم مع بلاد فارس. غير أن الأكراد لم يشكلوا خطورة على الأرمن كالسلاجقة والمغول وعشائر الكاراكويونلو الذين كانوا يغيرون على المنطقة ويعملون فيها يد السلب والنهب، أو حتى كالفرس أنفسهم الذين طردهم العثمانيون والأكراد من البلاد. وقد وقع الإقطاع الكردي خلال قرون ثلاثة تحت سيادة العثمانيين. كان ذلك بعد حملة السلطان سليم عام 1514م، إذ تعتبر تلك الفترة أقل تعاسة بالنسبة للأرمن من القرون الثلاثة ونيّف التي سبقتها والتي تميزت بالفوضى العارمة.

ويمكن اعتبار تلك الفترة فترة سبات قبل الصحوة، ومرة أخرى يمكن القول: إن الحكومة التركية هي التي كانت سبب تلك الصحوة نتيجة تغيير سياستها إزاء الأرمن، ففي بدايات القرن التاسع عشر، شنّ السلطان محمود حملة مكثفة وقوية ضد الإقطاع، (وهو مصلح اشتهر بإخفاقه في حل مشاكل اليونانيين والصرب)، غير أنه حقق نجاحاً ملموساً في الشرق، ففي

عام 1834م حول السلطان محمود اهتمامه إلى زعماء القبائل الكردية، وفي حوالي منتصف القرن تمكن من كسر شوكتهم، وأحلّ محل الإقطاعيات الصغيرة (بيروقراطيات) تمركزت في القسطنطينية ولم تكن طبقة الموظفين الجديدة مثالية، بل كان لها مثالبها وآثامها، غير أنها بالمقارنة مع السابق، لم تكن متحيزة نحو أي عرق من العرقين اللذين كانت تحكمهما، لأن تعصب المسلمين الطبقي إزاء الملل التي تسلك سلوكاً جيداً كان يعتمد على سخط الولاة الأكراد، وعلى أية حال، فإن إعادة تشكيل الدولة العثمانية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر آذن بحلول عصر جديد في تاريخ الأرمن، وقد تزامن ذلك مع تأسيس الإرساليات التبشيرية الأمريكية والسماح بإنشاء الملتين الكاثوليكية والبروتستانية، إذ أتاح ذلك فرصة جيدة للأرمن استفادوا منها إلى أبعد درجة، فقد بدأ عصر نهضة ثقافية واقتصادية في الحياة الأرمنية، مماثلاً في أوجه عديدة لعصر النهضة اليوناني الذي حدث قبل قرن من الزمان.

تعيدنا هذه المقارنة إلى طرح السؤال التالي : ـ هل كانت نهضة الأرمن في القرن التاسع عشر تشكل تهديداً حقيقياً لسيادة ووحدة الدولة العثمانية؟ وهل كان الشقاق المشؤوم بين الأرمن والأتراك هو نتيجة طموحات الأرمن الذين كانوا يتشبثون برأيهم الخاطيء؟ هذا هو رأي الأتراك الذي يحاجّون به، غير أن وجهة النظر التركية في طرح الموضوع تتوقف هنا، وننتقل بالتالي إلى عرض الحقيقة كما يراها الطرف الأرمني.

إن وضع النهضة الأرمنية في موازاة النهضة اليونانية لهو أمر مضلل، إذ أن ذلك ينطوي على موازاتها بالثورة اليونانية، وقد نشأت الحركة اليونانية من أجل تحقيق انفصالها السياسي ـ بشكل ما ـ نتيجة التحرك الروحي العام الذي سبق تلك الثورة، غير أننا لانستطيع القول إنها أحرزت نتائج هامة، ومن المؤكد أنها لم تكن محظوظة ـ إذ تمكنت حرب

الاستقلال اليونانية من تحرير جزء من الشعب اليوناني، ولكن على حساب القضاء على معظم اليونانيين الآخرين، كما ضحت بالوضع الجيد الذي كان يتمتع به اليونانيون في أرجاء الامبراطورية العثمانية، ولم تكن تلك سابقة مشجعة بالنسبة للأرمن، وكانت الاعتراضات من أجل تطبيقها في حالتهم تجابه بطرق قمعية أكثر شدة، وكما رأينا سابقاً فإن الأرمن لم يكونوا يعيشون في منطقة واحدة من الامبراطورية العثمانية، بل ولم يكونوا يشكلون أغلبية مطلقة إذا استثنينا بقاعاً محدّدة من إقليم وان (Van)، لذا لم يكن لديهم نقطة رئيسة ينطلقون منها للقيام بثورة وطنية، كما كان شأن اليونانيين في جزرهم وفي منطقة موريا، بل كانوا مشتتين في أرجاء الامبراطورية العثمانية، التي كانت بالنسبة لهم إرثاً يوجب عليهم مشاركة الأتراك فيه بالرغم من أنهم ـ الأتراك ـ كانوا يشكلون غالبية عظمى من حيث العدد، فضلاً عن تقلدهم زمام السلطة السياسية.

ولم يكن البديل للدولة العثمانية يكمن في إقامة دولة أرمنية، بل إن تقسيم في القوى كان من شأنه أن يضع حداً لطموحات الأتراك والأرمن على السواء. وكانت القوى المعنية مستعدة لإحداث التقسيم فيما لو قبلت تقسيم الغنائم، فقد كان هذا الإرث المشترك بين الأرمن والأتراك أحد أغنى بقاع العالم القديم، وواحداً من البلدان القليلة التي استطاعت أن تحقق تطوراً اقتصادياً، أما سكان البلاد الأصليون، الذين كانوا قليلي العدد ومتخلفين ومنقسمين على أنفسهم، فلم يكونوا قادرين على الدفاع عن أملاكهم ضد الغزاة الخارجين، بل تمكنوا من الحفاظ عليها بالصدفة بسبب اتفاق الدول العظمى الذي يمكن أن يتغير في أي لحظة، ولم تكن مشكلة الأرمن تكمن في الإحاطة بالامبراطورية العثمانية، بل بكيفية الحفاظ عليها، كما أن اهتمامهم في الحفاظ عليها كان أكبر بكثير من اهتمام جيرانهم الأتراك ومشاركيهم في الإرث.

وقد أظهر المسح الجغرافي الذي أجريناه، أن موهبة الأرمن الخاصة

جعلت معظم الصناعات والأعمال التجارية والمالية وجميع المهن التي تحتاج إلى مهارة وذكاء في تركيا تقع في أيديهم، ومن الجائز أن اليونانيين كانوا منافسيهم في منطقة بحر إيجه واليهود السفارديم في البلقان، إلا أنهم كانوا يتفردون في جميع المناطق الداخلية من الامبراطورية دون أن يخشوا منافسة الأتراك المزارعين والأكراد الرعاة، ولو تم الحفاظ على الامبراطورية بإدخال الإصلاحات الداخلية، فإن وضع الأرمن سيكون مريحاً، لأنهم كانوا العنصر المحلي الذي بوسعه رفع مستوى الامبراطورية من الناحية الاقتصادية والفكرية والأخلاقية لكي ترتقي وتصبح على مستوى أوروبا، ولم يكن ثمة طريقة للحفاظ على وجودها إلا بهذه الطريقة. فهم الذين بذلوا الجهد الرئيسي، وهم الذين كانوا سيجنون النفع والفائدة.

وهكذا، فقد كان الوفاق الوطني مع الأتراك، من وجهة نظر الأرمن، أمراً ذا أهمية حيوية يجب السعي لتحقيق نتائجه المطلقة بالرغم من الصعوبات والعوائق التي تكتنفه حالياً، وفي حوالي منتصف القرن التاسع عشر لاحت في الأفق بوادر توحي باحتمال تحقيقه، إذ ساهمت جهود السلطان محمود وتأثير بريطانيا العظمى وفرنسا في تغلغل الأفكار التحررية إلى الطبقة الحاكمة التركية، فقد تم إعلان " قانون الجنسيات". كما كان ثمة مشروع لوضع دستور برلماني، وبدا للمتفائلين أن التقسيمات الطبقية التي تعود إلى القرون الوسطى بين المسلمين والمسيحيين ستتلاشى، وأنه أصبح أمام الأرمن والأتراك والأكراد، إمكانية إيجاد علاقة صحيحة بينهم - لا كطوائف وعروق لايمكن الوفاق بينها، بل كعناصر اجتماعية مختلفة يضمها مجتمع واحد، تتمثل مصالحها المشتركة في التعاون فيما بينها من أجل تحقيق الهدف المشترك.

لقد كانت هذه هي السياسة المنطقية التي اتبعها الأرمن في الامبراطورية العثمانية، وكان المنطق الذي تنطوي عليه هذه الفكرة

واضحاً فقد تمسكوا به، بالرغم من الصعوبات والمعوقات التي كانت تكفي لنبذ هذا المنطق برمته، تلك " الصعوبات" التي أحدثت إفلاساً في المعنى السياسي عند حكومة الامبراطورية بالنسبة لهذا المنطق. وتمثلت "المعوقات" في ارتكاب مجازر رسمية ضد السكان الأرمن، وثمة سببان يكمنان وراء هذا التحول المشؤوم في مجرى الأحداث وهما: ـ الأزمة الخارجية التي عصفت بالامبراطورية خلال السنوات 1875 ـ 1878م، والانطباع الذي أحدثته هذه الأزمة على السلطان عبد الحميد الذي تبوّأ العرش عام 1876م والامبراطورية تدخل في أكثر مراحلها خطورة.

ففي هذه السنوات وصلت الامبراطورية إلى حافة الهاوية إذ قامت مجموعة من الرعايا المسيحيين بثورة للانفصال عن الامبراطورية وهم الصرب البوسنة الذين امتدت ثورتهم لتشمل بعض الشعوب الأخرى في مقاطعات البلقان، وفي فترة الهدنة الدبلوماسية المؤقتة بين الدول الأوربية، تمكنت روسيا من وضع قوتها العسكرية لصالح الثوار في البلقان، وتم إيقاف هذا التدهور بسرعة، وأصلح من شأنه جزئياً عندما ركعت تركيا عند أقدام روسيا، وأعيد التأكيد على ميزان القوى الذي حرم روسيا من معظم مغانمها، كما حرم نصف المسيحيين في البلقان من حريتهم التي اكتسبوها حديثاً، وكان عبد الحميد على درجة من الذكاء لكي يستفيد من هذه التجارب، ولكنه للأسف الشديد لم يستفد منها كما يجب، بل كرّس كل حذاقته لاتباع سياسة خاطئة أصابت الامبراطورية بأضرار كبيرة وجرّت عليها كثيراً من المشاكل التي كانت بغنى عنها. وبعد الحرب مع روسيا، خلص إلى أنه لم يكن لدى تركيا ولن يكون لها القوة الكافية التي تمكّنها من الصمود أمام أية قوة كبرى، ولم تكن قوتها الداخلية هي التي أنقذتها، بل الذي أنقذها هو إعادة ترتيب القوى الخارجية، لذا فإن أية محاولة لتعزيز قوة الامبراطورية من الداخل بالتوفيق بين عناصرها العرقية وتطوير مواردها الطبيعية كان أمراً مثالياً ولا يمت بصلة للمشكلة نفسها، وكان

الهدف الوحيد الهام أمامها هو ضمان عدم قيام أية دولة كبرى بمهاجمتها، وذلك عن طريق إبقاء جميع الدول الكبرى في حالة توازن حذر. وكان سبب تحطم هذا التوازن عام 1877م، والذي كان بمثابة كارثة بالنسبة لتركيا، حدوث خلل سابق في التوازن داخل الامبراطورية نفسها، إذ حاولت إحدى القوميات المسيحية الانفصال عن الكيان السياسي العثماني باستخدام العنف، وهنا يكمن لب المشكلة كلها. وتجلّى هدف سياسة عبد الحميد الرئيس في الحيلولة دون وقوع مثل هذا الشيء مرة أخرى. فالقوميات الأخرى من رعايا الامبراطورية لم تكن تشكل مصدر قوة بالنسبة له، بل مصدر تدمير محتمل للدولة، حتى أنه اعتبرها أكثر خطورة من القوى الخارجية، وأنه يجب تدمير إمكانياتها، وكانت أفضل وسيلة لتنفيذ ذلك تكمن في بث بذور الشقاق والعداوة بينهم وبين الدول الكبرى.

وباختصار، كانت سياسة عبد الحميد على نقيض تام مع سياسة الأرمن الغريزية التي أشرنا إليها سابقاً، إذ لم تكن تهدف إلى تقوية دعائم الامبراطورية عن طريق لمّ شمل القوميات المختلفة وتوحيدها، بل كانت تهدف إلى إضعاف القوميات بأي ثمن، وذلك ببث الاقتتال والمذابح بين بعضها بعضاً، وقد طبّق عبد الحميد هذه السياسة مدة أربعين عاماً، وكان من أبرز ضحاياها الأرمن والمقدونيون، والذي يعنينا هنا هو الأرمن فقط. إذ كان من المحتم أن يختار عبد الحميد الأرمن ليقمعهم، فعندما سعت تركيا لعقد السلام في عام 1878م، كانت القوات الروسية تحتل الجزء الأكبر من الأراضي الأرمنية، وأدخل الدبلوماسيون الروس بنداً جديداً (المادة 16) في معاهدة سان ستيفانو، إذ جعلوا الجلاء عن هذه المقاطعات مشروطاً بإدخال الحكومة العثمانية الإصلاحات السابقة في إدارتها، وقد قام وفد من السكان الأرمن بصياغة خطة متكاملة لإعادة تنظيم الأقاليم الست وهي (أضروم، وان، بيتليس، ديار بكر، معمورة العزيز، سيواس)، وقد اشترطوا تعيين حاكم أرمني عام، يكون من صلاحياته تعيين وإقالة

العاملين التابعين له، وأن يكون الدرك من الأرمن والعناصر المقيمة من المسلمين ويستثنى من ذلك البدو والأكراد، وتشكيل مجلس نيابي عام يضم عدداً متساوياً من النواب المسلمين والمسيحيين، وأن تتمتع جميع الديانات بالحقوق ذاتها. كما وافقت الحكومة العثمانية على مشروع حصول الأقاليم على الحكم الذاتي، وشجعت ذلك عندما خشيت أن يكون بديل ذلك يكمن في التخلي عن هذه الأقاليم لروسيا، وما إنْ تأكدت الامبراطورية من جلاء الروس عنها، حتى انقلبت موافقتها السابقة إلى تجاهل المشروع بشكل عام وعندما اجتمع المجلس الأوروبي في برلين لتعديل معاهدة سان ستيفانو بذل الوفد التركي جهوداً كبيرة من أجل تعطيل المشروع برمته، وقد حقق نجاحاً كبيراً، لأن المعاهدة التي صاغها المجلس في برلين ألزمت الحكومة العثمانية بـ (المادة 61) بإدخال "إصلاحات" في "الأقاليم التي يسكنها الأرمن"، دون أن تطلب منها أية ضمانات(3).

وبعد أن انسحبت القوات الروسية، وأصبح موضوع إدخال التحسينات أمراً مهملاً، أرسلت الدول الكبرى الست في عام 1880م مذكرة جماعية تذّكر فيها الحكومة العثمانية بهذه الإصلاحات، ولكن الحكومة العثمانية لم ترد عليها، وبعد أن استمرت المساعي الدبلوماسية مدة عامين، أهملت المسألة نتيجة اقتراح بسمارك، لأن أي دولة لم تشأ أن تمارس عليها ضغطاً باستثناء بريطانيا العظمى.

وهكذا فإن بذور " الإصلاحات الأرمنية " لم تلق أرضاً صالحة إلا في عقل عبد الحميد حيث استقرت وترعرعت وكان من نتائجها "مجازر الأرمن"، ولم يكن المشروع في حقيقته تهديداً للسيادة العثمانية ووحدتها. فقد كان مجرد مشروع من المزمع تطبيقه في ست ولايات فقط، تلك كانت هي المرحلة الأولى من " التحسينات" التي كانت الامبراطورية بأمس الحاجة إليها والتي بدونها لم يكن بوسعها الشروع في تنمية قوتها الداخلية، ولكن الأمر كان بالنسبة لعبد الحميد لا يغتفر، لأن كل تنازل لإحدى

القوميات المسيحية من رعايا الامبراطورية كان أمراً مشكوكاً فيه بالنسبة إليه. فقد رأى كيف منحت تركيا استقلالاً كنسياً ذاتياً للبلغار عام 1870، التي جعلها الروس خلال ثماني سنوات ولاية تتمتع بشبه استقلال سياسي وقد تحاشى الروس الاستقلال الذاتي الأرمني في الوقت الحاضر، إلا أن المقارنة تظل قائمة، لأن تأثير الروس على الأرمن كان آخذاً بالتزايد.

وكانت روسيا قد احتلت المقاطعات الأرمنية التابعة لإيران عام 1828(4)، وأسفر ذلك عن ضمها دير ايتشميادزين (Etchmiadzin) في مقاطعة يريفان التي كانت مقر كاثوليكوس عموم الأرمن. وكانت سلطة هذا الكاثوليكوس معلقة في ذلك الوقت، وكان جثليقاً اكليريكياً بعد زوال المملكة الأرمنية المتحدة القديمة الممتدة من ديكران إلى درطاد منذ ألف وأربعمائة عام. وكان هناك كاثوليكوس آخر في سيس وهو جثليق مملكة كيليكيا في العصور الوسطى الذي لم يعترف بسيادته، وقد حجبه البطريرك الأرمني في القسطنطينية الذي كان الرئيس الرسمي للملة الأرمنية في الامبراطورية العثمانية، ـ التي كانت تشكل آنذاك الأغلبية الساحقة من الشعب الأرمني، إلا أن الدبلوماسية الروسية نجحت في إحياء سلطة كاثوليكوس ايتشميادزين. وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر عندما بلغ النفوذ الروسي أوجه في القسطنطينية، وعندما بدا لتركيا أن الحماية الروسية هي الملاذ الوحيد للتصدي لطموحات محمد علي، فقد تركزت دعائم السيادة الكنسية لايتشميادزين على القسطنطينية وسيس، وأصبح كاثوليكوس ايتشميادزين ومقره في المناطق الروسية كاثوليكوساً فعلياً، كما أصبح رئيساً اسمياً للكنيسة الجيورجية بكاملها، وهكذا أصبح لروسيا نفوذ على الأرمن كافة، وكان الأرمن يكتسبون تأثيراً متبادلاً في روسيا، إذ تبوّؤوا مراكز رفيعة الشأن في التجارة والخدمات العامة والجيش، وقد برزوا بصورة خاصة في حرب 1877، إذ كان لوريس مليكوف ولازاريف وديرغوكاسيف، ثلاثة من أبرز الجنرالات الروس وهم من

الأرمن، وكان مليكوف قد استولى على حصن كارس كما رسخت معاهدة برلين حيازة الروس للأراضي التي احتلها مليكوف مع بقعة ضمت المناطق التي كانت فارس قد تنازلت عنها قبل خمسين عاماً.

وهكذا فقد تقدمت الجبهة الروسية حتى وصلت إلى النجد الأرمني، وأصبحت تضم الآن قسماً كبيراً من السكان الأرمن، وكان ذلك من الأهمية بمكان بحيث تركت طابعاً هاماً على الحياة العامة في الامبراطورية الروسية(5)، كما أخذت تلعب دور نقطة التجمع بالنسبة للأرمن في الطرف العثماني.

وقد فاقت هذه الاعتبارات كل شيء في ذهن عبد الحميد، فقد توصل إلى أنه يجب أن يفقد رعاياه الأرمن حيويتهم المثيرة للمخاوف، وقرر سحقهم عن طريق تقوية الأكراد الذين بدأ يشجعهم على استباحة القانون منذ عام 1878. وفي عام 1891 أخذ يسيء إلى سمعة السلطان محمود ويشهّر به، ووجد زعماء القبائل الأكراد محاباة عند السلطان ومنحهم الرتب العسكرية وزيّن صدورهم بالنياشين، وتطوعت قبائلهم وانضمت إلى كتائب الخيالة في الجيش الاقليمي، ومنحوا رتباً عسكرية وبنادق حديثة من مخازن الحكومة، وكان ذلك لقاء إطلاق يدهم في استغلال وضعهم الرسمي وأسلحتهم ضد جيرانهم الأرمن، وفي أثناء ذلك جرّد الأرمن من السلاح، ولم يكن أمامهم فرصة سوى تشكيل جمعيات ثورية سرية، وهذا ما وافق خطط عبد الحميد، لأن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى قيام صراع عرقي، وبدأت الاضطرابات عام 1893 برفع لافتات تدعو إلى الثورة في كل من يوزغات وميرزيفون، وسرعان ماتبع ذلك حدوث انشقاق بين المسلمين والمسيحيين في أقاليم موش وصاصون، فأرسلت الحكومة قوات مكثفة كانت تتألف معظمها من جنود من أكراد الحميدية، بالإضافة إلى عدد قليل من الجنود الأتراك. وتمت محاصرة صاصون لعدة أشهر حتى سقطت عام 1894. وقد أثار قيام الأكراد والأتراك بذبح سكان صاصون -

رجالاً ونساء وأطفالاً ـ اهتمام بريطانيا العظمى. وفي شتاء 1894 ـ 1895 تمكنت بريطانيا العظمى من إقناع كل من فرنسا وروسيا بالانضمام إليها لتذكير الحكومة العثمانية بتعهدها بإدخال إصلاحات إقليمية. وفي الربيع تقدمت الدول الثلاث ببرنامج قوي لإدارة الأقاليم الستة، وكان هذا البرنامج يعتبر في شكله النهائي روتينياً، وتقدمت الحكومة التركية في عام 1895 بمشروع مقابل تعلن فيه عن عزمها في تطبيقه بدلاً من المشروع الأول، إلا أنه بقي مشروعاً وهمياً، ولكنها بدأت قبل ذلك ببضعة أيام السلسلة الأولى من المجازر المنظمة في طرابزون، ثم امتدت خلال الأشهر القليلة التالية لتشمل المدن الرئيسة الواحدة تلو الأخرى في الامبراطورية. وقد ارتكبت جميع هذه الفظائع تقريباً ضد سكان مدنيين آمنين غير مسلحين، وكانت زيتون هي المدينة الوحيدة التي أبدت مقاومة، وتمكنت من الصمود في وجه الجيش التركي مدة ستة أشهر، ثم أعلن العفو عن سكانها نتيجة تدخل الدول الكبرى، وكانت جميع الأعمال التي ارتكبت ضد الأرمن نتيجة تحريض الحكومة المركزية وتحت إشرافها، وتوّجت هذه الأعمال المجزرة الكبرى في القسطنطينية في آب 1896، حيث قتل الأرمن على مدى يومين بإيعاز من الحكومة التركية بصورة عشوائية وبدون تمييز في الشوارع حتى بلغ عدد القتلى عدة آلاف. ثم تدخل عبد الحميد، وكان يراقب الشعور العام داخل البلاد وخارجها، وعلم أنه كان عليه أن يكف عن ذلك(6)، وقد قتل أكثر من مئة ألف رجل وامرأة وطفل، وتمكن من شل حركة الأرمن في امبراطوريته.

ومع ذلك، فقد كانت هذه السياسة الماكيافيلية عديمة الجدوى تماماً بقدر ما كانت شريرة وخبيثة، وانخفض عدد السكان الأرمن في تركيا بعد ذلك، بسبب المجازر وأعمال الطرد إلى خارج البلاد. إلا أن ذلك أضعف الامبراطورية دون أن يشل قوة الشعب الأرمني تماماً، إذ تمكن المهاجرون الأرمن من ضرب جذور جديدة في الولايات المتحدة وفي القوقاز

الروسية، وحصلوا على موارد جديدة وضموا إلى صفوفهم متعاطفين جـدد لقضيتهم. وكـانت روسـيا المسـتفيد الرئـيس مـن كـل ذلـك، ولـم يكـن لـدى الأرمن في ذلك الوقـت سـبب رئيس للتوجـه نحـو روسـيا بعطـف أو أمـل خاص. ففي روسيا، ومثلما جرى في تركيا، أعقبت حرب 1877 ـ 1878 ردة فعل سياسية، تفاقمت نتيجة اغتيال القيصر ألكسندر الثاني عام 1881، واعتبرت الشرطة الروسية الأرمن متمرّديـن، نظـراً لأنهـم كـانوا عنصـراً نشيطاً وذكياً وتقدمياً في الامبراطورية الروسية لذا تعرضوا لبطشها.

ولكن بالرغم من ذلك، كانت حيـاة الأرمني وأملاكـه علـى الأقل فـي مأمن من جانب الروس، كما كان واثقاً من أنه سيحصد ثمرة أعمالـه، ولـم يكن يخشى الموت المفاجيء في الشوارع، وخلال ربع القرن الـذي أعقب معاهدة برلين ازداد عدد السكان الأرمن فـي المقاطعـات الروسـية وعاشـوا في ازدهار ورخاء، وأصبحت تأتيهم أفواج متلاحقة مـن اللاجئيـن الأرمـن مـن تركيـا بعـد المجـازر، وأخـذ مركـز ثقـل الشـعب الأرمنـي ينتقـل مـن الأراضي العثمانية إلى الأراضي الروسية. وهكذا جنت روسيا فوائد كبرى نتيجة الجرائـم التـي ارتكبهـا جيرانهـا، وقـد اسـتمر نظـام عبـد الحميـد مـن 1878 إلى 1908 في توسيع الهوة بين الدولة العثمانية والشعب الأرمنـي، ومع ذلـك فـإن فـترة الثلاثيـن عامـاً مـن القمـع لـم تدخـل اليـأس فـي قلـوب الأرمن، فقد كانوا يأملون بتحقيق الإصلاحـات العثمانيـة ـ ولايوجـد شـيء أدل على سلوك الأرمن مثلما حدث عام 1908 عندما أطاحت الثورة التـي قادتها جمعية الاتحاد والترقي بعبد الحميد، وظهر في الأفق احتمال إصلاح الامبراطورية والحفاظ عليها من قبل الأتراك أنفسهم، وخـلال هـذه الأزمـة أظهرت الشعوب المختلفة مـن رعايـا الامبراطوريـة موقفهـا الحقيقـي، فقد وقف الأكراد إلـى جـانب عبـد الحميـد نظـراً لأنهـم كـانوا يتمتعـون بمزايـا عظيمة في عهده. أما الشعوب المقدونية (اليونان والبلغار والصرب) الذيـن كانوا من بين الضحايا الرئيسيين مثل الأرمن في عهـود الظلـم، فقد أبـدت

ترحيباً ظاهرياً بالدستور، وبدأت تحضّر سراً للاضطرابات لأنها كانت ترغب في التحرر من الدولة العثمانية، إذ رأت في إصلاحات الامبراطورية عائقاً يحول دون الانفصال عنها، وأجرت مشاورات مع مواطنيها في دولهم المستقلة في كل من صربيا وبلغاريا واليونان، وبعد أربع سنوات هاجمت عصبة البلقان تركيا وانتزعت منها المناطق المقدونية بالقوة.

ومن الناحية الأخرى، فقد رحب الأرمن بالنظام الجديد وارتموا في أحضانه، وعندما أعيد نشر الدستور العثماني، تخلت الأحزاب السياسية الأرمنية عن برنامجها الثوري لصالح البرلمان، وتعاونت في البرلمان مع الاتحاديين نظراً لبقاء سياستهم حرة أو ديمقراطية إلى درجة ما، ولكن المجازر الرهيبة التي حدثت في أضنة بعد أقل من عام من إعلان الدستور، كانت السبب في خمود حماسة الأرمن (بالرغم من عدم وجود دليل قاطع على ضلوع الاتحاديين فيها في البداية مثلما اتضح فيما بعد). ومع ذلك فقد أظهروا ولاءهم في عام 1912 عندما كان الأتراك يقاتلون من أجل وجودهم، وأصبحت الخدمة العسكرية وفق القوانين الجديدة تشمل المسيحيين بعد أن كانت تقتصر على المسلمين فقط في الامبراطورية. وكانت حملة البلقان التي صحبها كثير من الويلات، الفرصة الأولى التي أتيحت للجنود الأرمن للاشتراك في معركة للدفاع عن إرثهم المشترك، وأبلوا بلاء حسناً بحيث أثنى عليهم قادتهم الأتراك.

وهكذا فقد عمل الأرمن من أجل إنقاذ الامبراطورية العثمانية في السلم والحرب وفي الجيش والبرلمان منذ أن تسلم الاتحاديون سدة الحكم عام 1908 حتى دخولهم الحرب العالمية عام 1914، وبذلك يصبح من المستحيل مجاراة الرأي الذي يدعيه الأتراك بأن الأرمن أخذوا يتحولون في سياستهم عام 1914 وشرعوا بالتآمر على تدمير الامبراطورية العثمانية.

" الأحداث التي سبقت عمليات الترحيل في عام 1915 "

لا يوجد ثمة شك بما حدث عام 1915، فقد تم طـرد السـكان الأرمـن في الامبراطورية العثمانية من بيوتهم، وترحيلهم إلى أصقاع بعيدة ومناطق تعوزها أسباب الحياة اختارتها لهم الحكومة. وقد جرى قتل بعضهم منذ البداية، وهلك بعضهم الآخر وهم في الطريق، ومات آخرون بعد وصولهم إلى الأماكن المنشودة، وقد تجاوز عدد القتلى ستمائة ألف شخص، ومن المرجح وجود ستمائة ألف شخص آخرين تقريباً على قيد الحياة في الأماكن التي تم نفيهم إليها، أما الستمائة ألف الآخرون، فقد أرغمتهم السلطات على اعتناق الإسلام أو هربوا إلى الجبال أو إلى خارج حدود الامبراطورية العثمانية، ولايمكن للحكومة التركية أن تنكر هذه الوقائع، كما لايمكنها أن تجد تبريراً لها.

ولهذا فقد ركزت الحكومة العثمانية والمتأولون الألمان الذين دافعوا عنها، على إثبات أن القضية تتلخص في أن الأرمن قد تآمروا ضد الدولة العثمانية(7) وثمة ثلاث حجج رئيسة يثيرها الأتراك، ولاتخلو واحدة منها من المآخذ.

تقول الحجة الأولى، إن الأرمن حملوا السلاح، وانضموا إلى صفوف القوات الروسية عندما اجتازت الحدود العثمانية، ويستشهد دعاة هذه الحجة بثورة وان، إذ يقول هؤلاء إن أوامر الترحيل صدرت بعد اندلاع هذه الثورة من أجل إحباط إمكانية تكرار حدوثها في أماكن أخرى. ويمكن دحض هذه الحجة بسهولة، فقبل كل شيء، لم تحدث ثورة في وان، وكان كل ماهنالك أن قام الأرمن بالدفاع عن الحي الذي كانوا يقطنونه في مدينة وان، بعد أن قامت القوات التركية بتطويقه ومهاجمته، وبعد أن ارتكبت الدوريات التركية المجازر في القرى النائية.

ومن هنا يتضح أن الأتراك هم البادئون، وتقع مسؤولية ذلك على

الوالي التركي جودت بك، إذ كانت وحشية هذا الوالي وشخصيته المتقلبة والتي لايمكن ضبطها هي السبب الحقيقي في حدوث الكارثة، وسيجد أي شخص يقرأ الشهادة غير المنحازة حول هذه النقطة صدق ذلك، وفي المقام الثاني بدأت أعمال الترحيل في كيليكيا قبل نشوب القتال في وان. فقد أطلق الأتراك الطلقة الأولى في وان بتاريخ 20 نيسان 1915 وكانت أول دفعة من الأرمن تم ترحيلها من زيتون بتاريخ 8 نيسان، ويوجد سجل يثبت وصولهم إلى سورية مع بداية 19 نيسان.

وهكذا يتضح أن قضية وان التي هوّل أمرها المتأولون واهية ولا أساس لها من الصحة(8)، ولايمكنهم رد اعتبارهم وتبرير ذلك بالادعاء باندلاع ثورة سابقة في زيتون، وصحيح أن خمسة وعشرين مجنداً من الثوار كانوا قد اشتبكوا مع القوات التركية دفاعاً عن النفس طيلة يوم كامل في دير يقع قرب زيتون، ثم هربوا إلى الجبال المجاورة أثناء الليل، بيد أن هذه الحادثة جرت قبل يوم واحد من الترحيل، ويجب أن يكون قرار الترحيل، قد اتخذ قبل ذلك بفترة طويلة، إذ سبقتها أعمال تفتيش مطولة عن الأسلحة، ومجيء لاجئين من مسلمي البلقان إلى المنطقة ليحلوا محل الأرمن في زيتون عند مغادرتها، وخلال هذه الإجراءات الأولية ـ التي شكل معظمها انتهاكاً لميثاق الحريات الذي منحته الحكومة العثمانية لسكان زيتون ـ فقد حافظ السكان جميعهم (15,000 نسمة مقابل 25 جندياً من الثوار) على السلام بشكل دقيق جداً، وكان الزعماء الأرمن قد دعوا الشعب إلى التزام الهدوء ولاقوا استجابة تامة منه، ولم يحدث أي شيء في زيتون يستدعي اتخاذ الحكومة سياسة الترحيل.

وثمة أمثلة عديدة أخرى شهر فيها الأرمن السلاح، إلا أنها لا تمت بصلة إلى هذه القضية، لأنها جرت بعد هذه الأحداث التي أوردناها، ولم تكن سوى محاولات للدفاع عن النفس من قبل شعب شاهد إخوانه يقتلون ويطردون ووجد أن نفس المصير يهدد وجوده، فقد قاوم أرمن موش

القوات التركية بقيادة جودت بك، الذي حاول قتل الأرمن في وان، وتمكن من قتلهم في سعرت وبيتليس. وقد قاوم الأرمن في صاصون عندما قام الأكراد بقتلهم في سهل ديار بكر، وقد جرى ذلك في حزيران، كما قاوم المسيحيين النسطوريين في حكاري الذين تعرضوا لنفس الظروف وفي نفس التاريخ. وعلى مسافة أبعد قليلاً إلى الغرب حملت عدة قرى السلاح في مقاطعات سيواس بعد أن تم ترحيل ماتبقى من أرمن سيواس، وفي شابين كاراهيسار طرد الأرمن السكان الأتراك من البلدة، وراحوا يتصدون للقوات التركية دفاعاً عن أنفسهم لعدة أسابيع عندما سمعوا أنباء قتل الأرمن المنفيين من طرابزون وكيراسون وهم على الطريق، وكان الدفاع عن جبل موسى في آب (القصة الوحيدة في هذا الكتاب التي انتهت نهاية سعيدة) نتيجة المصير الذي لاقاه الأرمن في زيتون، أما المقاومة في أورفة خلال شهر أيلول فقد كانت عملاً يائساً آخر، جاء نتيجة سلسلة أعمال الطرد من خربوط ومن الشمال الشرقي.

هذه هي كل أعمال المقاومة التي رويت، وكانت كلها نتيجة أعمال الطرد وليست سبباً لها، إضافة إلى أن الأتراك كانوا يصدّون أية مقاومة ويقمعونها بعنف ووحشية، ولم يكونوا يكتفون بالانتقام من المقاتلين، بل كانوا في معظم الحالات يقتلون أي أرمني سواء أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً ببرود شديد بعد انتهاء المعركة.

أما الحجة الثانية فتقول : إن الأرمن كانوا يحيكون مؤامرة في أرجاء الامبراطورية للقيام بثورة داخلية بغية تسليم البلاد إلى الحلفاء، في الوقت الذي كانت فيه جميع القوات العثمانية منهمكة في القتال.

وتزعم الحكومة التركية أن الإجراء الفوري الذي اتخذته والذي تمثل في نزع سلاح وسجن وإعدام وترحيل الشعب الأرمني بأكمله - البريء والمذنب على حد سواء - أدى إلى سحق الحركة قبل إعلانها. إن هذه الحجة خبيثة لأنها ترفض أن تخضع لإثبات حقيقة ماحدث، فإذا كان قد

أمكن عزل الثورات الحقيقية التي اندلعت نتيجة الذعر والتي اقتصرت على الدفاع عن النفس وجاءت بعد اتخاذ الحكومة الإجراءات الوقائية، فإن كل هذا لايشكل إثباتاً على براءة الأرمن، بل على نشاط الحكومة ونفاذ بصيرتها فقط، ومع ذلك فعندما يدقق المرء في هذا الاتهام، يجد أنه يقوم على أسس تافهة ومتلاعبة كذلك.

وقد زعم أن الثورة كانت ستندلع عند نزول الحلفاء في كيليكيا ـ إلا أنه لم يحدث هذا الإنزال أبداً، كما لم يكن متوافقاً مع الإنزال في الدردنيل ـ الذي تم دون أن تندلع الثورة، وفي حقيقة الأمر، يصعب الظن بما كان بوسع الأرمن أن يفعلوه لأن جميع رجالهم الأقوياء الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والأربعين كان قد تم تجنيدهم في بداية الحرب، ثم توسعت دائرة العمر حتى شملت الرجال مابين الثامنة عشر والخمسين من العمر، كما زعم الأتراك أنهم اكتشفوا مخازن سرية تحوي على قنابل وأسلحة، ولكن سرعان ماثبت زيف ذلك كله، إذ من الثابت أن الأرمن يمتلكون عدداً من البنادق والمسدسات، لأن حكومة الاتحاديين سمحت لهم خلال السنوات الست الماضية بحمل السلاح للحماية الشخصية، وهو امتياز كان يتمتع به بطبيعة الحال جميع المواطنين المسلمين في الامبراطورية العثمانية. ولكن كان من الواضح أنه لم يكن بحوزتهم أسلحة كافية، حتى مع الأعداد القليلة من الأشخاص الذين لم يتم تجنيدهم، فقد قامت السلطات العثمانية بعمليات تفتيش البيوت عن الأسلحة في شتاء 1914 ـ 1915 والتي رافقها بعض أعمال التعذيب الوحشي إذ أخذ الأرمن يشترون سلاحاً من جيرانهم المسلمين ليسلموها إلى السلطات كي لايتعرضوا إلى عقوبة أسوأ من السجن، وقد أفاد عدد كبير من الشهود الثقات عن حدوث هذه الممارسات.

بيد أن قصة القنابل تبقى أكثر تطرفاً ومغالاة، ففي ميرزيفون مثلاً تم اكتشاف قنبلة مطمورة في مقبرة للأرمن، واتخذت ذريعة لارتكاب أعمال

شنيعة ضد السكان الأرمن، بالرغم من أن القنبلة كان يعلوها الصدأ، وكان يعتقد أنها تعود إلى أيام عبد الحميد، حيث لم يتورع الاتحاديون، عندما كانوا لايزالون منظمة سرية بالإضافة إلى الأحزاب الأرمنية الثورية، في استخدام القنابل، كما تعرض في هذه البلدة حداد كان يعمل في الكلية الأمريكية إلى تعذيب وحشي بتهمة "صنع قنبلة"، ولكن سرعان ما تبين أن هذه القنبلة لم تكن سوى كتلة حديدية كان قد كلف بصنعها استعداداً لمسابقة "رفع الأثقال" التي كانت ستجرى في عداد مباريات الكلية.

كما زعم أن الأرمن على السواحل كانوا على اتصال خياني مع أساطيل الحلفاء، فعلى سبيل المثال، تم ترحيل البحارة الأرمن في سيليفري العاملين في بحر مرمرة بحجة تزويدهم الغواصات البريطانية بالمؤن، وقبل ذلك وفي أوائل شهر نيسان 1915، أعدمت السلطات شنقاً ستة أرمن من قرية "دورت يول" وهي قرية تقع على خليج اسكندرونة في أضنة، وذلك بتهمة إعطائهم إشارات إلى أسطول من السفن الفرنسية والبريطانية - وهي خطوة تبعها ترحيل كل سكان دورت يول إلى الداخل للقيام بأعمال شق الطرق، ويمكن الوقوف عند هذا الاتهام ضد دورت يول، إذ يقول شاهد عيان (مقيم في كيليكيا وهو من جنسية محايدة وذو مكانة رفيعة)، إن أرمنياً واحداً من دورت يول كان على اتصال مع سفن قوات الحلفاء. وهذا الإثبات مصدر ثقة ويمكن الركون إليه، لأنه إذا كانت فعلاً دورت يول على اتصال منتظم مع أسطول الحلفاء، فمن غير المعقول أن يستغرق الأرمن في منطقة جبل موسى، التي تبعد عدة أميال عن الشاطيء أربعاً وأربعون يوماً لجلب انتباه الأسطول، عندما كانت المسألة بالنسبة إليهم قضية حياة أو موت.

وهكذا تثبت الحجة الثانية فشلها، وتبقى الحجة الثالثة التي تركز قليلاً على العدالة والأمن العام وتقيم المسألة كلها على أساس الانتقام. إذ أن هناك جدلاً يقول إن سبب الكوارث التي أصابت السكان المدنيين الأرمن

في الامبراطورية العثمانية، هم المتطوعون في الجيش الروسي، حيث يقول الأتراك "في واقع الأمر عانى الأرمن في تركيا الأمرّين من الإجراءات التي اتخذناها ضدهم، ويمكن أن يكونوا أبرياء وعانوا ماعانوه، ولكن من يمكنه أن ينحي باللائمة علينا؟ أليست هي الطبيعة الإنسانية التي دعتنا إلى الانتقام ضد الأرمن في وطننا بسبب الضرر الذي لحق بنا بسبب بني جلدتهم الذين قاتلوا ضدنا في الجبهة إلى جانب الروس - هؤلاء الرجال الذين تطوعوا لقتالنا لصالح أعدائنا؟".

وتعتبر هذه الحجة المفضلة تقريباً لأولئك الذين يحاولون إيجاد تبريرات للمجازر التي جرت، إلا أن هذه الحجة هي أكثر الحجج السابقة وحشية، لأن المتطوعين الأرمن لم يكن لهم ولاء للأتراك، وذلك لسبب بسيط، وهو أنهم كانوا من الرعايا الروس، فمن خلال حصول الروس على الأراضي والسماح للأرمن بالهجرة عبر الحدود، أصبحت الحكومة الروسية حتى عام 1914 تسيطر على أكثر بقليل من نصف الشعب الأرمني(9). لذا اعتبرت روسيا من الناحية القانونية "الوطن الأم" لهذه الأقلية، تماماً كما كانت تركيا الوطن الأم للأرمن الذين يعيشون فيها، وإنه لمن سوء طالع أي شعب، أن يكون منقسماً ويخضع لولائين ولاسيما عندما تكون هاتان الدولتان في صراع، إلا أن الأمر الذي يخفف من حدة المشكلة هو عندما يجد كل قسم نفسه متعاطفاً، حتى عندما يكون في حالة حرب، مع الدولة التي ينتمي إليها من الناحية القانونية، وهكذا فلا يمكن أن يلقى لوم ولاء الأرمن الروس على الأرمن الأتراك، بل وليس له علاقة بالأتراك. وربما سيقول الأتراك إنه لم يكن لديهم أي اعتراض على الأرمن الروس وهم يؤدون واجبهم، إلا أنهم شعروا بالاستياء من أمر أكبر من ذلك. "فالمجندون لبوا النداء بشكل طبيعي ولكن لماذا هرع أولئك الذين كانوا معفيين من الخدمة للتطوع بحماسة شديدة؟ في حين اتخذ الأرمن العثمانيون موقفاً مغايراً تماماً، ففي بداية الحرب أرسلت جمعية الاتحاد

والـــــترقي مندوبيــــن إلــــى مؤتمــــر حــــزب "طاشناقســــوتيون" (Dashnaktsoution) فـي أرضــروم وقدمـوا لهـم تنـازلات تتعلـق بالجنسية ودعوهم إلى تجنيد متطوعين بغية احتلال الأراضي الروسية، إلا أنهم رفضوا رفضاً قاطعاً - في حين لم ينتظر بنـو جلدتهم أن يطلب منهم ذلك على الطرف الآخر، وهذا الأمر يوضح العواطف الحقيقية للشعب الأرمني وطموحاته، ليس في روسيا فقط، بل كذلك في بلدنا".

هناك بالطبع رد مفحم وحاسم على هذا الوابل من الحجج، فإذا كان شعور الأرمن تجاه الأتراك والروس متبايناً إلى درجة كبيرة، فإن ذلك لم يكن سوى انعكاس خطير لمعاملة الأتراك لهم، وكان الحل المنطقي لتغيير مشاعرهم يتمثل في معاملتهم على نحو أفضل، فمن يتصور أن يقوم الأرمن الذين لازالت ذكرى المجازر التي ارتكبت ضد إخوانهم في أضنة منذ عدة سنوات ماثلة في ذاكرتهم، بالدفاع عن الذين أصدروا الأوامر بارتكاب هذه المجازر؟.. وهل يتوقع أحد أن تكون مشاعرهم مغايرة لذلك؟ ولكن طالما أن مشاعرهم فقط كانت موضع تساؤل ولم يكن يشوب سلوكهم أية شائبة، فهل يحق للأتراك معاملتهم بطرق لا تمت للإنسانية ولا للدستور بصلة؟ وهنا يمكن أن نقيم مقارنة: فقد كانت هناك ألوية من المتطوعين البولونيين في جيش النمسا ــ المجر، فماذا سيكون رد المتأولين الأتراك والألمان، إذا قامت الحكومة الروسية بالتعبير عن حدة كراهيتها لهؤلاء المتطوعين النمساويين - البولونيين، وذلك بسحق جميع المدنيين البولونيين الروس الموجودين في بلادها؟..

والحقيقة الهامة هنا تكمن، في أن جميع هذه التذمرات التركية موجهة مباشرة إلى الأرمن الروس الخاضعين للولاء والحكم الروسي. فلا توجد أية دلائل تشير إلى خيانة الأرمن العثمانيين الذين جُند الكثير منهم بصورة غير شرعية في الجيش التركي، ولايوجد ثمة تلميح إلى أن سجلهم لم يكن مرضياً عام 1914، كما كان عام 1912(10)، وحسب معلومات المحرر

تشبث المتأولون الألمان بوجود "خائنين اثنين" بالمعنى القانوني للكلمة (وليس الأخلاقي) فمن الطبيعي أن يهرب عدد من اللاجئين من مناطق مثل موراد من سيواس إلى القوقاز عندما كانت المجازر على أشدها ـ أشخاص أرغموا على الدفاع عن أنفسهم ورأوا جيرانهم وأقرباءهم يقتلون مرة أخرى من كل حدب وصوب.

ولا يحق للمتأولين الألمان أن ينحوا باللائمة على هؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذه الظروف، وذلك بسبب عدم تطوعهم في الجيش، إلا أنه توجد حالتان عن انتقال رعايا أرمن إلى الطرف الروسي قبل بدء المجازر ـ وهما شخص يدعى كاريكين بصدرمجيان، وهو نائب في البرلمان العثماني، وأرمني آخر يدعى سورين يقال إنه كان عضواً في مجلس طاشناقسوتيون في أرضروم، ويقول الكاتب الألماني الذي اقتبست من كراسته(11)هذه الأمثلة "بالرغم من ذلك كان على الحكومة العثمانية أن تؤيد القانون والنظام العامين، إلا أن الإجراءات من هذا النوع في وقت الحرب تتخذ طابعاً عظيم الشأن، ـ وبهذا التعميم يصدر عفو ضمني على المجازر الوحشية التي ارتكبت عام 1915. وإذا كان هذا يمثل دفاعاً عن الحكومة العثمانية، فإن الرد الوحيد يتمثل في البرهنة على صحة ذلك بإبطال نقيضه، إذ عندما نزل السير روجر كايسمنت (Roger Casement) من غواصة ألمانية على الساحل الايرلندي، كان على الحكومة البريطانية بناء على ذلك أن تطرد جميع السكان الايرلنديين الذين ينتمون إلى طائفة الكاثوليك، وأن تنقلهم إلى شواطىء لابرادو أو إلى أواسط الصحراء في استراليا. والمقارنة دقيقة ووافية ولاتترك مجالاً لإضافة المزيد حول هذا الموضوع.

ويجدر بنا أن نورد ما ذكره وزير الداخلية لحزب تركيا الفتاة طلعت بك خلال مقابلة أجراها معه في الآونة الأخيرة مراسل صحيفة برلينر تاجيبلات (Berliner Tageblatt):(12)"إن الأحداث المؤلمة التي

جرت في أرمينيا أزالت النوم عن عيني، فقد أنحي علينا باللائمة لأننا لم نفرّق بين البريء والمذنب إذ أن ذلك كانٍ شيئاً من ضرب المستحيل، لأن الأبرياء اليوم يمكن أن يكونوا مذنبين غداً". ولاداعي لمزيد من الشهادات هنا.

وهكذا تُثبت جميع ادعاءات وحجج الأتراك بطلانها، إذ تحاول كلها أن تعزو مجازر عام 1915 إلى الأحداث الناجمة عن الحرب. ففضلاً عن أنه لايمكنهم تبريرها على هذا الأساس، فهم لايقدمون أية أسباب مقنعة وكافية تدعوهم لارتكاب هذه المجازر، ومن الواضح أن الحرب كانت مجرد فرصة وليست حافزاً ـ لأن مخطط الترحيل وكل ماتبعه من مغبات انبثق عن السياسة العامة لحكومة الاتحاديين. ويمكن تأكيد هذا الاستنتاج إذا أجرينا تحليلاً للايديولوجيات السياسية التي تبناها الاتحاديون.

لقد بدأت حركة الاتحاديين كرد فعل إزاء سياسة عبد الحميد، فقد رفض مؤسسو الاتحاد والترقي "تحييد" القوى الذي دعا إليه عبد الحميد، وقالوا: إن الامبراطورية العثمانية يجب أن تقف بفضل قوتها وحدها، وإنه يجب تطوير هذه القوة وتنميتها، وذلك بإعادة البناء بشكل جذري من الداخل، ومن منفاهم في باريس أخذوا ينادون بمبادىء الثورة الفرنسية (الدين، التسامح، إلغاء الامتيازات الطبقية، مساواة جميع المواطنين أمام القانون، أداء جميع المواطنين الخدمة العسكرية، إقامة حكومة دستورية من خلال برلمان يمثل الجميع). وعندما تسلموا مقاليد السلطة حاولوا تطبيق بعض هذه المبادىء، وفي تركيا مثله مثل فرنسا قبل 120 عاماً أسفر "الاستدلال المنطقي" عن نشر السلام والمحبة بين الناس لفترة وجيزة من الزمن خلال عام 1908، ويشهد جميع المراقبين الأجانب تقريباً الذين كانوا في البلاد آنئذ بذلك التحول السحري والعجيب من الكراهية إلى المحبة، واعتقد الأرمن الذين كانوا يتوقون لرؤية هذا اليوم أكثر من غيرهم، أن النظرة المثالية للاتحاديين كانت تماثل نظرتهم، ومع ذلك فقد

كانت توجد خلافات غير ظاهرة فقد أدرك الاتحاديون أن العناصر المسيحية كانت رصيداً جيداً لهم، فهم لم يقترحوا منذ البداية تدميرهم كما فعل عبد الحميد، بل أرادوا التعاون معهم كشركاء منفصلين في الدولة العثمانية، إذ كانوا يمقتون "الملل" كمؤسسة بقدر ماكانوا يمقتون دكتاتورية عبد الحميد، وأصدروا قانون التتريك ضد مبدأ الملل، فقد كانت سياستهم تهدف إلى التغلغل في الفئات غير التركية لكي تصبح وحدة متكاملة ومتجانسة، وقد أخذ هذا البرنامج في البرلمان أشكالاً مختلفة مثل قانون اعتبار اللغة التركية لغة رسمية، وفرض التعليم باللغة التركية في المدارس الثانوية(13). وعارض النواب الأرمن هذا القانون تمشياً مع معارضة حزب الأحرار الذي كان يضم الكتلة العربية، وطالبوا باحترام مشاعر الجنسيات الأخرى. وفي واقع الأمر، فقد تشرب الاتحاديون التيارات الجديدة والسيئة في السياسة الحديثة لأوروبا الغربية - بمبادئها الديمقراطية وتعصبها القومي.

إن معظم أصحاب النظريات السياسية الذين لم يدخلوا المعترك السياسي العملي يعزون هذا الولاء المشوش وغير المستقر إلى مثاليات متضاربة وغير متوافقة، وعندما يتسلمون زمام السلطة، ترغمهم الظروف على اختيار سيد ما لكي يقوموا بخدمته. ففي عام 1908 لم يكن اختيار الاتحاديين مقرراً، ومن الجائز أن تكون "جمعية الاتحاد والترقي" كانت قد حددت أهدافها المنقسمة، إلا أن تحررها من الوهم سرعان ماحدد مسارها، وتلاشى الفجر السحري العجيب للحرية، وسقط عبء الحكومة العثمانية البائد والمهشم على أكتاف أشخاص تعوزهم الخبرة، مثل عبد الحميد في تحديد موازين القوى، إذ أن خرق البلغار والنمساويين لمعاهدة برلين وماتبع ذلك من فقدهم بعض المناطق في حرب البلقان، أدى إلى زعزعة مكانة جمعية الاتحاد والترقي، وإلى تفاقم صعوبة مشاكلهم، الأمر الذي أوغر صدرهم، وأخذ تيار التعصب القومي (الشوفينية) يزداد بشكل

مضطرد، وأثبت تدخلهم في الحرب الكبرى هيمنة هذا التعصب عليهم بشكل كامل لأن حساباتهم في التدخل كانت ذات طابع بروسي بحت، وكان النصر العسكري يهدف إلى استعادة نفوذهم واستعادة أراضي الامبراطورية القديمة في مصر والقوقاز والمقاطعة الفارسية التي طالما تاقوا إلى ضمها وهي أذربيجان، وكانت تهدف إلى التخلص من السيطرة الدولية وحل المشاكل الداخلية عن طريق إيجاد خلاص سهل من مشكلتها المستعصية، إلا أن آمال تحقيق النصر واستعادة أراضيهم سرعان ما تلاشت نتيجة المعارك الحربية الاستراتيجية الفاشلة في شتاء 1914 ـ 1915 والتي كانت مخزية شأنها شأن حروب 1912 الفاشلة، وبعدها أخذ الاتحاديون يركزون بوحشية على سياسة التتريك داخل تركيا.

وقد أصبح التتريك هاجس الاتحاديين، فقد كان أول عمل قاموا به بعد إعلان الحرب، هو إلغاء الامتيازات الأجنبية، وتمثلت ضربتهم الأخيرة في إعلان اللغة التركية اللغة الرسمية الوحيدة في أنحاء الامبراطورية، وجاء ذلك متأخراً سنة واحدة ـ وهي خطوة أحدثت ذعراً في صفوف حلفائهم الألمان، وبهذا المزاج التفتوا إلى المسألة الأرمنية التي نشأت في ذلك الوقت لتصل إلى مرحلة هامة.

وفي 1912 ـ 1913 اجتمع الدبلوماسيون الأوروبيون مرة أخرى للتشاور في وضع الامبراطورية العثمانية، وعرض الأرمن قضيتهم على المؤتمر الذي عقد في لندن، كما فعلوا منذ خمسة وثلاثين عاماً في برلين.(14)، وعندما تبين لهم أن المؤتمر لن يطّلع على العريضة المقدمة قاموا بتوزيعها على كل حكومات الدول الكبرى، وأخذت الحكومة الروسية المبادرة وقدمت مشروع خطة جديدة لموقعي معاهدة برلين، وعارضت الحكومة الألمانية المشروع، غير أن الدبلوماسية الروسية تمكنت من التغلب على المعارضة مستعينة بالتوضيحات التي قدمها أعضاء الوفد الأرمني الذين توجهوا مراراً إلى برلين، وعندما سحبت برلين معارضتها،

أجرى سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية تعديلاً على المشروع الروسي، وقبلته حكومة الاتحاديين مع إدخال بعض التعديلات، ونشر بتاريخ 8 شباط 1914.

وكان المشروع لا يزال يجسد في شكله النهائي النقاط الرئيسة للإصلاحات التي اعتبرت رئيسة عام 1878، إذ نص على أن يضم الدرك كلاً من الأتراك والأرمن تحت قيادة أوروبية، واستثنى من ذلك الأكراد، وعلى أن يكون المسلمون والمسيحيون على قدم المساواة أمام القانون، وأن تكون اللغة الأرمنية معتمدة في المحاكم والدوائر الحكومية (وهي فقرة قاسية بالنسبة للوطنيين الاتحاديين)، وعدم تقييد فتح مزيد من المدارس الأرمنية، وأخيراً نصت على تقسيم الأقاليم التي كانت تدخل في نطاق المشروع(15) إلى مجموعتين بحيث توضع كل مجموعة تحت إشراف مشرف أوروبي، يكون من صلاحياته تعيين وطرد جميع الموظفين الحكوميين باستثناء المسؤولين الذين يشغلون مناصب عالية، وتقوم الحكومة التركية بتعيين هذين المشرفين بتوصية من الدول الكبرى لمدة عشر سنوات، ولايسمح خلال هذه الفترة بعزلهما من منصبهما، وقد شرعت الحكومة باختيار هذين المرشحين ووقع اختيارها على مشرف هولندي وآخر نرويجي، إلا أن معاملتها لهذين المشرفين سرعان ماأظهرت أن الاتحاديين كانوا يسيرون على خطى عبد الحميد فيما يتعلق بالأمور الدبلوماسية، وقد أدرجت فقرة في عقد توظيف المشرفين تعطي الحكومة صلاحية إلغائه في أية لحظة لقاء دفعها لهما تعويضاً يعادل راتب سنة واحدة ـ وهو خرق صريح لفترة السنوات العشر المنصوص عنها في المشروع. وأخذت قائمة "كبار المسؤولين" تتضخم حتى أن صلاحيتهما في تعيين الموظفين وعدم إمكانية عزلهما ـ وهما شيئان يدخلان في صميم صلاحيتّهما ـ أصبحا محض وهم، ولم تتح للمرشحين السيّئي الحظ مهلة ممارسة سلطتهما المبتورة، فما كادا يصلان إلى مقاطعتيهما حتى اندلعت

الحرب العالمية، وألغت الحكومة على الفور عقديهما، وعلقت مشروع الإصلاحات كخطوة أولى نحو تدخلها في الصراع.

وهكذا، ومع اقتراب نهاية عام 1914 ، وجد الأرمن أنفسهم في نفس الوضع الذي كانوا عليه عام 1883، فقد أخفقت جميع الإجراءات التي اتخذت لضمان سلامتهم، ولم تخلف لهم سوى الكراهية التي بقوا تحت رحمتها، لقد نجمت عمليات الترحيل 1915 بصورة حتمية عن حرب البلقان ومشروع 1914. مثلما نجمت مجازر عامي 1894 ـ 1896 عن الحرب الروسية ومشروع عام 1878، وكشف الاتحاديون فقط عند تنفيذهم هذا الانتقام السمات الشريرة التي تميزهم عن عبد الحميد. فبقدر اختلاف السلطان عبد الحميد عن النموذج المألوف للطاغية الشرقي، فقد كان انتهازياً على طريقة مترنيخ، كما كان سياسياً محنكاً يتمتع بخبرة ناضجة، ولم يثقله أي برنامج يؤدي إلى إفساد براعته في معالجة الأمور، إذ قمع الأرمن بدقة متناهية بعد أن أعد لذلك ثمانية عشر عاماً. أما الاتحاديون فقد كانوا مغامرين، ورفعوا شعارات جيل غير جيلهم وأفكار مدرسة لاينتمون إليها ـ فكانوا مقلدين تقليداً أعمى، ويؤمنون بنظريات يرغبون في تطبيقها دون اعتبار للظروف الواقعية المحيطة بهم، فقد استبدلوا فكرة هيمنة المسلمين على المسيحيين التي تتنافى مع ظروفهم والتي كرّس عبد الحميد كل قدراته من أجل الحفاظ عليها، فأظهروا تعصباً لعقيدة خرقاء، ووضعوا خطة كانوا يرغبون في المضي بها حتى النهاية، ولم يرضوا بأنصاف الحلول، كما لم تردعهم أية دوافع من الحكمة أو الإنسانية من أجل تحقيق كل مايبغون إليه، إن هذه العوائق جعلتهم ساخطين إلى حد بعيد، كما حجبهم التركيز الأعمى على برنامجهم عن الشكوك في عدم صلاحية مبادئهم للتطبيق، ويذكر أن طلعت بك كان قد قال في المقابلة الآنفة الذكر: "إن العمل الذي قمنا به أملته علينا الضرورة الوطنية والتاريخية، إن فكرة ضمان وجود تركيا يجب أن يفوق أي اعتبار

آخر". إن أول هذه المشاعر التي عبّر عنها هي صفوة الأفكار الايديولوجية التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر، ويغلف الثانية غش وخداع بروسي لايزال يحمل أثراً من الأزمنة الحديثة، فقد كانت تمثل صوت أكثر الحركات الوطنية الشابة في أوروبا فظاظة وبطشاً. والأعمال التي اعتذرت عنها كانت تكريساً بربرياً للشرق الأدنى في أوروبا.

" عمليات الترحيل في عام 1915 "
(الاجراءات)

سيكون من المستحسن هنا أن نقدم ملخصاً سريعاً عن الأحداث لتوضيح الائتلاف الجوهري للمخطط الذي يبين الإجراءات ضد الأرمن في التواريخ والمقاطعات المختلفة في أرجاء الامبراطورية. وإن تنسيق هذه الإجراءات هو أكثر بشاعة من تصعيد الجرائم على يد الأكراد والفلاحين ورجال الدرك أو السلطات المحلية، وثمة إثباتات تؤكد على أن الحكومة المركزية في القسطنطينية هي التي أعدت وخططت لجميع الإجراءات التي حركت قوى الشر.

لقد أعقب طرد المفتشين العامين وإلغاء الإصلاحات على الفور تعبئة الجيش العثماني من أجل الاشتراك في الحرب، ومنذ تلك اللحظة بدأت معاناة الشعب الأرمني، وكنا قد ذكرنا سابقاً أن الاتحاديين كانوا قد أصدروا قانوناً يدعو المسيحيين إلى أداء الخدمة العسكرية، كما أن المجندين الأرمن أثبتوا تفوقاً كبيراً وشجاعة عظيمة في حرب البلقان، ولم يكن لقانون الخدمة مفعول رجعي، إذ سمح للأرمن الذين اجتازوا السن القانونية للخدمة العسكرية عند تطبيق القانون بدفع ضريبة الرأس (لكل فرد) كما كان سارياً من قبل تحت اسم (ضريبة عفو من الخدمة العسكرية). وفي عام 1914 فرضت السلطات ضريبة عامة على جميع الذكور في الامبراطورية الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والأربعين، ثم سرعان ماأصبحت بين الثامنة عشر والخمسين بعد فترة وجيزة، وقد طبق هذا القانون على الأرمن شأنهم شأن باقي أفراد الشعب، سواء دفعوا ضريبة الإعفاء السنوية أم لم يدفعوها، كما صودرت المؤن الخاصة. وكان الأرمن مرة أخرى ضحاياها الرئيسيين، إذ كانوا هم كبار التجار وأصحاب المتاجر في البلاد، ولقد كان ذلك إجحافاً كبيراً بحقهم.

ولكنه لم يكن بالضرورة نتيجة خطط حاقدة. وباستثناء ماتبع ذلك، فإنه يمكن اعتبار ذلك بكل بساطة من العقوبات المحتومة التي تفرض على شعب شرعت حكومته في القتال دفاعاً عن وجودها.

وعند انتهاء التعبئة العسكرية في تشرين الأول، أعلنت الحكومة الحرب على الحلفاء، وفي كانون الأول بدأت بشن عملياتها الحربية الكبيرة. وقام أنور باشا الذي كان يقود القوات العثمانية الرئيسة بحركة التفاف على القوات الروسية في القوقاز على طول جبهة تمتد من أرضروم وحتى شاطيء البحر الأسود. وقاد خليل بك قوة سريعة عبر حدود أذربيجان، وأثار الأكراد. في حين اتجه جمال باشا إلى جزيرة سيناء باتجاه قناة السويس، وخلال أسبوع أو أسبوعين نجحت الجيوش المهاجمة ووصلت إلى أرداهان بعد كارس، ودحرت الروس من مواقعهم في صاري غاميش، واحتلت تبريز عاصمة أذربيجان. ولكن سرعان ما فشلت الحملة وانتهت بكارثة، ففي الأسبوع الأول من كانون الثاني 1915 تم تدمير فرقتين عسكريتين تركيتين في صاري غاميش، ودحرت باقي الفرق خارج الأراضي الروسية في نهاية الشهر نفسه، وفي 30 كانون الثاني استولى الروس على تبريز، أما حملة جمال باشا على مصر، فقد تأخرت شهراً واحداً، إلا أنها جنت الشيء نفسه، فقد وصل إلى القناة في بداية شهر شباط بعد مسيرة شاقة عبر الصحراء، ليعود من حيث أتى، وذلك بعد الهجوم الإجهاضي الذي شن في الليل ضده، لذا انصرف هم الأتراك عن الهجوم إلى الدفاع عن جبهاتهم المتداعية، وكان هذا الفشل بمثابة ضربة مؤلمة للاتحاديين، لأنها قضت على نصف الآمال التي دفعتهم للاشتراك في الحرب، وقد انقلب التفاؤل الشديد في الشتاء إلى خيبة وكآبة شديدتين ونتيجة لتلك الظروف الجديدة، فقد دخل اضطهاد الأرمن مرحلة ثانية أكثر إيجابية.

ومن أجل ذلك، صدر مرسوم يقضي بتجريد جميع الأرمن من

السلاح، وأخرجوا من صفوف الجيش، وأعيد تشكيلهم في كتائب للعمل كان من مهامها بناء التحصينات وشق الطرق، وقد ترك أمر تجريد السكان المدنيين من السلاح للسلطات المحلية، وبدأت في كل مركز إداري فترة من الذعر، وطالبت السلطات تسليم عدد معين من السلاح، وكان الذين لايسلمون سلاحاً يخضعون للتعذيب بطرق وحشية في معظم الأحيان، أما الذين كانوا يسلمون سلاحاً فكانوا يشترونه من جيرانهم المسلمين، أو يحصلون عليه بطرق أخرى، وكان يزج بهم في السجن بتهمة التآمر على الدولة، وكان من بين هؤلاء عدد قليل جداً من الشباب لأن معظمهم كان قد دعي لأداء الخدمة العسكرية، بل كانوا من المسنين الذين كانوا يسعون للحصول على قوتهم ورزقهم، وسرعان ما اتضح أن عملية البحث عن السلاح لم تكن سوى ستار استخدم لإبعاد الأرمن عن قادتهم وزعمائهم، وقد سبقت مجازر 1894 ـ 1896م إجراءات مشابهة، وساد لدى الأرمن شعور بالخوف من حصول شيء خطير، وقد كتب أحد الشهود الأجانب عن هذه الحوادث فقال" ـ في إحدى ليالي الشتاء، أرسلت الحكومة جنوداً إلى جميع بيوت الأرمن في المدينة، وقرعوا أبواب البيوت وطلبوا تسليم جميع الأسلحة، وقد أدخلت هذه الإجراءات الفجيعة في القلوب الآمنة".

وقد صح الاستدلال المرعب، لأن المرحلة الثانية من الاضطهاد استمرت دون توقف، ودخلت مرحلتها الثالثة والأخيرة، ومن الواضح أن المسلسل كله من صنع الوزارة في القسطنطينية قبل طلب الأسلحة أو مع بداية زج أول أرمني في السجن، ويرجع التنظيم المحكم على الأقل إلى شباط من عام 1915، وبالفعل فإن الاستعدادات الدقيقة التي تمت حتى تاريخ 8 نيسان، وهو تاريخ أول عملية ترحيل في زيتون تثبت هذا التاريخ على الأقل. إن التأكيد على هذه الوقائع التاريخية شيء بالغ الأهمية، لأنها تدحض محاولات المتأولين بعدم ربط المرحلة الأخيرة بالمراحل السابقة لها، وبأنها إجراء طارىء أملته الأحداث العسكرية في الربيع.

في الحقيقة، كان الوضع يشتد احتداماً وتوتراً قبل الربيع. ففي القرى النائية رافقت عمليات التفتيش عن الأسلحة أعمال عنف صارخة. فقد قامت دوريات الدرك بقتل الرجال وانتهاك أعراض النساء، وإحراق البيوت، وتكررت مثل هذه الأعمال البشعة بصورة خاصة في إقليم وان، حيث بدا أن الجنود كانوا ساخطين ومستائين نتيجة الهزائم الأخيرة التي منوا بها. وبالتأكيد أثارت مشاعرهم وحشية الوالي جودت بك الذي عاد لممارسة واجباته الإدارية بعد حملته الفاشلة على الحدود، وقد تمثل العنف المتزايد في قتل أربعة من الزعماء الأرمن عندما كانوا في طريقهم من المدينة إلى منطقة نائية بناء على طلب جودت بك نفسه للحفاظ على الهدوء بين الأرمن المحليين وجيرانهم الأتراك المسلمين، وبعد أن رأى الأرمن في مدينة وان مصير إخوانهم في القرى المجاورة، بدؤوا يتخذون الاحتياطات اللازمة للدفاع عن أنفسهم عند الضرورة. وقد برر ذلك لهم جودت بك بعد أن قام بتطويق ضاحية أيكسدان (أي الحديقة) وهي إحدى ضواحي وان، حيث كان يقطن معظم السكان الأرمن، وفي 20 نيسان أطلق جودت بك قواته عليهم، وبدأ الأرمن في وان القتال دفاعاً عن أنفسهم ضد الهجوم الذي قامت به الحكومة من أجل قتلهم، تلك الحكومة التي كان من المفترض أن تطبق القانون وتنشر السيادة في البلاد. وحدثت نفس سلسلة الأحداث في زيتون، إذ رافقت أعمال التفتيش عن السلاح تكثيف كبير للقوات في المدينة، ولم تبدأ المرحلة الأخيرة بارتكاب المجازر فحسب بل كذلك بطرد الدفعة الأولى من السكان، وقد حصل ذلك في 8 نيسان، أي قبل هجوم جودت بك على وان باثني عشر يوماً، وقد سبق الوضع العسكري الجديد كلتا الحادثتين. وفي الواقع، فإن اليأس الذي أصاب السكان المدنيين الأرمن في وان كان الحافز لقيام الروس بمبادرتهم، فقد اخترقت قوات روسية ترافقها مجموعة من المتطوعين الأرمن الروس المدينة من طرف مدينة بيازيد،، وأنقذوا المدافعين عن

المدينة بتاريخ 19 أيار أي بعد أن دام حصارهم شهراً كاملاً، وهكذا فقد ارتدت استراتيجية الالتفاف على الأتراك أنفسهم، واحتلت قوة روسية أخرى أورمية في 24 أيار، وطردت آخر فلول الأتراك والأكراد من أذربيجان، وفي الوقت نفسه، كانت قوة بريطانية أخرى تشق طريقها باتجاه نهر دجلة. وبينما كانت الأحداث تأخذ هذا المنحى الخطير في الشرق، كان وسط الامبراطورية مهدداً بالهجوم على الدردنيل، وفي نهاية أيار 1915م، كانت النظرة العامة يشوبها اليأس مثلما كانت عليه في الأيام العصيبة من عام 1912، ولكن يجدر التأكيد مرة أخرى على أن المرحلة الأخيرة من هذه الإجراءات التي اتخذت ضد الأرمن كانت قد بدأت قبل ظهور التهديدات والأخطار العسكرية الحادة هذه في الأفق. ومن الجائز أن تكون الضائقة العسكرية التي وجد الأتراك الاتحاديون أنفسهم فيها في ربيع 1915م هي التي عجّلت في تنفيذ مخططاتهم المرسومة التي تتعلق بالأرمن، ولكن لم يكن لها تأثير يذكر على نشوئها.

وفي 8 نيسان بدأت المرحلة الأخيرة من المخطط، وطبقت نفس الإجراءات التي اتخذت في زيتون، وفي المراكز الأرمنية الأخرى في أرجاء الامبراطورية العثمانية، ففي يوم معين، وفي جميع القرى والمدن (تظهر التواريخ تسلسلاً هاماً) خرج المنادي في شوارع المدن والقرى ليعلن أنه على كل ذكر أرمني أن يحضر إلى دار الحكومة، وفي بعض الأحيان كان الجنود أو الدرك الذين كانوا يقتلون أي أرمني يرونه في الشارع هم الذين يصدرون هذه الأوامر. وهذا يذكرنا بما حدث في 1894 ـ 1896م. ولكن طلب التواجد أمام دار الحكومة كان يعتبر مرحلة مبدئية، وحضر جميع الرجال وهم لايزالون يرتدون ثياب عملهم بعد أن تركوا حوانيتهم ومتاجرهم مفتوحة، ومحاريثهم في الحقول، وقطعانهم على سفوح الجبال وعندما وصلوا إلى المكان المعين لهم، زج بهم الأتراك في السجن دون أي مبرر واحتجزوهم هناك يوماً أو يومين، ثم اقتادوهم إلى خارج

البلد بعد أن قسّموهم إلى مجموعات وقيدوهم بالحبال وساروا باتجاه الجنوب أو الجنوب الشرقي، وقالوا لهم إنهم سيقومون برحلة طويلة إلى الموصل أو ربما إلى بغداد، وبطبيعة الحال أدخل ذلك الذعر في نفوس الرجال العزّل الذين لم يكونوا يحملون أية قطعة من النقود أو الطعام أو اللباس، بل لم يسمح لهم بتوديع عائلاتهم وتصفية أعمالهم، ولم يكن لديهم الوقت الكافي لكي يفكروا بمحنتهم، إذ قام الأتراك بقتلهم في أول بقعة منعزلة على الطريق. ونفذ نفس الشيء في الرجال الأرمن الآخرين (الذين تجاوز عددهم المئات بل الآلاف في المدن الكبرى) والذين زج بهم في السجن خلال أشهر الشتاء بتهمة التآمر أو إخفاء السلاح، بالرغم من ورود عدد من الحالات التي تغاضى فيها الأتراك عن بعض هؤلاء السجناء وهو شكل من أشكال تأجيل قتلهم، وردت أمثلة عنه أثناء عهد الإرهاب عام 1793 في فرنسا. هذا ماقامت به السلطات المدنية. بيد أنه كان هناك انسجام تام بين وزارة الداخلية التي يترأسها طلعت بك ووزارة الحربية برئاسة أنور باشا، لأنه في الوقت نفسه قامت مفارز من الجنود الأتراك بتطويق فرق العمل الأرمنية التي كانت تعمل خلف الجبهة، وأبادوها عن بكرة أبيها.

كما قامت السلطات العسكرية بعمليات تفتيش فورية على السكان المدنيين في بيتليس وموش وصاصون بسبب قربها من مدينة وان ومن القوات الروسية المتقدمة، وتم ذلك باستخدام أساليب عسكرية بمساعدة بعض الأكراد المحليين - عودة أخرى إلى أساليب عبد الحميد - إلا أن تطبيقها اقتصر على المناطق الآنفة الذكر. أما في باقي الامبراطورية، حيث كانت الإدارة المدنية تقوم بتنفيذ الخطة، فلم يتم التخلص من النساء والأطفال بقتلهم مباشرة كما حدث للرجال، بل كانوا ينتظرون مصيراً وفق تخطيط الحكومة، لايتمثل في القتل بل في العبودية أو الترحيل.

وبعد قتلهم الرجال، كان الأتراك يتركون فاصلاً زمنياً يستغرق عدة

أيام في كل المدن، ليعود المنادي ويعلن أنه يجب على جميع ماتبقى من الأرمن الاستعداد للرحيل، في حين كانت تعلق لافتات تحمل هذا الأمر على الجدران(16) وقد طبق هذا في حقيقة الأمر على النساء والأطفال وعدد قليل من الرجال الذين تمكنوا من الهرب من مصيرهم المحتوم بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة، وكانت السلطات تمنحهم في معظم الحالات مهلة للاستعداد لهذه الرحلة، ولكن هناك حالات انتزع فيها الأرمن من وراء نولهم أو حتى من أسرّتهم بدون إنذار، وكانت المهلة التي تمنح لهم في كثير من الأحيان وهمية، فكانت عادة تتراوح بين أسبوع أو أسبوعين كحد أقصى - وهي فترة لاتكفي أبداً للاستعداد لمثل هذه الرحلة، بالإضافة إلى ذلك توجد أمثلة كثيرة خالفت فيها الحكومة وعدها وطردت السكان قبل الموعد المحدد.

أما بالنسبة للنساء، فكان أمامهن بديل آخر للترحيل، إذ كان بإمكانهن الخلاص من الترحيل إذا مااعتنقن الإسلام، غير أن تغيير الديانة بالنسبة لامرأة أرمنية عام 1915م كان شيئاً مادياً أكثر من كونه عقيدة، وكان ذلك يتم بطريق الزواج من رجل مسلم، أما إذا كانت المرأة متزوجة (أو أرملة نظراً لعدم بقاء عدد كبير من الأزواج على قيد الحياة خلال هذه الفترة)، فكان عليها أن تنفصل عن أطفالها الذين كانوا يسلمون إلى "دار الأيتام الحكومية".

ولم يكن أحد متأكداً من ذلك لأنه لم تكن توجد مثل هذه المؤسسات من قبل، أما إذا لم يتقدم أحد الأتراك للزواج من المرأة التي اعتنقت الدين الإسلامي أو رفضت معانقة الزوج المتقدم لها، فعندئذ ترّحل هي وأطفالها مع الباقين مهما عبّرت عن رغبتها في اعتناق الإسلام، وكان الترحيل هو البديل الذي فرض على الغالبية العظمى.

إن الحكم بالترحيل كان بمثابة ضربة قاصمة، ومع ذلك فقد كان على الذين حكم عليهم بالرحيل تمضية أسبوع المهلة الممنوح لهم في نشاط

محموم، لكي يحصلوا لأنفسهم على ثياب ومؤن ومال استعداداً للرحلة. وقد وضعت السلطات المحلية أمامهم كل عقبة ممكنة، وكانت الحكومة قد أذاعت بأن نفيهم مؤقت، لذلك منعوا من بيع عقاراتهم أو مواشيهم. وقد مهرت الحكومة ختمها على البيوت المهجورة والأراضي والبضائع وذلك "للحفاظ عليها لحين عودة أصحابها"، إلا أن المالكين الشرعيين لاحظوا قبل الشروع في رحلتهم أن أملاكهم التي لم يسمح لهم باستخدامها كانت قد بدأت الحكومة بتقديمها كهبات للأتراك الذين احتشدوا في منطقة مجاورة، وكانوا على أهبة الاستعداد لشغل منازل الأرمن(17). وحتى ممتلكاتهم وحاجياتهم الشخصية التي سمح لهم بالتصرف بها، لم تكن ذات نفعٍ كبير لأن جيرانهم الأتراك استفادوا منها واشتروها بأسعار زهيدة جداً، لذا فعندما حان موعد الانطلاق، لم يكونوا مجهزين تجهيزاً جيداً للرحلة.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها نقلهم، وفي الحقيقة لم يكونوا في وضع يسمح لهم باتخاذ الترتيبات اللازمة لأن مكان وجهتهم بقي طي الكتمان، وقد قسّم المنفيون من كل مركز إلى عدة قوافل، تراوح عدد كل منها من مئتين أو ثلاثمائة، إلى ثلاثة أو أربعة آلاف شخص، وكانت ترافق كل قافلة مفرزة من الدرك لحراستها، كما استأجرت السلطات المدنية أو صادرت عدداً من العربات التي تجرها الثيران، ووضع تحت تصرف كل عائلة عربة واحدة، وهكذا انطلقت القافلة، لقد كانت وطأة بؤس الترحيل شديدة ولكن سرعان ماحلت محلها الآلام الجسدية، فبعد عدة ساعات من بدء الرحلة أبدى سائقو العربات عزوفاً عن الاستمرار فيها، وعادوا من حيث أتوا، وكان على المنفيين متابعة الرحلة سيراً على الأقدام، ومن هنا بدأ العذاب الجسدي للمنفيين، لأنهم لم يكونوا يسيرون على أرض ممهدة، بل عبر ممرات تسلكها البغال والدواب وفي أكثر المناطق قساوة من حيث الطبيعة في العالم، وكان الفصل صيفاً، وكانت الآبار والينابيع تبعد مسيرة بضع ساعات، وفي أغلب الأحيان كان رجال

الدرك يجدون متعة في منع ضحاياهم الفاقدي الوعي من الشرب. لقد كانت الرحلة شاقة جداً حتى بالنسبة لجنود مدربين، ولم يكن أحد من أفراد هذه القوافل لائقاً لهذه المصاعب والمشقات الجسدية، إذ كانت هذه القوافل تتكون من النساء والأطفال والشيوخ والمرضى. وكانت بعض النساء فيما مضى قد عشن حياة رغيدة، وكان على بعضهن حمل أطفالهن الصغار غير القادرين على السير، كما وضعت عدة نساء حوامل وهن في الطريق، ولاقت جميع تلك النساء حتفهن لأنهن كن يرغمن على السير بعد ساعات قليلة من الراحة، كما هلك مواليدهن الجدد، ومات عدد آخر من الجوع والعطش، أو نتيجة إصابتهن بضربة الشمس أو بالسكتة الدماغية أو نتيجة الإعياء. إن المشاق التي عانتها النسوة اللائي صحبن أزواجهن أثناء انسحاب السير جون مور Sir John Moore إلى كورونا Corunna لايمكن مقارنتها مع المشقات التي تحملتها النساء الأرمنيات، إذ كانت الحكومة التي حكمت عليهن بالنفي تعرف ماتحمله الرحلة من مشاق جسيمة، كما عمل أتباع الحكومة الذين قادوا القوافل مابوسعهم لزيادة آلامهن الجسدية، ومع ذلك فقد كانت تلك المرحلة هي الأكثر سهولة من عذابهن، إذ كان بانتظارهن فظائع أسوأ بكثير ارتكبتها كائنات بشرية مثلهن.

ومنذ اللحظة التي غادرت فيها القوافل البلدة لم تعد آمنة من ارتكاب الفظائع الشنيعة ضدها، فعندما كانت تمر في إحدى القرى، كان الفلاحون الأتراك يهاجمونها ويسلبونها، وكان الدرك يتسترون على وحشية الفلاحين، كما تستروا من قبل على سائقي العربات الذين تركوها وشأنها، وعندما يصل أفراد القافلة إلى إحدى القرى، كانوا يُعرضون وكأنهم عبيد، وكان ذلك غالباً مايتم أمام نوافذ دار الحكومة، وكان يسمح للأتراك أخذ مايحلو لهم من النساء وضمهن إلى الحريم، أما الدرك أنفسهم فقد أخذوا يفعلون مايحلو لهم مع الباقيات، وكانوا يرغمونهن على مضاجعتهم، وكنّ

يواجهن أعمالاً أكثر فظاعة عند وصولهن إلى الجبال حيث كن يواجهن قطاع الطرق، الذين أطلقت الحكومة سراحهم من السجون لاعتبارات خاصة يفهمها الطرفان، والذين لم يتغيروا منذ عام 1896، لأنهم كانوا لايزالون يحتفظون بالأسلحة التي كان عبد الحميد قد وزعها عليهم ولم يكن في نية الاتحاديين سحبها منهم، بل عادت الحكومة لاستمالتهم بسبب إعلان الجهاد المقدس، لذا فقد كانوا في مأمن مثلما كانوا قبل عام 1908، كانوا يدركون تماماً المدى الذي سمح لهم به، وماطلب منهم أن يفعلوه. وعندما كانت القبائل (الجتا) تعترض القوافل، كان رجال الدرك يتغاضون عما يفعلونه، بل وكانوا يحذون حذوهم، حتى إنه يصعب تحديد من كان له ضلع حاسم في المجازر التالية ـ لأن قطّاع الطرق هؤلاء كانوا قد جاؤوا لهذا الغرض، وكان أول ضحاياهم الشيوخ والصبية وجميع الذكور في القافلة، ماعدا الأطفال الرضع كما قتلت النساء فيما بعد ـ وقد كان قتل المرأة أو أخذها إلى الجبال يعتمد على نزوة اللحظة، وعندما كانوا يختطفون النساء، كانوا يتركون أطفالهن على الأرض أو يضربونهم بالحجارة، وكان على المتبقين متابعة السير، وقد ازدادت وحشية رجال الدرك ضد ضحاياهم، إذ بدا أن صبر الأتراك قد بدأ ينفذ من أجل الإسراع في إنهاء مهمتهم، فكانوا يطعنون النسوة اللواتي كن يتخلفن عن أفراد القافلة بالحراب على الطريق أو يرمونهن من أعلى الهاوية، أو من فوق الجسور وكان عبور الأنهار ولاسيما نهر الفرات مناسبة لارتكاب مزيد من الجرائم الجماعية، فعندما كانت النساء والأطفال الذين يعبرون النهر يقتربون من الضفة الأخرى كان الدرك يطلقون عليهم النار، ولم يكن لرغبة معذبيهم من حدود، وقد وصلت النسوة اللواتي تمكن من النجاة إلى مدينة حلب وهن عاريات، بعد أن تمزقت ثيابهن أثناء الرحلة، ولاحظ الذين شاهدوهن وهن يدخلن المدينة أنه لم يكن بينهن وجه جميل أو شاب، وبالتأكيد لم تتمكن أية عجوز من النجاة ـ بل بلغت الشابات الشيخوخة

بسرعة نتيجة المعاناة والآلام التي تكبدنها ـ وكـانت الفرصـة الوحيدة أمـام الواحدة منهن للنجاة هي أن لاتكون على قدر من الجمال وذلـك لكـي تفلت من شهوة معذبيها، وأن تكون قوية بشكل يمكنها تحمل مشقات الطريق.

هذه هي قصة المنفيين الذين وصلوا سيراً على الأقدام، بيد أنـه كـان هناك آخرون من المدن والمناطق الشمالية الغربية الذين تم نقلهم إلى حلـب بالقطار، فهؤلاء لم يتعرضوا لوحشية تلك القبائل، إلا أن معانـاتهم لـم تكن أقل بكثير، فقد تم وضعهم في العربات المخصصة لنقل المواشي التي غالباً ماتكون مليئة بالأقذار ومكتظة، وكانت رحلتهم شـديدة البطء وذلـك بسـبب ازدحام الخطوط بأفواج الأرمن وعبور القوات العسكرية، وعند كل محطـة كـانوا ينتظـرون أياماً عديدة دون طعام أو مـأوى، بل حتـى أسـابيع لكـي يصبح الخط آمناً مـرة أخرى، ليعـاد نقلهـم إلـى محطـة أخـرى. ولـم يكـن الدرك الذين كانوا يرافقونهم أقل قساوة مـن زملائهـم الذيـن كـانوا يرافقـون القوافل الأخـرى، ـ وعندمـا كـانوا يصلـون إلـى التقـاطع علـى خط بغـداد الحديدي، حيث يجتاز الخط سلاسل جبال طوروس وأمانوس، كان يتوجـب عليهم اجتيازها سيراً على الأقـدام، وهـي أكثر المراحل مشـقة وصعوبـة. وأخذت معسكرات الاعتقال تزداد اتساعاً في محطة (بوزانتي) بداية الخـط الحديدي غرب طوروس، وفي محطـات (عثمانية) و(مأمورة) و(إصلاحيـة) و(كوتمو) على طرفي سلسلة جبال الأمانوس، وحيث كان المنفيـون يبقـون لشـهور عديـدة، وكـان الآلاف منهـم يموتـون مـن التضـور جوعـاً ونتيجـة الإصابة بالأوبئة، وكان القسم الذي وصل منهم إلى حلـب فـي حالـة يرثـى لها مثل الذين قطعوا الرحلة على الأقدام من البداية إلى النهاية.

وكانت مدينة حلب نقطـة تجمع لجميـع القوافـل، وصـحيـح أن نصـف سكان زيتون كانوا قد أرسلوا باتجاه الشمال الغربـي إلـى (السـلطانية) فـي مقاطعـة قونيـة، وهـي أكثر بقـاع صحـراء الأنـاضول سـوءاً مـن الناحيـة الصحية في شهر نيسان، غير أن السـلطات غيرت مـن خطتهـا وأرسـلتهم

من السلطانية إلى الجنوب الشرقي للانضمام إلى المنفيين الآخرين في الصحراء السورية، ومنذ ذلك الحين أصبح من المعروف أن وجهة المنفيين هي الصحراء الجنوبية الشرقية وحلب، وفي مرحلة ثانوية كانت أورفة ورأس العين مركزين لتوزيع المنفيين.

ووزع عدد من المنفيين الأرمن على مناطق مجاورة لمدينة حلب، مثل منبج والباب والمعرة وادلب، ولكن يبدو أن هذه المناطق قليلة نسبياً، ولم يكن أحد متأكداً فيما إذا كانت النية معقودة على إبقائهم هناك بصورة دائمة. وتم ترحيل عدد كبير باتجاه جنوب حلب على طول الخط الحديدي السوري. وسمح لهم بالتوقف في مناطق حماه وحمص ودمشق للراحة. كما وأرسلت أعداد كبيرة منهم باتجاه الشرق واستقروا على ضفاف نهر الفرات، واستقر عدد كبير منهم في الرقة، وكانت دير الزور أكبر مركز بعد حلب يستوطن فيه الأرمن، وأرسل بعضهم الآخر إلى الميادين وهي تبعد مسيرة يوم باتجاه النهر، ويذكر المسافرون المسلمون أنهم شاهدوا عدداً آخر خلال رحلة دامت ثمانية وأربعين ساعة من بغداد، ولم يرد أي دليل على وجودهم في الموصل أو بالقرب منها بالرغم من أن الأتراك كانوا يشيعون أنهم سيرسلونهم إلى هناك.

وهكذا تم تشتيت الأرمن على مساحات شاسعة كما أراد مخططو ذلك، إلا أن سمات مشتركة تجمع بين جميع الأماكن التي أرسلوا إليها، فقد كانت جميع تلك المناطق مأهولة بالسكان المسلمين الذين تعتبر عاداتهم وتقاليدهم بعيدة كل البعد عن عادات الأرمن ولغتهم، ولم تكن تتمتع بأسباب صحية ـ إذ كانت الملاريا تتفشى في معظمها ـ وفي حالات أخرى لم تكن تلك المناطق ملائمة لأناس اعتادوا على العيش في بيئة معتدلة المناخ، كما أنهم أصبحوا بعيدين تماماً عن وطنهم الأم بعد أن أرسلتهم الحكومة إلى أبعد مكان ممكن داخل الحدود العثمانية، نظراً لأنه يحظر على المسيحيين دخول المناطق المقدسة في الحجاز، بالإضافة إلى قيام حملة عسكرية

بريطانية باحتلال تخوم العراق، لذا فقد رضيت الحكومة العثمانية بأسوأ المناطق المتاحة لديها، وعملت مابوسعها لزيادة التأثير الطبيعي للمناخ وذلك بوضع المنفيين هناك بعد رحلة شاقة دون طعام أو مأوى أو ثياب ودون أن يكون معهم رجال قادرون على كسب عيشهم وتوفير متطلباتهم.

وكان أحد أسباب العذاب والمشاق التي واجهها المنفيون، هو بطء الرحلة الشديد، فقد انطلقت أول قافلة من زيتون بتاريخ 8 نيسان 1915، ثم تبعتها قوافل أخرى خلال الأشهر السبعة التالية من مختلف المناطق الأرمنية في أرجاء الامبراطورية. ولايوجد سجل عن أي توقف لهذه العمليات إلا في 6 تشرين الثاني، فقد وصل في ذلك التاريخ أمر من القسطنطينية إلى السلطات المحلية في سهوب كيليكيا، تطلب منها التوقف عن أعمال الترحيل. إلا أن هذا القرار طبّق على الباقي من السكان الأرمن المحليين فقط، أما المنفيون من الشمال والشمال الغربي الذين كانوا لايزالون يشقون طريقهم عبر جبال طوروس والأمانوس أو الذين بقوا على قيد الحياة فقد تابعوا طريقهم إلى منفاهم، إذ لم تصلهم الأوامر قبل نهاية العام، وكان اكتظاظ الطرق أحد أسباب هذا التأخير. إلا أن الازدحام كان سيكون أكثر شدة في حال عدم تنفيذ المخطط بشكل منظم، أي منطقة تلو الأخرى، وبنظام كان سيضلل الحكومة المركزية أكثر من غيرها والتي وجهت الأوامر. وكانت كيليكيا أول منطقة يتم اخلاؤها فضلاً عن أنها كانت المنطقة الرئيسة التي عانت ماعانته من مجازر عام 1909. ومن الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية كانت كيليكيا أكثر البقاع نشاطاً وحيوية في تركيا الآسيوية، وكان عدد السكان الأرمن الكبير الآخذ في الازدياد يسبب قلقاً للاتحاديين، لذا كان من الطبيعي أن تكون كيليكيا نقطة الانطلاق لتنفيذ المخطط العثماني. واستمرت عمليات الترحيل لمدة ستة أسابيع قبل أن تطبق على باقي مناطق الامبراطورية، وقد أخليت زيتون في 8 نيسان ثم تلاها بعد أيام قليلة كابان (Gaban) ثم فرنوس (Furnus) والبستان

(Elbistan) وبعدها دورت يول (Dort Yol) في نهاية الشهر. ومن الناحية الأخرى بدأت عمليات الترحيل في هاجين في 3 حزيران واستمرت حتى أيلول، في حين جرت عملية إخلاء إجهاضية في أضنة في الأسبوع الثالث من أيار، وتم تأجيل عمليات الترحيل حتى الأسبوع الأول من أيلول.

أما المنطقة التالية التي تم إخلاؤها، فكانت المنطقة التي تقع على تخوم وان، وقد تعرضت للتهديد نتيجة تقدم الروس من البحر الأسود إلى الحدود الإيرانية، أما المناطق الجنوبية الشرقية من هذه المنطقة ـ بيتليس (Bitlis)، موش (Mouch)، صاصون (Sasoun)، حكاري (Hokkari) - فلم يتم إخلاؤها بالترحيل بل بالقتل الجماعي وقد هدمت القرى النائية من بولانيك وموش وصاصون في القسم الأخير من أيار، وقبل نهاية الشهر نفسه انسحب جودت بك من وان إلى سهل بوهتان وأعمل يد القتل في سعرت، وفي 25 حزيران قام جودت بقتل أرمن بيتليس، وفي الأسبوع الأول من تموز وصل 20,000 جندي من خربوط وأبادوا الأرمن في موش ـ في البدء القرويين ثم سكان المدن التي تم قصفها بنيران المدفعية بتاريخ 10 حزيران. وبعد الانتهاء من موش انضم إليهم هؤلاء الجنود غير النظاميين الذين كانوا يهاجمون صاصون. وفي 5 آب وبعد قتال ضار، تمت إبادة الناجين من سكان صاصون ـ رجالا ونساء وأطفالاً - في آخر معقل جبلي لهم، وفي نهاية تموز دخلت القوات العثمانية مرة أخرى إلى وان وقتلت جميع السكان الأرمن الذين لم يفروا في بداية الانسحاب الروسي، وفي حزيران وتموز هاجمت القبائل الجاليات النسطورية في منطقة حكاري في أعلى حوض الزاب الكبير، ولم تنج منهم سوى مجموعة صغيرة عبرت الوادي إلى حوض أورمية ووجدوا ملاذاً لهم عند الحدود الروسية.

وفي الأقاليم الشمالية الغربية من منطقة الحدود، تمت عملية ترحيل

مشابهة، وقتل جميع المنفيين ـ نساءً وأطفالاً ورجالاً ـ دون تمييز وهم في الطريق، وقبل نهاية أيار حدثت مجزرة في خنوص (Khnus)، وفي 6 حزيران بدأت عمليات الترحيل من قرى سهل أرضروم، أما أول عملية ترحيل من أرضروم فقد بدأت في 6 حزيران، بينما كان آخرها في 28 تموز (أو في 3 آب وفق تقارير أخرى)، وقد تم ترحيل مطران المدينة الأرمني مع آخر قافلة، ثم لم يعد يسمع عنه أحد شيئاً، وفي بايبورت (Baybourt) أخليت القرى المجاورة كما حدث في المدينة من قبل، وأرسل سكانها في ثلاث قوافل بدأ آخرها في 14 حزيران. ومن مدينة أرزنجان (Erzinjan) انطلقت أربع قوافل خلال أيام متعاقبة من 7 حزيران إلى العاشر منه، وعملياً يبدو أنه لم يبق أحد من المنفيين في أرزنجان وبايبورت وأرضروم على قيد الحياة بعد المراحل الأولى من الرحلة.

وبدأ إخلاء السكان من خربوط (Kharbout) في الأول من حزيران واستمر طيلة الشهر، وفي الثاني والثالث والرابع من تموز أخليت كذلك البلدة المجاورة ميزريه (Mezre). وقد انخفض عدد القوافل التي انطلقت من هذين المركزين والقرى المجاورة بشكل كبير بسبب الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضدهم وهم في الطريق.

وفي طرابزون (Trabizon)، استمرت عمليات التهجير من الأول من تموز وحتى السادس منه، وبدا أنه كان متزامناً مع أعمال التهجير في عدة مدن ساحلية من المقاطعة، وكانت كذلك أعمال التهجير هنا ستاراً لارتكاب مجازر مباشرة، فكان يتم إغراق المنفيين في البحر أو قتلهم عند إحدى نقاط الاستراحة على الطريق.

وفي إقليم سيواس (Sivas) بدأت الإجراءات في القرى، ولم يتم إخلاء المدينة نفسها إلا في الخامس من تموز، وفي ميرزيفون (Merzifon) بدأ تهجير الرجال في 26 حزيران والنساء في 5 تموز،

أما الناجون الذين لجأوا إلى الإرساليات التبشيرية الأمريكية فقد تم نقلهم بتاريخ 10 آب، وقتل جميع الرجال وعدد كبير من النساء في الطريق.

أما الأرمن القاطنون في الأقاليم الواقعة غرب سيواس وفي المناطق المحيطة بالقسطنطينية فتم نقلهم بالقطار على خط حديد الأناضول إلى قونية، ومن هناك توجهوا إلى مدينة حلب على طول المحطات المختلفة لخط حديد بغداد، وتم تنفيذ المخطط في أرجاء هذه المنطقة بشكل مميز فيما بعد. وفي أنقرة بدأت عمليات الترحيل في أواخر شهر تموز. وفي أدابازار (Adapazari) حوالي 11 آب، ويبدو أنه لم تحدث عمليات ترحيل في بورصة إلا في الأسابيع الأولى من أيلول. ويذكر أن هذا هو آخر مكان للترحيل، ولم يتم ترحيل الأرمن في أدرنة (Edirne) إلا في منتصف تشرين الأول، وفي سنجق قيصرية (Kayseri) حتى 15/12 تشرين الثاني.

وتركت المواقع المتقدمة الواقعة في الجنوب الشرقي إلى النهاية، بالرغم من أن جيرانهم في مرتفعات كيليكيا كان قد تم ترحيلهم في البداية. وبدأ تهجير القرويين من جبل موسى (Djebel Mousa) في 13 تموز وعنتاب (Aynteb) في 1 آب وتم إخلاؤهما بالتدريج على مدى شهر، ولم تنفذ النداءات التي وجهت إلى أورفة (Ourfa) التي قوبلت بالتحدي كما حدث في جبل موسى، إلا في آخر أسبوع من شهر أيلول.

إن إلقاء نظرة على هذا الجدول الزمني، يبين المخطط العام الذي كانت تهدف إليه الحكومة المركزية، فقد كان شهرا نيسان وأيار مخصصين لإخلاء كيليكيا، وحزيران وتموز لإخلاء المناطق الشرقية، وآب وأيلول لإخلاء المناطق الغربية الواقعة على طول الخط الحديدي. وفي الوقت نفسه امتدت العملية لتشمل السكان الأرمن في المناطق النائية في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد. لقد كانت محاولة متعمدة ومنظمة لإبادة الشعب الأرمني في أرجاء الامبراطورية العثمانية، وقد حققت في

ذلك نجاحاً كبيراً، إلا أنه ليس من السهولة بمكان تقديم النتائج بشكل تقريبي بصيغة إحصائية، إذ أن السلطات العثمانية هي الجهة الوحيدة القادرة على حفظ سجلات دقيقة عن الأشخاص المنكوبين، ولكن يبدو أنها لن تفعل ذلك، كما أنه ليس من الجائز أنها ستكشف عن مثل هذه الأرقام إلى العالم المتحضر. لذلك نجد أنفسنا مرغمين على أن نعتمد في تقديراتنا على بيانات أوردها بعض الأشخاص الذين تم إبعادهم نتيجة ارتياب المسؤولين الحكوميين بهم، والذين لم يكونوا قادرين علىمراقبة الأحداث في أكثر من قطاع واحد، ويجب أن نجري حساباتنا بجميع هذه البيانات المأخوذة عن مصادر خاصة، وسنعتمد فقط في جمع هذه البيانات على الشهادات التي قدمها شهود عيان أجانب ينتمون إلى جنسيات محايدة، إذ يمكن أن نؤكد أن مثل هؤلاء الشهود بعيدون عن المبالغات غير الواعية، كما يمكن أن نضمن عدم تقديم بيانات خاطئة بشكل متعمد.

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون ضمن حدود الامبراطورية العثمانية عند بدء عمليات الترحيل، لأن جميع الأرقام الأخرى تعتمد على ذلك، ولكن من الصعوبة بمكان الحصول على هذا الرقم نظراً لعدم وجود تقديرات أجنبية مستقلة مسجلة، والاختلافات بين التقديرات المحلية كبيرة جداً(18). فاستناداً إلى البطريركية الأرمنية فإن عدد الأرمن يبلغ 2,100,000 نسمة بعد إحصاء أجرته عام 1912، أما الحكومة العثمانية فتذكر أن عددهم يبلغ 1,100,000 نسمة فقط نتيجة آخر إحصاء أجرته، ويوجد لدى كلا الفريقين مصلحة سياسية متساوية في وضع الأرقام، ولكن يحتمل أن تكون إحصاءات الأرمن أكثر دقة، وعلى كل حال، فهناك دافع قوي في تزوير الأرقام.

وبناء على ذلك، فإن العملية "الحيادية" تتمثل في تقسيم الفرق ولنعتبر مؤقتاً أن الرقم هو 1,600,000 نسمة، مع الترجيح بأن الرقم الحقيقي يتراوح بين هذا الرقم وبين 2,000,000 ومن المحتمل أن يصل العدد

إلى الرقم الأخير، أما باقي الأرقام الضرورية فيمكن استخلاصها من الشهادات التي أدلى بها أجانب محايدون، والتي يندر أن يكون فيها فروقات شاسعة.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في تقدير عدد أولئك الذين نجوا من عمليات الترحيل. فهناك اللاجئون الذين تمكنوا من عبور الحدود إلى القوقاز الروسية (182,000) وإلى مصر (4,200) استناداً إلى أرقام مستمدة من مصادر يركن إليها(19). كما توجد فئتان أرمنيتان هامتان في تركيا لم تمسا بسوء باستثناء زعمائها ـ في إزمير وفي القسطنطينية ـ ففي القسطنطينية لايزال ثمة 150,000 أرمني بالإضافة إلى الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية اللتين أعفيتا من الترحيل والأرمن الذين اعتنقوا الإسلام، ومن المستحيل تقدير أعداد تلك الفئات بشيء من المعقولية، لأن سلوك السلطة كان غريباً بعض الشيء، فقد عاملت السلطة العديد من الذين اعتنقوا الدين الإسلامي بالإضافة إلى الأرمن من الطوائف الأخرى، بنفس الطريقة التي عاملت بها الغريغوريين. كما أنه لايمكن تأكيد النسبة المئوية للذين غيروا دينهم، لأنه تم تشجيعها في مناطق معينة وتثبيطها في أماكن أخرى، كما يجب أن نأخذ بالحسبان أولئك الذين تمكنوا من الإفلات من شباك الحكومة. وكقاعدة عامة يبدو أن عدد هذه الفئة أكبر بكثير مما يظهر، ولاسيما في الشرق الأدنى ولكن في هذه الحالة، يبدو أن الاتحاديين نفذوا خطتهم بدقة متناهية وكان عدد غير المتأثرين ضئيلاً، ففي مدن مثل زيتون وهاجين وسيواس وميرزيفون وأرضروم، حيث توجد لدينا شهادات كافية تتيح لنا تدقيق التقديرات المقدمة، فإنه يبدو أن عمليات الإخلاء سواء بالترحيل أو القتل كانت تتم بشكل كامل فعلى سبيل المثال، كان بين عدد سكان أرضروم 20,000 أرمني قبل عمليات الإخلاء، وعند انتهائها لم يبق أكثر من 100 أرمني(20)، إن التكتم عن عدد سكان الأرمن يمكن أن يتم بشكل ما في القرى، ومع ذلك فإن عدد الذين ظهروا من مخابئهم منذ

الاحتلال الروسي كان ضئيلاً جداً، واستناداً إلى إحصائيات البطريركية، فقد كان عدد سكان الأرمن في أقاليم وان وأرضروم وبيتليس التي تقع الآن ضمن الحدود الروسية(21) 580,000 نسمة عام 1912 ـــ وقد أفاد العاملون في لجنة الإغاثة الأمريكية أنه لم يبق سوى 12,100 أرمني على قيد الحياة في تلك المناطق، ومهما كان هامش التخفيض، فإن غياب الإحصاءات المتطابقة يمكن أن يجعل من الضرورة بمكان طرح الرقم المجمل إليها لـ12,100 المتبقين على قيد الحياة من الرقم السابق فيبقى الرقم متناهياً في الضآلة. ويقدر عدد الأرمن الموجودون في القسطنطينية وإزمير بالإضافة إلى عدد اللاجئين إلى أرمينيا الروسية بـ350,000 تقريباً، ولن تكون حساباتنا منخفضة جداً، وإذا استثنينا ربع المليون بالنسبة للبروتستانت والكاثوليك والذين اعتنقوا الإسلام والذين بقوا على قيد الحياة، فإن العدد الإجمالي للأرمن في تركيا الذين لم يتعرضوا للترحيل لايزيد على 600,000 أرمني، وهذا يعني أن ما لايقل عن 1,000,000 أرمني تعرض للترحيل والقتل بل ربما 1,200,000 أرمني أو أكثر.

أما الخطوة الثالثة فتكمن في تقدير أعداد الذين قتلوا، والذين بقوا على قيد الحياة من بين المليون أرمني أولئك. وهنا كذلك فإن المادة المتوافرة لدينا ضئيلة وغير كافية، كما أن التعميم غير مأمون العواقب، لأن إجراءات السلطة في هذا الصدد كانت كذلك غريبة الشأن، ففي أقاليم مثل وان وبيتليس لم تجر عمليات ترحيل أبداً، بل جرت مجازر على الفور.

وفي أقاليم أخرى مثل أرضروم وطرابزون وأنقرة، فقد كانت عمليات الترحيل تتم بموازاة أعمال القتل، إذ تم إبادة القوافل بشكل منظم في مرحلة مبكرة وهي في الطريق، ومن الناحية الأخرى، يبدو أنه تم ترحيل الرجال والنساء في كيليكيا، وأن عدد أفراد القوافل تدنى نتيجة المرض والإعياء. وعلى الرغم من ذلك، ففي الأماكن التي تمت فيها مجازر شاملة، كان من الممكن إبادة أفراد القافلة بالتدريج، فعلى سبيل المثال انطلقت قافلة ضخمة

من ملاطية (Malatia) مؤلفة من 18,000 شخص ينتمون إلى معمورة العزيز (خربوط) وسيواس، ولم يصل منها إلى فيران شهير (Viran Shehir) سوى 301، وعندما وصلت إلى حلب لم يتجاوز عددها 150 شخصاً، ويبدو أن نسبة المفقودين في هذه الحالة استثنائي. ولدينا مثال آخر مماثل لقافلة انطلقت من خربوط، وانخفض عددها وهي في الطريق حتى وصولها إلى حلب من 5,000 إلى 213 شخص أي أن نسبة الذين هلكوا تقدر بـ 96%. وبشكل عام يبدو أن نسبة الفقد تفاوتت بشكل كبير على كل جانب بنسبة 50%، فقد وصل إلى حلب من إحدى القرى في مقاطعة خربوط 600 شخص من أصل 2500 (24 بالمئة)، ووصل 60% من أصل القافلة الأولى المنطلقة من قرية ي. (قرب هـ .) و46% من أصل القافلة الثانية، ووصل 25% بالمئة من أصل القافلة المنطلقة من قرية د. في المنطقة المجاورة نفسها. وستكون تقديراتنا قريبة من الصحة إذا ماقدّرنا أن نصف الذين تعرضوا للمجازر أو الترحيل على الأقل قد لاقوا حتفهم بالفعل.

وبوسعنا أن ندقق في صحة هذا التقدير إلى مدى محدد بواسطة سجلات الوصول عند بعض المراكز الهامة الموجودة على الطرق أو في أماكن وصول القوافل، فبتاريخ 16 آب 1915 مثلاً، صرّح أحد المقيمين الأجانب في القسطنطينية وهو حيادي وموضع ثقة، بأنه حسب معلوماته كان هناك 50,000 منفي مشتت على طول الطريق الممتد من بوزانتي (أول تفرع لخط بغداد) إلى حلب. وفي 5 تشرين الثاني كتب شاهد عيان آخر من حلب، كان قد عبر الطريق، بأنه مر على 150,000 منفي بين المنطقة الممتدة بين حلب وقونية. كما وصل 13,155 منفي إلى حلب أو مروا منها في 30 تموز 1915، ووصل 20,000 إليها بين ذلك التاريخ و19 آب، وفي 3 آب نقل 15,000 من هؤلاء وهم أحياء إلى دير الزور وكانت هذه بداية وصول المنفيين إلى تلك المدينة، ولم يصل منفيون إلى

دمشق قبل 12 آب، ولكن بين ذلك التاريخ و3 تشرين الأول 1915 وصل 22,000 أرمني. إن هذه الأرقام عبارة عن أرقام منفصلة ولاتعني شيئاً كثيراً بحد ذاتها، بيد أن لجنة الإغاثة الأمريكية أصدرت في نشرتها المؤرخة في 5 نيسان 1916 برقية وصلت مؤخراً إلى الولايات المتحدة من مصدر موثوق به تذكر فيه أن العدد الإجمالي للأرمن الأحياء في مناطق دير الزور ودمشق وحلب يقدر بـ 500,000 شخص، ومن المحتمل أن يكون ثمة مبالغة في هذا الرقم، إلا أنه لايتعارض مع استنتاجينا السابقين بأن عدد الأرمن الذين كانوا ضحية مخططات الاتحاديين الأتراك كان مليون شخص على الأقل، وان خمسين بالمئة منهم على الأقل لاقى حتفه. ويجب أن نضيف رقماً ضئيلاً إلى عدد الأحياء الذي ورد في البرقية (500,000) في المناطق الثلاثة المذكورة وهم الذين نقلوا إلى الموصل، أو الذين كانوا لايزالون على الطريق في شهر آذار 1916، وهذا من شأنه أن يزيد الرقم الأصلي إلى مايقرب من 1,200,000، وهو الرقم الذي اعتبرناه، لأسباب أخرى، أقرب إلى الرقم الحقيقي من المليون الذي أخذنا به.

يمكننا أن نلخص هذه الدراسة الإحصائية بالقول إنه على الرغم من عدم توفر المعلومات الدقيقة يبدو لنا أن عدد الأرمن الأتراك الذين تمكنوا من الفرار والذين لاقوا حتفهم والذين نجوا نتيجة أعمال الترحيل في عام 1915 متساو تقريباً، إذاً نقدر أن عدد كل فئة من هذه الفئات يبلغ 600,000 شخص.

وهكذا يبقى المقياس الكمي الدقيق للجريمة غير ثابت، إلا أنه لا يوجد أدنى شك بمسؤولية مقترفها، إذ لم يكن هذا البلاء والمعاناة والقتل الذي حل بهذا الشعب ناتجاً عن تعصب ديني، لأن التعصب الديني لم يلعب دوراً هنا كما كان له دور في القتال في كاليبولي (Galipoli) أو كوت (Kut)، أما الجهاد المقدس الذي أعلنه الاتحاديون في تشرين الأول

1914م فلم يكن سوى تحرك سياسي لإحراج رعايا الدولة المسلمين أمام الحلفاء، كما لم يكن هناك تعصب مثلاً في سلوك الأكراد الجتا ـ الذين ارتكبوا جزءاً من الأعمال الشنيعة ـ ولكنهم لايمكن أن يتحملوا المسؤولية، إذ لم يتجاوزوا كونهم قطّاع طرق ومجرمين لم تتغاضى الحكومة عن أعمالهم فحسب بل حرضتهم كذلك، لذا يجب أن تتحمل عبء عملها، كما أن الفلاحين (بالرغم من أنهم كانوا إخواناً للجنود العثمانيين الذين حازت إنسانيتهم التي أبدوها في كاليبولي وكوت احترام أعدائهم) قاموا بأعمال وحشية مذهلة ضد الأرمن ومع ذلك، فإن المسؤولية لا تقع على الفلاحين الأتراك، فهم أناس خاملون وطيعون كما أنهم غير مستعدين لارتكاب أعمال عنف من تلقاء أنفسهم، بل ينفذون ما يطلبه منهم أسيادهم، فهؤلاء الفلاحون لن يقدموا على مهاجمة الأرمن إذا لم يصدر لهم أسيادهم الأوامر بذلك، وكذلك لاينحى باللائمة على السكان المسلمين في المدن، فسجلهم ليس قاتماً. كما تلقي الإثباتات الواردة في الكتاب ضوءاً على شخصيتهم، فحيثما يعيش المسلمون والمسيحيون في نفس المدينة أوالقرية، كانوا يعيشون حياة واحدة ويمارسون نفس المهن، كما كانت تجمعهم وشائج إنسانية قوية، ولم تكن عند المسلمين في المدن رغبة في قتل جيرانهم الأرمن بل عبّروا في بعض الأحيان عن أسفهم وحزنهم لما حدث. وثمة حالات عديدة تظهر أنهم عملوا ما بوسعهم من أجل وقف ذلك، وتتوفر لدينا إثباتات عن ذلك في أماكن متعددة ـ كما توجد أمثلة عديدة من أضنة وهاجين في كيليكيا وقرى بيراباكان وفيككي (Fekke) في منطقة هاجين ومدينة أنقرة التي أصدرت فيها السلطات عقوبات صارمة ضد أي مسلم أو أجنبي أو يوناني يحاول إيواء أرمني، ومن الطبيعي أن يقوم الرعاع بنهب أملاك الأرمن عندما تتواطأ معهم الشرطة، تماماً كما كان سيفعل الغوغاء في المدن الأوروبية، أما غالبية السكان المسلمين المحترمين، فيمكن إدانتهم باللامبالاة أثناء هذه الظروف السيئة ولايمكن تحميلهم

مسؤولية ماحدث.

وهكذا يجب أن يقع عبء هذا العمل على عاتق المسؤولين في الحكومة العثمانية ولكن ليس كلهم، إذ كان سلوك الدرك مثلاً فظيعاً وشنيعاً جداً، فقد تم إفساد أخلاق الجنود بالقوة الشريرة التي منحت لهم. وشجعهم رؤساؤهم الذين أتاحوا لهم ارتكاب الشرور ضد الأرمن، فقد كانت نسبة كبيرة من المآسي التي أصابتهم نتيجة أعمال الدرك، ومع ذلك فلم يكن الدرك منفذين من تلقاء ذاتهم، فمسؤولية سوء سلوكهم يجب أن يتحملها الولاة المحليون أو الحكومة المركزية أو كليهما.

كما يجب توجيه اللوم الشديد إلى الولاة المحليين للأقاليم والنواحي (ولاة ومتصرفون وقائمي مقام) فالمجال الذي أتاحته لهم الحكومة المركزية كان واسعاً جداً كما هو واضح من الممارسات المختلفة وفي مختلف المناطق وفق المخطط العام. ففي إحدى المناطق تم قتل الرجال الأرمن، وفي أخرى تم ترحيلهم دون أن يمسوا بأذى، وفي أماكن أخرى تم إغراقهم، وفي تلك المنطقة أجبرت النسوة على اعتناق الإسلام، في حين لم يسمح لإحداهن في منطقة أخرى باعتناقه، بل وفي أماكن أخرى ذبحن مثلما ذبح الرجال. كما يمكن ملاحظة اختلافات واسعة في معالجة أمور أخرى مثل التصرف بممتلكات الأرمن أو التعذيب، والتي يمكن عزوها جميعها لصالح أو لطالح المسؤولين المحليين، فهم يتحملون مسؤولية جسيمة كمحبّي إثارة الفتن مثل جودت بك أو قساة القلوب مثل والي أورفة، ومع ذلك فقد كانت حريتهم في العمل مقيدة نوعاً ما، فحيث كانت نواياهم شريرة نحو الأرمن كان بوسعهم الذهاب بعيداً في تنفيذ تعليمات الحكومة المركزية (حتى في أمور مثل إعفاء الكاثوليك والبروتستانت، حيث كانوا أحراراً في تنفيذ عملهم لذا فهم متواطئون مع الحكومة المركزية)، ولكنهم لم يعملوا على التخفيف من حدة هذه التعليمات أبداً، أما الولاة الشرفاء الطيبون (وكان هناك عدد منهم) فكانوا عاجزين عن حماية

الأرمن في ولاياتهم.

ولقد كان للحكومة المركزية عملاؤها في الولايات ـ رئيس الوحدة المحلية لجمعية الاتحاد والترقي ورئيس الدرك المحلي، وحتى بعض العاملين الإداريين التابعين للوالي ـ فلو أبدى هؤلاء الولاة الذين يتمتعون بالرحمة تساهلاً في تنفيذ التعليمات كانوا سيتعرضون للمهانة، وإذا رفضوا إطاعتها فكانوا سيعزلون من منصبهم ويحل محلهم ولاة طيعون. وبطريقة أو بأخرى، دعمت الحكومة المركزية المخطط وأشرفت على تنفيذه نظراً لأنها صاحبة الفكرة. لذا يتحمل الوزراء الاتحاديون والمتعاونون معهم في القسطنطينية مسؤولية مباشرة وشخصية من البداية وحتى النهاية للجريمة الشنيعة التي ارتكبوها والتي التهمت الشرق الأدنى عام 1915.

الهوامش

(1) لا نعرف بالتأكيد فيما إذا كان هذا هو المعنى الحرفي للكلمة، بيد أن مغزاها الحالي سياسي محض.

(2) كلمة ملة تعني في العربية طائفة دينية وقد استعارها الأتراك لتدل على الشعوب الأخرى غير التركية التي كانت خاضعة لهم.

(3) وردت كذلك فقرة مبهمة وبنفس المعنى في " اتفاقية قبرص " المبرمة بين تركيا وبريطانيا العظمى،ولكن في كلتا الاتفاقيتين لم يكن ثمة ضمان يلزم التقيد بها، وقد نصت معاهدة برلين فقط على أنه يجب على الحكومة العثمانية أن تحيط الدول الكبرى علماً عن إجراءاتها الإصلاحية، ولكن بما أنها لم تطبق أبداً فلم يرد ذكرها على الإطلاق.

(4) بدأت روسيا تضم الأراضي الواقعة جنوب القوقاز في بداية القرن التاسع

عشر عندما تنازل آخر ملوك جورجيا عن مملكته إلى القيصر وذلك لإنقاذ بلاده من الوقوع في أيدي الأتراك أو الفرس.

(5) أصبحت تفليس (Tiflis) - العاصمة السابقة لمملكة جورجيا والتي كانت المركز الإداري للأقاليم الروسية للقوقاز - مدينة أرمنية من الناحية العملية خلال القرن التاسع عشر، وامتدت منها المستوطنات الأرمنية حتى داخل روسيا.

(6) على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت الحكومة الوحيدة التي حاولت ممارسة الضغط على الأتراك ليكفوا عن ارتكاب مجازرهم. فقد كانت تسري مقولة في ألمانيا مفادها أن بريطانيا هي التي أوحت بفكرة المجازر من أجل تحقيق غرض سياسي. وبعد ذلك بفترة وجيزة أرسل الامبراطور الألماني صورته إلى عبد الحميد كهدية إطراء.

(7) في كتب مثل Vérité sur le mouvement révolutiomaire Areménièn et les mesures gouvermentalez 1916 القسطنطينية

أو - Die Armenishe Frage, von C.A.Bretter. (Berlin, concordia Deut-Sche Verlags-Anstalt,1915)

(8) في الكراس السابق وثيقة بعنوان "الحقيقة حول الحركة الثورية الأرمنية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضدها" ترد الفقرة التالية: "أحجمت حكومة الامبراطورية العثمانية عن فرض أي ضغط أو اتخاذ أي إجراء قمعي ضد الأرمن حتى يوم اندلاع الثورة في وان، حوالي منتصف نيسان 1915" (الصفحة 10).

" - لم تتخذ حكومة الامبراطورية أية إجراءات قمعية ضد الأرمن حتى بدء اندلاع ثورتهم المسلحة في وان، وفي المناطق العسكرية الأخرى خلال شهر حزيران من عام 1915، وحتى تحالفهم مع قوات الأعداء" (الصفحة 15).

إن هذه الروايات كاذبة تماماً مثل الفقرة التي وردت في الصفحة (12) بأنه "بعد احتلال الروس والأرمن مدينة وان، ارتكبت مجازر وحشية ضد السكان

المسلمين في تلك المدينة"، ويوجد بحوزتنا شهادة غير منحازة وموثوقة حول هاتين النقطتين، تدحض الروايات التركية، ومع ذلك فإن هذه الروايات الكاذبة هي محور الدفاع في هذا الكرّاس.

(9) استناداً إلى إحصاء رسمي صدر في ألكسندروبول بتفويض من كاثوليكوس ايتشميادزين، بعث السيد هـ.ن. موسديتشيان مقتطفات منه إلى المحرر، فقد كان عدد السكان الأرمن في روسيا حتى تاريخه /1,636,486/ في القوقاز، ومليوني نسمة في الامبراطورية ككل، أما بالنسبة للامبراطورية العثمانية، فإن الإحصاءات التي أجرتها بطريركية القسطنطينية عام 1912، تقدر عدد سكان الأرمن بـ/2,100,000/ نسمة، أما الإحصاءات التركية الرسمية من الناحية الأخرى فلا تعترف بوجود أكثر من /1,100,000/ نسمة والتي تعطي الأغلبية لروسيا.

(10) لا يدخل المتمردون الـ 25 في زيتون في هذه القضية، لأن سكان زيتون كانوا معفيين من الخدمة العسكرية وفق اتفاق خاص، لذا كانت محاولة تجنيدهم تعتبر خرقاً للقانون العثماني من قبل الحكومة.

(11) Die Armenische Frage, von C.A Bratter, Berlin, Concordia Deutsche Verlags - Anstalt 1915

الإشارة إلى الصفحتين 9 و 10.

(12) أعيد نشرها في صحيفة لاماتان (Le Matin) الباريسية بتاريخ 6 أيار 1916 بموجب رسالة خاصة بتاريخ زيوريخ 5 أيار.

(13) كانت الغالبية العظمى من المدارس الثانوية في الامبراطورية بطبيعة الحال أمريكية وأرمنية ويونانية، ولم تكن ثمة مدارس تركية من الناحية العملية.

(14) رشح أعضاء وفد 1912 من قبل قداسة كاثوليكوس ايتشميادزين ورأسه سعادة بوغوص نوبار باشا.

(15) أضافت الحكومة العثمانية، لأسباب إحصائية، إقليم طرابزون إلى الأقاليم الستة الأخرى بسبب وجود غالبية مسلمة لكي تحدث توازناً مع الأغلبية

الأرمنية في باقي الأقاليم.

(16) نشر البيان الذي أعلن أمر الترحيل، وتبريراته بصورته الكاملة في صحيفة ساترداي إيفننج بوست (Saturday Evening Post) في فيلادلفيا بتاريخ 5 شباط 1915.

(17) شوهد هؤلاء المهاجرون المسلمون بشكل خاص في كيليكيا وفي أقاليم أرضروم وطرابيزون.

(18) على الرغم من أنها ليست متطرفة مثلما هي في أجزاء أخرى من بلدان الشرق الأدنى مثل هنغاريا، حيث تعتبر مسألة إحصاء القوميات مسألة لاهبة وتحمل الكثير من الجدل السياسي.

(19) تم الحصول على الرقم الأول من النشرة الرابعة للجنة الإغاثة الأمريكية والمؤرخة في 5 نيسان 1916.

(20) الرقم الحقيقي للذين كانوا من أرضروم هو 22.

(21) الإشارة إلى حدود عام 1915.

شهادة الدكتور هربرت آدمز جيبونز
Dr. HERBERT ADAMS GIBBONS

من " أكثر الصفحات سواداً في التاريخ الحديث "

ـ هربرت آدمز جيبونز
ـ مؤرخ ومؤلف كتاب " تأسيس الامبراطورية العثمانية ".
و " خريطة أوروبا الجديدة "

" شرعت الحكومة العثمانية في نيسان 1915 بتنفيذ خطة منتظمة ومعدة بإحكام بهدف إبادة الشعب الأرمني في أرجاء تركيا، وفي غضون ستة أشهر قتل مايقرب من مليون أرمني، إن عدد الضحايا والطريقة التي استخدمت في تدميرهم ليس لها مثيل في التاريخ الحديث".

بدأ الأتراك في خريف 1914 بتعبئة المواطنين المسيحيين والمسلمين في الجيش، وفي غضون ستة أشهر دعي الأرمن لأداء الخدمة العسكرية وقبلت الحكومة دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من هذه الخدمة، إلا أنه لم تمض أسابيع قليلة حتى أخذت الحكومة ترفض تلك الإعفاءات وتم تجنيد أصحابها، كما تم تجنيد الشباب الصغار السن من الأرمن في الجيش العامل كما جرى في حروب البلقان، أما الشباب الأكبر سناً بالإضافة إلى جميع الأرمن المجندين فقد تم وضعهم في مناطق بعيدة جداً، وتم استخدامهم في شق الطرق ومد سكك الحديد وبناء التحصينات، وقد أبلى الأرمن بلاء حسناً في المهام التي أوكلوا بها، وكانوا يؤدون واجبهم على أكمل وجه دفاعاً عن تركيا، وأثبتوا أنهم جنود شجعان وأذكياء وعمال نشيطون.

وفي نيسان 1915 ، بعثت الحكومة المركزية في القسطنطينية بأوامرها إلى السلطات المحلية في آسيا الصغرى تطلب منها اتخاذ أي إجراء تراه مناسباً لإجهاض محاولة قيام الأرمن بثورة، وقد خلفت هذه الأوامر لدى السلطات المحلية انطباعاً قوياً، بأن الأرمن يشكلون خطراً جسيماً يحيق بأمن الامبراطورية، واقترحت أن الدفاع الوطني يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة ومسبقة لجعل الأرمن مأموني الجانب، وردت بعض السلطات المحلية بأنها لم تلحظ أي نشاط مريب من جانب الأرمن، وذكرت الحكومة بأنه ليس بوسع الأرمن إلحاق أي ضرر بالحكومة، لأنه ليس بحوزتهم أي سلاح، ولأن معظم الرجال الأقوياء كانوا قد استدعوا إلى الجيش، وتملّك بعض الأتراك شعور بالرأفة والعطف وإحساس

بالخزي، إلا أن معظم المسؤولين الأتراك استجابوا بحماسة للنداء الموجه إليهم من القسطنطينية، أما الذين لم يستجيبوا بحماسة، فسرعان ما تم استبدالهم بحكام آخرين.

وبدأ عهد جديد من مجازر الأرمن ..

فقبل كل شيء، ولإنجاز المهمة بأقل قدر ممكن من المجازفة، دعي الرجال الأرمن في المدن والقرى للحضور إلى نقطة تجمع معينة في مكان يكون عادة خارج البلدة، وأكّد رجال الدرك والشرطة على ضرورة إطاعة وتنفيذ الأوامر، وعندما تجمع الرجال امتثالاً للأوامر الصادرة إليهم، قام رجال الدرك بقتلهم وقد طبقت هذه الطريقة في الأماكن الصغيرة، أما في المدن الكبرى فلم يكن من الممكن دائماً تنفيذ الأوامر الصادرة من القسطنطينية بهذه البساطة والفورية. وقد اغتيل وجهاء الأرمن في الشوارع أو في بيوتهم، وإذا كانت المدينة داخلية فكان رجال الأرمن يرسلون تحت حراسة الدرك إلى بلدة بعيدة، وبعد ساعات قليلة يعود الحراس لوحدهم، أما إذا كانت المدينة ساحلية، فكان الأرمن ينقلون في قوارب إلى "ميناء آخر" ، ثم سرعان ماتعود القوارب وهي فارغة.

ولتفادي حدوث اضطرابات بين الأرمن الذين تمت تعبئتهم لشق الطرق ومدّ السكك الحديدية، فقد تم تقسيمهم إلى مجموعات تتألف من ثلاثمائة إلى خمسمائة شخص في كل مجموعة، وتكليفهم بالعمل على بعد عدة أميال، وقد أرسلت أفواج من الجيش التركي النظامي "لإخماد ثورة الأرمن" وانقضت فجأة على مجموعات العمال المنهمكة في العمل بالمعاول والمجارف، وقد أمطر " المتمردون" بوابل من الرصاص قبل أن يعرفوا حقيقة مايجري، أما الأعداد القليلة التي تمكنت من الهرب، فقد طاردها الأتراك وقتلوها سواء بالرمي بالرصاص أو بالطعن بالحراب. وبدأ سيل من البرقيات ينهال على طلعت بك في القسطنطينية معلنة أنباء قمع انتفاضات الأرمن في كل مكان، وأرسلت برقيات تقدم التهنئة للمسؤولين

المحليين على نجاح الإجراءات الفورية التي اتخذوها، وقد أثبتت هذه البرقيات لرجال الصحافة والدبلوماسيين المحايدين في القسطنطينية الذين سمعوا أنباء تكرر مجازر الأرمن أن هذه الأعمال اتخذت لتجنب الخطر المحيق، إذ أعلن طلعت بك " لم نكن قساة القلوب، لكننا نعترف أننا كنا صارمين لأننا نمر في ظروف حرب".

وبالرغم من شروعها بالتخلص من الرجال الأرمن، إلا أن الحكومة التركية كانت لاتزال تشعر بالقلق، إذ كان الرجال المسنون والصبية والنساء والأطفال يشكلون عنصراً خطيراً على الامبراطورية العثمانية، لذا كان من الواجب استئصال الأرمن في تركيا، ولكن ماهي الطريقة التي يمكن فيها للسفير التركي في واشنطن وللصحف الألمانية أن تعلل هذه الأعمال، كما كانوا ولازالوا يقولون "إن جميع الذين قُتلوا هم من المتمردين الذين تم القبض عليهم وهم في حالة تلبس، أو كانوا يقومون بأعمال خيانية ضد الحكومة التركية، ولكن ليس الأطفال والنساء كما كانت بعض هذه التقارير الملفقة تحاول إقناع الشعب الأمريكي. وكان طلعت بك مستعداً لتنفيذ مخطط الترحيل ـ "وهو إجراء يدعو للأسف إلا أنه ضرورة عسكرية، وإجراء إنساني تماماً.".

وتابعت الحكومة العثمانية تنفيذ مخططها في الإبادة المنظمة خلال الفترة الممتدة بين أيار وتشرين الأول بشكل بشع لم يسبق له مثيل، وقد أصدرت أوامرها بطرد جميع السكان الأرمن إلى بلاد مابين النهرين وإلى جميع الأقاليم في آسيا الصغرى، وكانت هذه الأوامر واضحة ومفصلة، ولم يستثنِ القرار أية قرية مهما كانت صغيرة، وقد أذاع النبأ منادون في الشوارع وطالبوا السكان الأرمن بوجوب مغادرتهم في ساعة محددة إلى مكان مجهول، ولم يستثنَ المسنون والمرضى والحوامل. وسمح فقط للتجار الأغنياء والمصرفيين والنساء والفتيات الجميلات باعتناق الإسلام، ويجدر القول إن عدداً قليلاً منهم استغلوا هذه الفرصة للهرب ـ وقد منحوا

مهلة تراوحت بين يومين إلى ست ساعات ـ ولم يسمح لهم بحمل أية قطعة أثاث من المنزل أو أخذ حاجيات أو ثياب إضافية، بل سمح لهم بأخذ مؤونة تكفي لشخص واحد وفراش، وكان عليهم السير على الأقدام تحت أشعة الشمس الحارقة عبر أودية وسهول قاحلة، وفوق جبال مكسوة بالثلج، واستغرقت رحلتهم من ثلاثة إلى ثمانية أسابيع.

وعندما كانت القافلة تمر بقرى أرمنية لم يكن قد وصل إليها قرار الطرد بعد لم يكن يسمح للسكان بتقديم الطعام أو أي نوع من الرعاية للمنفيين. وقد وقع المرضى والمسنون والأطفال الرضع على قارعة الطريق، ولم يكونوا يقوون على النهوض ثانية ومتابعة السير، وكان الجنود يحثون النساء اللواتي كنّ على وشك الولادة برؤوس الحراب، ولسع السياط حتى تحين لحظة الولادة، وكانوا يتركونهن ينزفن حتى يلاقين حتفهن، وكانت تؤخذ الفتيات الجميلات لضمهن إلى قصور الحريم، أو كان الجنود يغتصبونهن يوماً بعد يوم حتى يأتيهن الموت للخلاص من هذا العذاب، وانتحرت بعض الفتيات، وفقدت أمهات عقولهن ورمين أطفالهن في النهر لوضع حد لآلامهم، ولاقى مئات الآلاف من النسوة والأطفال حتفهم من الجوع أو العطش أو العار.

وكان عدد أفراد القوافل يتناقص بسرعة كبيرة، وأصبح الجميع يتوقون للموت. إذ كيف للأمل أن يبقى وكيف للقوة أن تدوم حتى لأكثرهم قوة في رحلة لانهاية لها؟ فكانوا إذا التفتوا إلى اليمين أو اليسار من ذلك الطريق المؤدي إلى الجحيم يلاقون حتفهم رمياً بالرصاص أو بالطعن، أما الأكراد والفلاحون فكانوا يطاردون أولئك الذين تمكنوا من الفرار من حراسهم.

وبقي الأتراك يخمدون الثورة الأرمنية هناك في آسيا الصغرى، وقد كتبت لتوي الفقرة المذكورة أعلاه عندما جاءت إلى منزلي امرأة انكليزية أعرفها منذ سنوات وكانت هذه المرأة قد غادرت أضنة في كيليكيا منذ

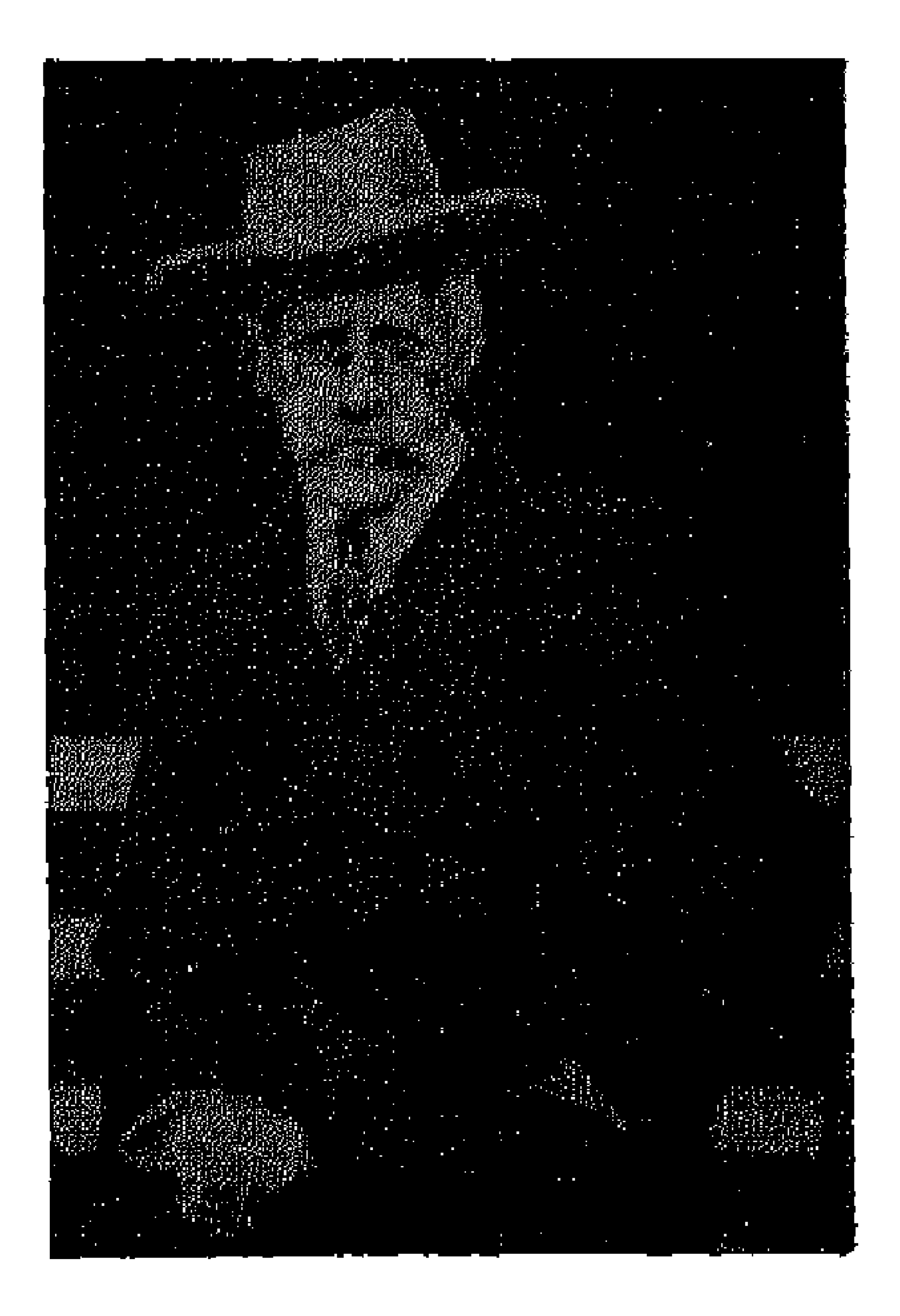
شهر واحد فقط، وقصتها تطابق مئات القصص غيرها، إذ يوجد لديّ وقائع متطابقة، فكل الشهادات التي رواها شهود عيان تطابق الشهادات المستقاة من مصادر أمريكية وانكليزية وألمانية وسويسرية فقد قالت لي تلك المرأة الانكليزية:

" لا تزال أعمال الترحيل جارية، وهم لا يزالون ينتشرون على طول خط حديد بغداد عبر أضنة في رحلة الموت، وإن الخط الحديدي يستخدم للإسراع في عملية إبادتهم بشكل أسرع من القوافل الأخرى التي انطلقت من أماكن لايوجد فيها خطوط حديدية! آه.. ماذا لو تم قتلهم كما حدث أيام عبد الحميد! وقفت هناك عند محطة أضنة وكانت النساء يرفعن أطفالهن ويصرخن طلباً للماء وهن واقفات في عربات القطار، ولم يعدن يرغبن في الحصول على الخبز، بل كن يرغبن في الحصول على الماء فقط، وكانت توجد في مكان قريب مضخة ماء، جثوت على ركبتي ورحت أتوسل إلى حارس تركي لكي يدعني أقدم لهن شيئاً من الماء، إلا أن القطار أخذ يتحرك، وكان آخر ماسمعته صرخات تلك الأرواح الضائعة، ولكن لم يحدث ذلك مرة واحدة فقط، بل أخذ يتكرر كل يوم تقريباً. هل قال اللورد برايس ثمانمائة ألف؟ حسن.. يجب أن يكون العدد الآن مليون، هل تتصور وجود كائنات بشرية تترك حيوانات برية تموت هكذا؟..

غير أن السفير التركي في واشنطن يعلن أن كل هذه القصص "ملفقة". وأنه"لم تقتل أية امرأة أو طفل".

شهادة فريديوف نانسن
FRIDTHOF NANSEN

من كتابه " أرمينيا والشرق الأدنى "



- فريديوف نانسن (1861 - 1930).

- رحالة نرويجي ، عالم ، سياسي محب للإنسانية .
- حاز على جائزة نوبل للسلام عام 1922 .
- المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع لعصبة الأمم .
- صدر له كتاب "أرمينيا والشرق الأدنى" عام (1928 باريس).

الأرمن خلال الحرب العظمى

عند اندلاع الحرب العظمى، عقد الأرمن في أواخر تموز 1914 مؤتمراً في أرضروم، بحثوا فيه موقفهم في حال نشوب الحرب، نظراً لأن بلادهم منقسمة إلى شطرين، ثم جاء أعضاء من جمعية الاتحاد والترقي إلى المؤتمر وأعلنوا أن حكومتهم تزمع الاشتراك في الحرب ضد روسيا، وقدّموا عهوداً برّاقة بمنح الأرمن استقلالهم الذاتي في المستقبل إذا ما ثاروا ضد الروس. إلا أن الأرمن رفضوا هذا الطلب وعبّروا عن معارضتهم دخول تركيا في الحرب، على الرغم من أنهم وعدوا بأنهم سيؤدون واجبهم في حال نشوب الحرب.

وثارت ثائرة الزعماء الاتحاديين، ووضعوا خططاً لإبادة الأرمن شيئاً فشيئاً، وفي رسالة مؤرخة في 18 شباط 1915 بعث بها أحد أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي إلى جمال بك (جمال باشا بعد ذلك) في أضنة (كيليكيا) - الذي كان طاغية في سورية أثناء الحرب - تمت كتابتها "بأمر من سلطات مسؤولة" تعلن "أن اللجنة المركزية قد قررت تحرير أرض الآباء والأجداد من طغيان هذا الشعب اللعين، وأن تحمل على عاتقها الوطني العار الذي ستجلبه هذه الخطوة على تاريخ العثمانيين.. فإن الجمعية قررت إبادة جميع الأرمن القاطنين في تركيا دون استثناء، لذلك فقد منحت الحكومة من أجل تنفيذ ذلك سلطات مطلقة، وستصدر الحكومة تعليماتها للولاة وقادة الجيش بشأن الترتيبات المزمع اتخاذها".

واتخذت إجراءات محكمة لتطبيق هذه الخطة، فقد أرسلت قوة من رجال الدرك التي تعرف بكراهيتها الشديدة للمسيحيين، إلى منطقة شرق الأناضول لتفتيش بيوتهم، وتم إلقاء القبض على عدد من وجهاء الأرمن واستجوابهم تحت التعذيب لإرغامهم على البوح عن أماكن مخابىء

الأسلحة وأعمال التجسس، كما تم تجنيد عصابات من المجرمين وقطاع الطرق الذين أطلقوا من السجون ومن أماكن أخرى، وجرى تنظيمهم تحت قيادة الاتحاديين، أما الأتراك الذين لم يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية، فقد تم تنظيمهم في صفوف الميليشيا ووزعت عليهم الأسلحة ـــ باستثناء المسيحيين، أما الأكراد الذين شعروا بالضيق نتيجة جهود الاتحاديين في تطبيق النظام والقانون، الأمر الذي حدّ كثيراً من أعمال السلب التي كانوا يقومون بها، فقد هدأت الحكومة من روعهم بنشرها أفكار مفادها أن السلطان الجديد لن يدافع عن الكفار.

وفي 21 تشرين الثاني 1914 أعلن الاتحاديون الذين لا يمتّون إلى الدين بصلة "الجهاد المقدس" الذي يحتم على كل مؤمن قتل الكفار الذين كانوا يرفضون اعتناق الإسلام، ويبدو أن هذه الخطوة كانت قد اتخذت بطلب من ألمانيا التي كانت تأمل إثارة مسلمي الهند وأفريقيا ضد حكامهم المسيحيين، إلا أن ذلك ساعد في اضطرام حقد الأتراك على المسيحيين في الأناضول، وتم استدعاء جميع الرجال المسيحيين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والثالثة والأربعين ومن ثم بين الثامنة عشرة والثامنة والأربعين إلى الخدمة العسكرية، رغم أن سن الاستدعاء كان تحت السابعة والعشرين، وأرغم القادرون على العمل كحيوانات، ويقال إنه مات بين موش وارضروم لوحدهما مايقارب من ثلاثة آلاف شخص وهم ينوؤن تحت أثقالهم.

ولقد وردت روايات عديدة عن أعمال اضطهاد الأتراك للأرمن وإبادتهم في كل من آسيا الصغرى وسورية وبلاد مابين النهرين خلال الحرب العظمى من عدد من شهود عيان ـ من أعضاء من الإرساليات التبشيرية الأميركية والألمانية والسويسرية والدانمركية ومن منظمات وهيئات أخرى في تلك المنطقة، وأهم من ذلك من قناصل وضباط ألمان في آسيا الصغرى والسفراء الألمان، وقد جمع هذه الروايات والوثائق

صديق الأرمن المعروف د.يوهانس لبسيوس (Dr.Johannes Lepsius) ونشرها في كتابه بعنوان: ألمانيا وأرمينيا 1914 ـ 1918.
Deutsch lord Und Armenien, 1914 - 1918, Sammlug diplomatischer Aktenstucke, potsdam 1919.

والرواية التالية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه الوثائق التي يمكن اعتبارها موثوقة تماماً، إذ لم يشأ المسؤولون الألمان تلطيخ صفحة حلفائهم الأتراك، ولايوجد ثمة مبرر يدعوهم إلى تصوير الأرمن بأنهم أفضل مما هم عليه.

لقد تركزت أعمال اضطهاد الشعب الأرمني في البداية في منطقة زيتون في كيليكيا التي بقيت محافظة على استقلالها النسبي ولم تتعرض لمجازر عبد الحميد، وتحت ذريعة إلقاء القبض على عصابة من اللصوص في المنطقة المجاورة التي انضم إليها عدد من الفارين من الجيش أرسلت الحكومة قوة عسكرية إلى زيتون في آذار 1915 قوامها أربعة آلاف عسكري، وجرى ترحيل جميع السكان الأرمن الذين يتراوح عددهم بين عشرة وعشرين ألف نسمة إلى منطقة المستنقعات في إقليم قونية وإلى الصحراء العربية في منطقة دير الزور قرب نهر الفرات. كما تم ترحيل الرجال من قرية دورت يول على ساحل كيليكيا ـ الذين تمكنوا بنجاح من الدفاع عن أنفسهم خلال مجازر 1909 ـ إلى حلب للقيام بأعمال السخرة على الطرق، بذريعة وجود أعمال تجسس في المدينة التي كانت في جميع الأحوال ذات أهمية ضئيلة، وكان على سكان قرية السويدية كذلك، الذين تمكنوا أيضاً من النجاة من مجازر 1909، أن يلاقوا نفس المصير. إلا أنهم هربوا إلى منطقة صخرية على الشاطيء حيث تمكنوا من الدفاع عن أنفسهم لعدة أسابيع مستخدمين أسلحة قديمة (بل كانوا يستخدمون بنادق الزناد التي تعمل بحجر القداح) ضد قوة كبيرة من الأتراك تفوقهم عدة وعدداً، حتى تمكنت سفينة فرنسية من إنقاذهم، ويقدر عددهم بـ/4058/

رجلاً وامرأة وطفلاً. وفي شرق الأناضول، عومل الأرمن معاملة فظة. وطردوا، وكان معظمهم من النساء والأطفال لأن الرجال كانوا قد استدعوا إلى الخدمة العسكرية ـ وكان البؤس الذي أصاب هؤلاء الناس المشردين رهيباً.

ثم جاء ما يدعى بثورة " وان " التي حاول الأتراك استغلالها كإثبات قاطع على خيانة الأرمن، وقد تمكن المبشرون الأمريكيون والألمان الذين شهدوها من إرسال روايات صحيحة عما حدثَ في حقيقة الأمر، ففي شباط 1915 أعلن جودت بك، صهر أنور الذي كان والياً على وان في أحد اجتماعات الأتراك: "لقد طهرنا أذربيجان من الأرمن والسريان، ويجب علينا أن نطهّر الآن وان من الأرمن". وتحت ذريعة تقديم المؤن للجيش، تم نهب الأرمن بشكل فاضح جداً، فقد سرق الأكراد ورجال الدرك الفلاحين مستخدمين العنف والبطش، وبعد حدوث بعض القلاقل التي اشترك فيها بعض رجال الدرك في قرية تدعى شاداخ في 14 نيسان، طلب جودت بك من أحد زعماء الأرمن مع ثلاثة آخرين تحت ستار الصداقة، الذهاب إلى تلك القرية لتهدئة سكانها، إلا أنهم قتلوا بينما كانوا نائمين، وفي الوقت نفسه (16 نيسان) دعا زعيماً آخر من زعماء الأرمن للحضور إليه، وعندما مثل أمامه زجّه في السجن ثم أطلق سراحه وقتله على الطريق، وفي اليوم التالي بدأ يتّخذ استعداداته لمهاجمة أحياء مدينة وان في وقت تزامن مع بدء المجازر في أرجيش والقرى الواقعة في سهل هايوتس تسور (وادي الأرمن)، ومن أجل حماية نسائهم وأطفالهم، حصّن الأرمن أنفسهم في أحياء مدينة وان وأصدر الوالي أمراً يقضي بتسليم ثلاثة آلاف رجل للجيش، إلا أنهم كانوا يعرفون المصير الذي سيلاقيه هؤلاء الرجال لذا رفضوا الامتثال لهذا الأمر، وعرضوا تقديم أربعمائة رجل فقط، وإعفاء الباقي لقاء دفع بدل إعفاء، إلا أن الوالي رفض الموافقة على هذا الطلب.

وفي صبيحة 20 نيسان، حاول عدد من الجنود الأتراك اغتصاب امرأة أرمنية، وعندما قام عدد من الجنود الأرمن بإنقاذها من بين أيديهم أطلق الأتراك الرصاص عليهم وقتلوهم، وكان المبشّر السويسري الهير سبوري (HERR Sporri) وهو عضو ضمن لجنة المبشرين الألمان شاهد عيان على هذه الحادثة، ونتيجة لذلك بدأ إطلاق النار، وبدأ الأتراك بقصف الجزء الأرمني من المدينة واكتسحوها بنيران البنادق، ودافع الأرمن عن أنفسهم، إذ كان لديهم بعض البنادق ولكن لم يكن بحوزتهم كثير من الذخيرة لذا كان عليهم استخدامها بحرص شديد، في حين شجعوا الأتراك على إطلاق نيرانهم بغزارة، وقد تمكنوا من صنع ثلاثة آلاف خرطوشة في اليوم بالإضافة إلى صناعة البارود ومدفعي هاون، وفي غضون ذلك، اقتحم الجنود الأتراك والأكراد المناطق الريفية المجاورة وقتلوا الرجال والنساء ومثّلوا بهم وأحرقوا منازلهم. ولم تكن بعض القرى مستعدة في حين تمكن بعضها الآخر من الدفاع عن نفسها. وقد اندفع اللاجئون والجرحى إلى مراكز الإرساليات التبشيرية في وان حتى غصت بهم.

واستمر الحصار والقصف أربعة أسابيع حتى 16 أيار، ثم توقف فجأة وانسحب جودت بك مع قواته، وتبين فيما بعد أن الجيش الروسي كان يزحف نحو المدينة، دون علم الأرمن، ووصلت جحافلهم في 18 أيار دون أن يعرفوا ماكان يحدث، كما لم يكن الأرمن على اتصال بهم.

واستناداً إلى حسابات الأرمن فقد قصف الأتراك المدينة باثنتي عشرة ألف قذيفة، إلا أنها لم تلحق أضراراً كبيرة، وقتل ثمانية عشر أرمنياً وجرح عدد كبير منهم، وكان عدد القتلى الأتراك مماثلاً لذلك، وعندما انسحب الجيش الروسي بعد فترة وجيزة (31 تموز) باتجاه الشمال، لاذ جميع السكان الأرمن بالفرار من مقاطعة وان البالغ عددهم 200,000 نسمة تقريباً إلى أرمينيا الروسية.

وتم عرض محاولة الأرمن هذه للدفاع عن أنفسهم في وان ضد الهجوم التركي بصورة مغايرة للواقع، عندما بعث أنور باشا والحكومة التركية إلى برلين بياناً انتشر منها إلى بقية العالم، حيث صورت فيه: أن عصابات المتمردين الأرمن انقضوا على السكان الأتراك في مؤخرة الجيش التركي. وأنه من بين 180,000 مسلم يعيشون في مقاطعة وان، تمكن 30,000 فقط من الهرب، وفي تقرير صدر لاحقاً عن السفارة التركية في برلين بتاريخ 1 تشرين الأول 1915، تم تشويه الحقيقة وتزييفها بشكل أكبر إذ ذكر "أنه قتل ما لايقل عن 180,000 تركي مسلم" وليس من المستغرب أن يقوم الأتراك بالانتقام فقد أصبح الثمانية عشر قتيلاً تركياً مئة وثمانين ألف قتيل، ولهذا الكذبة الخسيسة شيء من الأساس، إذ أنه وفق الإحصائيات يجب أن يكون هناك 180,000 مسلم من بينهم 30,000 تركي و150,000 كردي في إقليم وان، وقد هرب الأتراك باتجاه الغرب عندما تقدم الجيش الروسي في حين بقي الـ150,000 كردي في أرضهم ولم يمسهم الروس والأرمن بسوء.

إن القصة بكاملها تعطي مثالاً نموذجياً عن الطريقة التي عامل فيها الأتراك الأرمن، وحاولوا الإدعاء بأن الأرمن كانوا متمردين وخونة، وقد قدمت حكومة الاتحاديين إثباتات أخرى لتبرير هجومها تحمل ذات الطابع. إذ تظهر تقارير القناصل الألمان في آسيا الصغرى والسفراء في القسطنطينية بجلاء تام أنه لايوجد أي دليل يثبت خيانة الأرمن، وأنه لم تكن لديهم أية خطط للعصيان أو الثورة. والعصيان أمر خارج عن نطاق البحث لأنه لم يكن لديهم سلاح بالإضافة إلى أن معظم الرجال كانوا قد استدعوا للخدمة العسكرية.

وبعد بضعة أيام من المحاولة الجريئة التي قام بها أرمن وان بالدفاع عن أنفسهم ضد مجازر الأتراك، أصدر طلعت بك وزير الداخلية فجأة أمراً بإلقاء القبض على جميع زعماء الأرمن في القسطنطينية في عشية

25 نيسان واعتُقِلَ النواب والأساتذة والكتّاب والأطباء والمحامون ومحررو الصحف ورجال الدين. وفي الليلة التالية جرت عمليات اعتقال أخرى، وتم ترحيل مـايقرب مـن 600 شـخص إلـى آسـيا الصغرى بـدون محاكمـة أو تحقيق، وأعلن طلعت ان هذا إجراء احترازي مؤقت ـ إذ يمكن أن يشكل بعضهم خطراً على الحكومة ـ ووعد بإطلاق سراح معظمهم بسرعة، وعاد ثمانية منهم فقط بعد أن كابدوا مشقات شديدة في حين اختفى الباقون، وبهذه الطريقة استبعد جميع القادرين على الدفاع عن قضية الأرمن.

ثم أخذ الأتراك ينفـذون خطتهـم فـي الإبـادة الجماعيـة التـي اعتبروهـا فكرة رائعة " إجراء عسكري ضروري"، كما رحّلوا جميـع العنـاصر غيـر الموثوق بها من منطقة الجبهة المجاورة، على غرار عمليات الترحيل التي أجراهـا الألمـان فـي بلجيكـا وفرنسـا وقـد شـرح أنـور باشـا إلـى البـارون فانغنهايم سفير ألمانيا في القسطنطينية خطته التي تدعو إلى تهجير "جميع العائلات غير الموثوق بها من مراكز انتفاضات الأرمـن"، وأرسـل السـفير برقية في 31 أيار 1915 إلى برلين عرض فيها الخطة حيث قال: "يطلـب منّا أنور بشدة أن لانمنعه من القيام بذلك.. إذ سيترتب على هذه الإجراءات مشـاق جسـيمة علـى الشـعب الأرمنـي، وإنـي أرى أن نهـدّىء مـن حـدة ممارستها مع أننا لانستطيع منعها من حيث المبدأ...".

وكـان لا يـزال يصدق المزاعـم التركيـة بوجـود اضطرابـات خيانيـة للأرمن تدعمها روسيا والتي "تهدّد" وجود تركيا بالذات ولم يكتشف أن هذه الإدانات ليس لها أساس من الصحة إلاّ بعد مرور فترة من الزمن.

وفـي حزيـران 1915 بـدأت الأهـوال التـي لـم يسـبق لهـا مثيـل فـي التاريخ، فقد سيق جميع الأرمن من كيليكيا والأناضول وبلاد مابين النهرين إلى مسيرة الموت، وتم تنفيذ العمل بشكل منظم، وجـرى الإخـلاء تدريجيـاً منطقة إثر منطقة سواء في المناطق القريبة من ساحات القتال أو التي تبعـد مئات الكيلومترات عنها، وجرت عمليات إخلاء تامة للأرمـن، ونظـراً لأن

معظم الرجال كانوا قد سيقوا للقيام بأعمال السخرة في الحرب، فكان الأمر يتعلق بصورة رئيسة بطرد النساء والأطفال والمسنين العاجزين من بيوتهم. وقد تم منحهم مهلة تراوحت بين بضعة ساعات وبضعة أيام. وقد أرغموا على ترك جميع ممتلكاتهم: منازلهم، حقولهم، محاصيلهم، قطعانهم، أثاثهم، معداتهم، وأدواتهم، وقد صادرت السلطات التركية كل شيء، أما الأشياء التي يمكن حملها كالنقود والمجوهرات والأشياء الثمينة الأخرى، والثياب فقد سلبهم إياها رجال الدرك، وإذا سمح لأحدهم بأخذ عربته وحيوانات الجر التي يملكها فكان الدرك يصادرونها على الطريق، وتم جمع هؤلاء المساكين من قرى مختلفة وساروا في طوابير طويلة عبر الجبال حتى سهوب الصحراء العربية، ولم تقدم لتلك الأرواح التعيسة التي كانت تتضور جوعاً أي طعام، كما لم يبذل أي جهد لإبقائهم على قيد الحياة أثناء رحلة المسير هذه، وكان رأي الحكام الأتراك أن الذين لم يموتوا أو يقتلوا فسيلاقون حتفهم تضوراً من الجوع أثناء الطريق.

وما إن بدأت الطوابير بالانطلاق، حتى انقلبت لا مبالاة الحراس إلى شراسة فقد أخذوا يجمعون الصبية جانباً ثم يقتلونهم، وساقوا النساء والأطفال والمسنين وهم يكابدون الآلام والمعاناة من الجوع والعطش، وكان الطعام إنْ وجد قليلاً ونتناً، أما الذين لم يتمكنوا من اللحاق بالطوابير فكان الدرك يضربونهم بالسياط ضرباً مبرحاً حتى درجة الانهيار أو الموت، وأخذ عدد أفراد الطوابير يقل شيئاً فشيئاً نتيجة الموت جوعاً وعطشاً ومن الإصابة بالمرض والقتل. أما النساء والفتيات فقد تعرضن للاغتصاب أو كن يُبعن في المزاد. وكانت الفتاة العذراء تباع بعشرين قرشاً، والثيب أو الأرملة بخمسة قروش، وفي معظم الأحيان كانت عصابات قطاع الطرق الجتا تنقض على الطوابير فتسرقها وتعاملها بوحشية وتقتلها وتغتصب نساءها.

وقال أحد شهود العيان الأجانب، "إن هذه الطوابير ما هي إلاّ نموذج

راق للقتل" إلا أنها في الحقيقة كانت أسوأ وأقل رحمة من القتل، فبدل الموت الفوري أرغمت تلك الضحايا على تكبد جميع أنواع المعاناة البشرية، في حين تم وضع هذا المخطط الهمجي لتحافظ الحكومة على ماء وجهها بأنه "إجراء عسكري ضروري" ومن حزيران حتى آب 1915 وهي أكثر فترات السنة قيظاً وجفافاً انطلقت مواكب الموت هذه إلى رحلة اللانهاية من جميع الأقاليم والمدن التي يتواجد فيها الأرمن متجهة إلى الجنوب صوب الصحراء. ومن الغريب أن القسطنطينية وإزمير وحلب استثنيت من هذه المجازر . ويعود ذلك بلا ريب إلى وجود أعداد كبيرة من الأوروبيين الذين يمكن أن ينقلوا حقيقة مايجري، بالإضافة إلى أن الإجراءات في إزمير توقفت نتيجة تدخل الضباط الألمان.

وكمثال على ما يمكن أن تعنيه مواكب الموت هذه، يمكنني أن أنقل مارواه شاهد عيان ألماني، فقد ذكر أنه من أصل 18,000 أرمني تم ترحيلهم من خربوط وسيواس، وصل منهم إلى حلب 350 شخصاً فقط، وأنه من أصل 19,000 أرمني من أرضروم بقي 11 شخصاً على قيد الحياة.

واستناداً إلى تقديرات الدكتور لبسيوس، فقد هلك أكثر من ثلثي المهجرين في تلك المواكب المنكودة الحظ، واختفوا في الطريق. وكان الناجون قد تحولوا إلى هياكل عظمية متحركة وتمكنوا من الوصول إلى سورية وبلاد مابين النهرين، وأرغم معظمهم على الخروج إلى الصحراء ليلاقوا حتفهم هناك وسارت الطوابير شهوراً عديدة، بل عندما كانت تصل إلى المكان المقصود، كانوا يُرغمون على السير بشكل دائري أسابيع عديدة. وكانت معسكرات الاعتقال تمتلىء بهم ليتم تفريغها ثانية ولتمتلىء مرة أخرى، بينما كان المخططون يتركون ضحاياهم البائسة تموت جوعاً أو نتيجة المرض أو كانوا يقتلونهم بالآلاف، وانتشر مرض التيفوئيد بينهم بصورة كبيرة وأدت الجثث المتناثرة على جانبي الطريق إلى تلويث الجو

برائحتها.

وفي أماكن عديدة، وجد الولاة والسلطات التركية أنه ليس ثمة ضرورة للّجوء إلى ذريعة الترحيل بل عمدوا إلى قتل الأرمن دونما ضجة كما حدث في نصيبين (1 تموز) وبيتليس (1 تموز) وموش (10 تموز) وملاطية (15 تموز) وأورفة (19 آب و16 تشرين الأول) والجزيرة (2 أيلول) وديار بكر وميدياط الخ.. وكان القتل أكثر رحمة من الآلام التي يعجز اللسان عن وصفها والتي كابدها المنفيون. وفي 10 حزيران 1915 أرسل القنصل الألماني في الموصل برقية مفادها: أنه تم ترحيل 614 رجلاً وامرأة وطفلاً أرمنياً على طوافة فوق نهر دجلة من ديار بكر وتم قتلهم جميعاً، ولم تصل إلى الموصل سوى طوافات فارغة، وامتلأ النهر بالجثث والأطراف البشرية، وأن عمليات مماثلة كانت في طريق الإعداد. وفي 18 حزيران نقل القنصل الألماني في أرضروم أنباء تفيد بحدوث مجازر قرب مدينة ارزنجان. وقامت قوات حكومية من فرقة الخيالة 86 بمساعدة عدد من ضباطها بقتل مابين 20,000 و25,000 امرأة وطفل وهم يمرون في ممر جبلي في كيماخ. وفي بيتليس قتل معظم الأهالي الأرمن، فقد تم إغراق 900 امرأة وطفل في نهر دجلة، وهكذا تتابعت قصص لاتنتهي من الوحشية الشنيعة، وفي حالات عديدة أحرق الأرمن وهم في بيوتهم، كما تم تجريد الجنود الأرمن الذين قاتلوا ببسالة في الجيش التركي من سلاحهم، وقد أثنى أنور باشا بنفسه على شجاعتهم وإخلاصهم، وتم تكليفهم بأعمال السخرة وراء خطوط الجبهة، ثم أطلقوا على رفاقهم النار بأوامر من رؤسائهم.

وحالما أظهرت تقارير القناصل الألمان حقيقة "أعمال الترحيل" سَلّم السفراء الألمان سلسلة من مذكرات الاحتجاج الشديدة اللهجة إلى الباب العالي، ولكن كان كل ذلك دون جدوى. وأنكر القادة الأتراك الحقائق جزئياً وقالوا إن حلفاءهم ليسوا أهلاً لأن يلقنوهم دروساً في الإنسانية، فقد قال

طلعت بك بصورة ساخرة للكونت مترنيخ، السفير الألماني في 18 كانون الأول 1915، إنه يثق بأن الألمان كانوا سيفعلون الشيء ذاته إذا ما تعرضوا لمثل هذه الظروف، أما بالنسبة لما تبقى فقد استنكر الباب العالي التدخل الألماني في شؤونهم الداخلية. ولم تثمر جهود الحكومة الألمانية في وقف الأعمال الوحشية، ولكن بالرغم من أنه لم يكن بوسع السفراء والقناصل الألمان عمل أي شيء بهذا الصدد، فإن تقاريرهم تكشف بوضوح أفعال حلفائهم المشينة. فالقائمة الطويلة من الوثائق المثيرة للفزع، والأعمال الوحشية اللاإنسانية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ توضح أن كل شيء كان قد تم نتيجة مخططات وضعها القادة الأتراك الاتحاديون وجمعيتهم، والطريقة التي تتسم بالجبن وهي إنكار الأتراك وجود مثل هذه الأعمال الوحشية، وكون كل شيء قد تم وفق خطة مرسومة لاتجعل موقفهم أفضل.

وقد كتب السفير الألماني البارون فانغنهايم إلى برلين بتاريخ 17 حزيران 1915 قائلاً: "إن طلعت بك.. أعلن صراحة: أن الباب العالي أراد أن ينتهز فرصة الحرب لتطهير أعداء تركيا من الداخل دون إزعاج من التدخل الدبلوماسي الخارجي" وفي 7 تموز 1915 كتب ثانية: "إن أعمال الترحيل تتم في أقاليم لاتقع ضمن المناطق المعرضة لخطر العدوان، وإن الطريقة التي تتم بها تظهر أن الحكومة تنوي حقاً إبادة الشعب الأرمني في الامبراطورية العثمانية". وفي 10 تموز 1916 بعث الكونت ميترنيخ ببرقية إلى بيتمان هوفيج ـ المستشار الامبراطوري ـ بأن "الحكومة التركية رفضت تدخل الممثلين الألمان لمنعهم من المضي في برنامجهم الهادف إلى حل القضية الأرمنية بإبادة الشعب الأرمني".

وفيما يلي نص برقية بالشيفرة أرسلت بتاريخ 15 أيلول 1915 :

إلى مكتب الشرطة في حلب ...

لقد أفيد أن الحكومة قد وطدت عزمها بأمر من جمعية "الاتحاد

والترقي" على إبادة الأرمن الذين يعيشون في تركيا، وأن الذين يرفضون تنفيذ هذا الأمر لايمكن أن يعتبروا أصدقاء للحكومة، وباستثناء النساء والأطفال أو العاجزين، يجب وضع حد لوجودهم، مهما كانت الطرائق والوسائل المتبعة في إبادتهم سيئة، دون أي اعتبار لوازع من ضمير".

التوقيع
وزير الداخلية طلعت

كما أمر الوزير نفسه استثناء الأطفال دون الخامسة من المجازر نظراً لأنه يمكن تنشئتهم كأتراك صالحين.

وفي 31 آب 1915 ، أعلن طلعت بك للسفير الألماني أنه "لم يعد ثمة وجود للقضية الأرمنية" وكان تصريحه صادقاً نوعاً ما، إذ أن معظم أعمال الترحيل كانت قد تمت، ولم يبق سوى إبادة الناجين منهم. وكما رأينا لم تبذل أية محاولة في تقديم الطعام لهم، إذ تم تجميعهم في معسكرات الاعتقال على أطراف الجزيرة العربية دون طعام أو منحهم فرصة لكسب قوتهم.

وفي كانون الثاني 1916 تم إرسال ما بين خمسة وستة آلاف أرمني من عينتاب إلى البوادي. وفي نيسان قتل 14,000 منفي في معسكر رأس العين. وبأمر من القائم مقام كانت العصابات تقود مامجموعه بين 300 ـ 500 شخص إلى النهر على بعد عشرة كيلومترات، حيث تم قتلهم هناك وألقيت جثثهم في النهر.

وفي أحد أكبر معسكرات الاعتقال في مسكنة التي تقع على نهر الفرات شرق مدينة حلب، مات 55,000 أرمني تضوراً من الجوع وذلك وفق الإحصاءات التركية، ويقدر أنه أرسل خلال 1915 60,000 منفي إلى دير الزور على نهر الفرات واختفى معظمهم من الوجود. وفي 15

نيسان 1916 أرسل 19,000 أرمني على أربع دفعات إلى الموصل التي تبعد 300 كم في الصحراء، وصل منهم 2500 فقط بتاريخ 22 أيار، وقد بيعت النساء والفتيات إلى البدو أثناء الرحلة، ومات ماتبقى من الجوع والعطش. وفي تموز 1916 تم ترحيل 20,000 أرمني إلى دير الزور، وبعد ثمانية أسابيع، استناداً إلى شهادة ضابط ألماني، ترك عدد من الصناع المهرة على قيد الحياة، بينما أفني الباقون، وكانوا يرسلون على دفعات تتألف من مئتين أو ثلاثمائة شخص لتقوم العصابات بقتلهم، إلا أن الموت جوعاً كان أسوأ أشكال الموت، وذكر شاهد عيان أن 1029 أرمنياً ماتوا جوعاً خلال يومين ونصف قضوها في منطقة الباب.

وقد روى شهود عيان صوراً حية عن هؤلاء الناس الذين كانوا يتضورون جوعاً، والتي تملأ القلوب بالحزن والأهوال وكأنها كوابيس مزعجة. إذ كانت هذه الأشباح المتحركة، التي كانت تسمى من قبل كائنات بشرية ومعظمهم من الرجال والنساء الذين يتمتعون بدرجة عالية من الثقافة، تأكل أي شيء يقع بين أيديها، بينما كان رجال الدرك يجلسون ويراقبونهم وهم يعانون أشد المعاناة حتى يسقطوا هالكين، وقد بذلت الحكومة التركية كل مابوسعها لمنع وصول إغاثات أو معونات حتى من ألمانيا إلى هذه المخلوقات التعيسة. وعندما تقدم الدكتور لبسيوس بطلب إلى أنور باشا في القسطنطينية في أوائل آب 1915 للسماح له بجلب معونات لإغاثة المنفيين المعذبين، أجاب الأخير بأن الأتراك هم الذين سيقدمون لهم تلك المعونات، وإذا رغب الألمان في تقديم المساعدة فما عليهم إلا أن يرسلوا الهدايا والأموال إلى الحكومة التركية التي ستعمل إلى إيصالها إلى مكانها الصحيح، ويصعب تخمين أين هو ذلك المكان الصحيح. أما بالنسبة للمعونة التي قدمها الأمريكيون فقد رفض الأتراك السماح لها بالوصول.

يجادل أعداء الأرمن "أنه كيف يمكن لشعب بهذا العدد أن يستسلم دون

إبداء مقاومة لأعمال الترحيل والقتل"، مع أن هذا يتنافى تماماً مع إدانة الأتراك إياهم بأنهم متمردون خطرون. وكيف يمكن لهم إبداء أية مقاومة في مواجهة درك وجنود ومتطوعين مجهزين بالأسلحة بعد أن تم تجنيد معظم رجالهم الأقوياء وجرد جميع الشعب الأرمني من السلاح، وبالرغم من ذلك فقد دافع الأرمن عن أنفسهم بشجاعة، وحققوا قدراً محدوداً من النجاح في بعض الحالات حيث كانت تتاح الفرصة لهم كما حدث مثلاً في وان وفي المناطق الجبلية الواقعة قرب السويدية في كيليكيا، حيث كان بعضهم مسلحاً ببنادق تعمل بحجر القداح. وفي أورفة قتل الأرمن بعد أن أبلوا بلاء حسناً ولكن دون أمل يرجى. إن شعباً يمكنه القتال دفاعاً عن قضية حق ويتمتع بمثل هذه الشجاعة الفائقة التي أظهرها آلاف المتطوعين الأرمن على جبهات القوقاز وسورية يمكنه تجاهل كل الإدانات الموجهة إليه والتي تصمه بالجبن ولايعيرها أي اهتمام.

وعندما وصلت أنباء الأحداث المروعة إلى الشعوب الأوروبية في أواخر صيف 1915 تقريباً، أثارت هذه القصص عاصفة من السخط ـ حتى بين جميع الأهوال التي حدثت خلال الحرب العظمى ـ ضد تركيا.

وأنحي باللائمة على ألمانية لسماحها بحدوث هذه المجازر والأهوال، ووجدت متنفساً لها في كلمات شديدة اللهجة ووعود رسمية بأنه عندما تستتب العدالة والحرية بعد الحرب يجب تعويض الأرمن بصورة تامة، وذلك عن طريق منحهم استقلالهم وحريتهم شريطة أن ينضموا إلى دول الحلفاء، وأن يرسلوا رجالهم القادرين على القتال إلى جانبهم، ومن جميع أنحاء العالم تدفق المتطوعون الأرمن وشكلت أفواج أرمنية كاملة في الجيش السوري ـ وعلى هذا الأساس كان يجب ضمان إقامة دولة أرمينيا المستقلة. أما على الجبهة الروسية في القوقاز فقد هرع الشباب الأرمن الذين امتلأوا حماسة نتيجة مجازر الأتراك لينضموا إلى الجيش، فبالإضافة إلى 150,000 أرمني في الجيش النظامي الروسي، شكلت سرايا من

المتطوعين الأرمن والذين قاتلوا ببسالة تحت قيادة زعمائهم ونخص بالذكر منهم (أنترانيك)، وبعد المجازر التي جرت في الأناضول انضم عدد من الأرمن في تركيا إلى المتطوعين، وتجاسر الأتراك باتهام هذه السرايا بالخيانة، لأنهم قاتلوا ضد جلادي بني قومهم، وقدم أكثر من 200,000 أرمني حياتهم لنصرة قضية الحلفاء.

وفي تلك الأثناء استمرت رحى الحرب، وعندما تقدم الجيش الروسي واستولى على وان وبيتليس وموش وأرضروم وارزنجان على التوالي في كانون الثاني 1916 ثم طرابزون بعد ذلك بشهرين، جاء دور الأتراك بالهرب خشية أن ينتقم منهم الأرمن، واندفع الأتراك يتملكهم الذعر باتجاه الغرب في ذلك الشتاء البارد، ولاقى كثير منهم حتفه بعد تكبدهم الكثير من الآلام بين ممرات الجبال، وفي بعض الأماكن قامت بعض سرايا المتطوعين الأرمن بالانتقام لبني جلدتهم بقتل الأتراك ولكن ليس إلى المدى الذي يمكن مقارنته مع ما ارتكبه الأتراك من مجازر ضد الأرمن، وعاد آلاف من الهاربين الأرمن إلى بيوتهم من مخابئهم في أعالي الجبال ومن الطرف الروسي وحتى من بلاد مابين النهرين، وبسرعة مذهلة أعادوا بناء قراهم ومزارعهم المهدمة.

ثم حدثت الثورة الروسية في آذار 1917، ويمكنني هنا أن أضيف بعض التفاصيل التي تتعلق بأرمينيا، ففي بداية عام 1918 تقدم الأتراك ثانية لمهاجمة أرمينيا التركية، وصدت القوات الأرمنية الهجوم ببسالة بعد أن تخلى عنها الروس، في حين انسحب الجيورجيون لأنهم لم يرغبوا في الدفاع عن بلد غير بلدهم. وفي 11 آذار 1918 استولى الأتراك على أرضروم، وبعد احتلالهم باقي مدن أرمينيا التركية أخذوا يتقدمون باتجاه كارس، وأعلنت الجمهورية الترانسقوقازية استقلالها - أي عن روسيا (22 نيسان 1918) - ووافقت أخيراً على الإذعان لشروط معاهدة بريست - ليتوفسك (Brest - Litovsk) التي سلمت بموجبها كارس إلى تركيا،

وفي 27 نيسان احتل الأتراك كارس وأعملوا يد النهب فيها. وبدأت محادثات سلام جديدة في باطوم في 11 أيار 1918، ورفض الأتراك الالتزام بالشروط التي كانوا قد قبلوها في معاهدة بريست ـ ليتوفسك للسلام، وطالبوا بتقديم تنازلات أكبر، ثم هاجموا ألكساندروبول واستولوا عليها في 15 أيار 1918، وأينما توجهوا كانوا يرتكبون مجازر جديدة ضد الأرمن، ضاربين عُرض الحائط الاحتجاجات الشديدة اللهجة التي تقدمت بها الحكومة الألمانية والقيادة العليا اللتان طلبتا التزام تركيا بشكل لايقبل الجدل ببنود معاهدة السلام التي كانت قد قبلتها، وأن تنسحب إلى الخطوط المرسومة بموجبها. غير أن الأتراك استمروا في أعمال النهب والقتل كما من قبل، وازدادت الفظائع سوءاً، ولم يعد بالإمكان وصف الآلام والجوع الذي أصاب الأرمن ونزح مئات الآلاف من اللاجئين وقد أتلف الأتراك محاصيل القمح أو سلبوها، وحطموا ممتلكات الأرمن واستولوا على كل شيء يمكن أخذه، ومن الواضح أن الزعماء الأتراك كانوا يهدفون إلى إفناء العنصر الأرمني في روسيا كذلك.

وبعد حل الجمهورية الترانسقوقازية (26 أيار 1918) أعلنت أرمينيا نفسها جمهورية مستقلة، وبعد أن انضم تتر أذربيجان إلى تركيا كان الأرمن لايزالون يحملون عناء القتال ضد الأتراك وحدهم، وأجبروا على إبرام السلام مع الأتراك في 4 حزيران 1918. وسمح لهم بالاحتفاظ بمنطقة نوفو ـ بيازيد وبشطر من منطقة ألكسندروبول وايتشميادزين ويريفان (9000 كم^2 ويبلغ عدد سكانها 350,000 نسمة) ولكن بالرغم من معاهدة السلام مع الأتراك إلا أنهم ـ أي الأتراك ـ استمروا في أعمال النهب والقتل.

وبمساعدة تتر أذربيجان هاجموا فيما بعد باكو واستولوا عليها في 15 أيلول 1918، وترك نوري باشا قائد الجيش وهو أخ أنور باشا الأصغر، التتر يعملون يد النهب والسلب واستباحوا المدينة ثلاثة أيام وقتلوا جميع

سكانها المسيحيين الذين كان معظمهم من الأرمن، وبينما كانت طلقات الرصاص تدوي في الشوارع، وصرخات وأنّات الضحايا تصم الآذان أجرى نوري باشا استعراضاً عسكرياً خارج البلدة، ثم أقام وليمة لضباطه في فندق ميتروبول، وقتل في باكو خلال أيام ثلاثة مابين 20,000 و30,000 أرمني، وكان هذا بمثابة عمل انتقامي لأن الأرمن والروس البلشفيين قتلوا عدة مئات من التتر خلال الفترة القصيرة التي سيطروا خلالها على باكو، وكان هذا بدوره انتقاماً لأن ميليشيا التتر، بعد حل الجمهورية الترانسقوقازية (26 أيار 1918) أعملوا يد النهب في القرى الأرمنية قرب يريفان.

ثم جاء انهيار ألمانيا وتركيا، وبعد الهدنة في 30 تشرين الأول 1918 كان على الأتراك الانسحاب إلى ماوراء الحدود التي كانوا يحتلونها قبل الحرب. وكان بإمكان الأرمن العودة إلى ألكسندروبول وكارس وأرداهان وأردانوش، إلا أنه من أجل استعادة استقلالهم وحريتهم وتخليص بلادهم من نير الأتراك كما وعد الحلفاء مراراً وتكراراً، كان على قوات الحلفاء احتلال أرمينيا التركية إلا أن هذا سبّب إحراجاً لتلك الحكومات وذلك بسبب عدم اكتشافها لآبار النفط في الأناضول.

وبناء على ذلك، كان للأتراك اليد العليا في ذلك البلد الذي كان يعني ضياع القضية الأرمنية، وسرعان ماظهرت سلسلة من المخاطر الجسيمة بسبب اليقظة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال التي بدأت نقطة انطلاقها في أرمينيا التركية نفسها، إلا أننا لسنا هنا بصدد شرح كيف تمكنت تركيا "الرجل المريض" التي كان الحلفاء يعتبرونها وهم في زهوة نصرهم على أنها عاجزة تماماً، أن تحصل على قوة كافية تتحدى بها الدول المنتصرة، وأن تصبح مرة أخرى قوة حربية ترغم هذه الدول على الدخول في مفاوضات معها.

وفي غضون ذلك، بدأ الأرمن في يريفان إعادة بناء بلدهم الذي آل

إلى الخراب الكامل والذي غص باللاجئين وذلك بنشاط وجهد لايعرف الكلل أو الملل. وفي ظل حكومة مقدامة برئاسة الطبيب الأرمني خاديسيان، الذي كان يشغل منصب عمدة تفليس، أعاد الأرمن نشر النظام، وبدؤوا زراعة الأراضي وبناء بيوت لتوطين اللاجئين، كما أنشؤوا صناعات متعددة، وحصلت الحكومة على قرض مقداره 20 مليون دولار، كما تلقت معونة أخرى من الخارج وخاصة من منظمة غوث أرمن الشرق الأدنى التي عملت على إنقاذ أرواح آلاف الأطفال الأرمن بإدارة السيد فيكري (Mr. Vickrey).

وفي 28 أيار 1918 أعلنت حكومة يريفان استقلالها ووحدة الأراضي الأرمنية التي كانت تشكل القوقاز الروسية والأراضي الواقعة ضمن الامبراطورية العثمانية، وأعلنت نفسها الجمهورية الأرمنية المتحدة، وفي شهري تموز وآب من نفس العام أعلنت المؤتمرات الوطنية التركية التي دعا إليها مصطفى كمال في أرضروم وسيواس أنه "يجب ألا يتم التنازل عن أي شبر لأرمينيا أو لأية دولة أخرى من أراضينا.".

وكانت مفاوضات السلام في باريس تجري ببطء في ذلك الوقت، وعقد في باريس مؤتمر لعموم الأرمن من جميع الدول برئاسة كل من أواديس أهارونيان الشاعر والزعيم الشعبي وبوغوص نوبار باشا المتحدث الرسمي للأرمن لدى دول الحلفاء خلال فترة الحرب، وقد وضع خطاب وجه إلى مؤتمر السلام وقع عليه الرئيسان في 12 شباط 1919 ضم فيه أسس المطالبة بقيام دولة مستقلة طالما تعهد الحلفاء بمنحها للشعب الأرمني. وفي 19 كانون الثاني 1920 قرر المجلس الأعلى لمؤتمر السلام الاعتراف بالحكومة الفعلية للدولة الأرمنية، واقترحت أن تقوم عصبة الأمم بالدفاع عن الدولة المستقلة وذلك بوضعها تحت الانتداب، وأجاب مجلس عصبة الأمم بتاريخ 11 نيسان 1920 بأنه ليس لديه الوسائل الضرورية (مثل العسكرية أو المالية) الكفيلة للقيام بهذه المهمة.

كما أن ذلك لم يكن يتماشى مع الأهداف التي أنشئت من أجلها، وكانت أفضل طريقة لحماية مستقبل الأمة الأرمنية تكمن في إيجاد دولة تقبل انتدابها تحت إشراف العصبة ودعمها المعنوي. وفي 25 نيسان 1920 طالب المجلس الأعلى عن طريق الرئيس ويلسون الولايات المتحدة بأن توضع أرمينيا تحت انتدابها، وفي 31 أيار 1920 رفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الانتداب، غير أن الرئيس ويلسون أخذ على نفسه أن يصبح حكماً في مسألة الحدود الأرمنية، لكن الطلبات اللاحقة التي كانت تطالب الدول الكبرى بقبول الانتداب لم تجد نفعاً.

وكانت معاهدة سيفر بين تركيا والحلفاء والموقعة في 10 آب 1920 والتي كان رئيس وفد جمهورية أرمينيا أحد الموقعين عليها قد اعترفت بأرمينيا (من الناحية القانونية) على أنها دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وتركت أمر رسم الحدود بين تركيا وارمينيا في أقاليم وان وطرابزون وبيتليس لتحكيم الرئيس الأمريكي ويلسون. أما الدول الكبرى فكانت "ستوافق على قراره واتخاذ جميع الترتيبات التي يوصي بها فيما يتعلق بتأمين منفذ لأرمينيا إلى البحر وتجريد الأراضي العثمانية المجاورة للحدود موضوع النزاع من السلاح"، الخ.. الخ.. وهذا الأمر لايقل سخفاً عندما نتذكر أنهم لم يجردوا حتى المناطق التي تخص الأرمن من السلاح. وبعد قرابة ثلاثة أشهر حدد الرئيس ويلسون الحدود (وتم إعلانها على الملأ في 22 تشرين الثاني 1920)، وحصلت أرمينيا بموجب ذلك على خريطة تضم أرضاً تبلغ مساحتها 127,000 كم2 تقريباً، وكان هذا أقل مما كان متوقعاً، إلا أنه كان كافياً بالنسبة للأرمن. ولكن لسوء الحظ فإن أراضي أرمينيا التركية موضع البحث كانت لاتزال تحت الاحتلال التركي، ولم يشرح الحلفاء كيف يمكن للأرمن الحصول عليها. ولم يتخذوا أية خطوات من أجل تنفيذ الالتزامات الجديدة التي تعهدوا بها لإعادة المنطقة إلى الأرمن التي قدموها لهم على الورق فقط، وكل ذلك يثبت أن

هذا لم يكن سوى مهزلة مؤسفة - وكأن سياسيي الدول الكبرى يقرون بعدم جدوى وأهمية الالتزامات التي يقطعونها - للشعوب الصغيرة التي لاتتمتع بمصادر طبيعية من الثروات. ورفض مصطفى كمال، يحدوه في ذلك عدم اكترائهم ولا مبالاتهم، الالتزام بالمعاهدة مع أن الحكومة الشرعية التركية كانت قد وقعت عليها، بل قام بمهاجمة الأرمن، ولم تظهر الدول الكبرى أي اهتمام يذكر، تلك الدول التي جعلت الأرمن يريقون دمهم في سبيلها، وكانت المكافأة التي قدمتها لهم وثيقة عديمة القيمة.

ومع انهيار جيش المتطوعين في بداية 1920، تغير وضع القوقاز إذ استولى البلشفيون على باكو في 27 نيسان 1920. وعندما انسحبت القوات البريطانية من باطوم في 6 تموز 1920 تركت جورجيا وأرمينيا تكافحان لوحدهما من أجل الحفاظ على استقلالهما، وفي أيلول من العام نفسه تقدم الأتراك ثانية من الغرب، وكان الأرمن في أمسّ الحاجة إلى الذخيرة والمؤن والألبسة، إلا أن أحداً لم يمد يد العون إليهم، وقام الجيورجيون بعمل كل شيء دون أن تقدم دول الحلفاء أية مساعدة إليهم. وتم الاستيلاء على كارس دون أن تطلق رصاصة واحدة، وحدثت مرة أخرى مجزرة تقشعر لها الأبدان، كما تم الاستيلاء على ألكسندروبول وقتل شعبها كما أعملت فيها يد النهب، وتمكنت يريفان من الإفلات من هذا المصير في اللحظة الأخيرة بعد أن عقدت تحالفاً مع الحكومة الروسية في موسكو في حين لجأت الحكومة التي يرأسها خاديسيان إلى الجبال.

وفي 2 كانون الأول 1920 تم إبرام معاهدة سلام بين حكومتي يريفان وأنقرة في ألكسندروبول، وتم تقليص مساحة الأرض التي تقع عليها جمهورية أرمينيا من 60,000 كم2 إلى أقل من نصف تلك المساحة، وتدفقت أفواج جديدة من اللاجئين، وحدث كل هذا بعد قيام رئيس الولايات المتحدة برسم حدود دولة أرمينيا المستقلة ببضعة أيام، فيما كانت عصبة الأمم تعقد جلسة لها في جنيف تبحث فيها إمكانية قبول تلك الدولة

بالانضمام إلى عضوية عصبة الأمم. وكانت ثمة آراء قوية تدعو إلى مساعدة الأرمن الذين تعرضوا للقمع والظلم في نضالهم غير المتكافىء ضد الأتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال، إلا أن ذلك لم يثمر عن شيء سوى أن صرح عضوان في العصبة ـ اسبانيا والبرازيل ـ والرئيس ويلسون بأنهم يرغبون في التدخل لمصلحة الأرمن في نضالهم مع تركيا، ومن سخرية القدر أن هذا الاقتراح قدم إلى جمعية عصبة الأمم في جنيف في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع معاهدة السلام في ألكسندروبول.

ولم تنجح الإدارة البلشفية الجديدة في يريفان برئاسة الشيوعي كاسيان، الذي طرد بعد بضعة أشهر واستدعيت الحكومة القديمة. وفي نيسان 1921 دخلت قوات الجيش الأحمر إلى يريفان، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أرمني يدعى مياسنيكيان، وكانت هذه الحكومة حكيمة ومعتدلة وتم إعلان عفو عام، وطلب من الطبقات المثقفة المشاركة في إعادة بناء البلد الذي كان في أمس الحاجة لذلك، ومن الطبيعي أن يكون الكرب عظيماً في أرض حولتها الحروب المستمرة إلى أرض يباب وغصت باللاجئين، وفي الخريف أصابتها مجاعة فهلك المئات وامتلأت شوارع المدن مثل ألكسندروبول ويريفان بالجثث، غير أنه سرعان ما اتخذت إجراءات حيوية. وما يدعو إلى الاستغراب حقاً أن تتمكن الحكومة من إحراز تقدم ملحوظ خلال بضع سنوات بإمكانيات ووسائل محدودة جداً. فقد حل النظام والازدهار محل الفوضى والبؤس، ولازالت الدولة الفتية تمضي قدماً وهي تحرز تقدماً هاماً في ظل إدارة حكومتها القديرة.

وتمكن مؤتمر عقد في كارس خلال تشرين الأول ـ تشرين الثاني 1921 من تسوية النقاط موضع الخلاف بين حكومة أنقرة والحكومة الأرمنية البلشفية، وسمح لتركيا بالاحتفاظ بكارس وأرداهان، وصدر مرسوم عن الحكومة السوفييتية في موسكو بتشكيل اتحاد بين الجمهوريات السوفييتية الثلاثة للقوقاز وهي: أرمينيا وجورجيا وأذربيجان ـ ويتبع هذا

الاتحاد جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية ومقر الحكومة في موسكو.

وكان هذا هو الحل الوحيد الذي يكفل حماية الشعوب المعنية من الدمار، ولكن من الغرابة بمكان أن الدول التي لم تنفذ التزاماتها والتي تناست جميع الوعود التي قطعتها، لم تقدم على عمل أي شيء حيال الأرمن الذين تعرضوا للقهر والقتل، في حين كان بوسعها أن تفعل شيئاً ما، بل انحت على الأرمن باللائمة لأنهم قبلوا الصيغة السوفييتية في تشكيل الحكومة من أجل إنقاذ بلدهم وشعبهم، واتخذت هذه الإدانة كذريعة لعدم إقدامها على عمل أي شيء، لأن هذه الدول فقدت الاهتمام بالشعب الأرمني كما فقدت الاهتمام بالوعود التي ضربتها.

ومع مضي الوقت، عاد كثير من الأرمن الذين نجو من المجازر والترحيل إلى الأراضي الأرمنية في الأناضول، وبتشجيع من الحلفاء عاد كذلك 200,000 لاجيء إلى بيوتهم في كيليكيا حيث قام القوات الفرنسية بحمايتهم، ولكن في شباط 1920 قام كمال باشا بمهاجمتهم وقتل 30,000 أرمني في هاجين ومرعش، وعقد الفرنسيون اتفاقاً في تشرين الأول 1921 لإخلاء كيليكيا ـ على الرغم من جميع الوعود التي ضربها الحلفاء فيما مضى لحماية الأرمن هناك ـ ولم يعد ثمة شيء يدعو السكان للبقاء فحصلت هجرة جماعية إلى سورية وإلى دول أخرى.

ثم جاء الفصل المظلم والأخير من مأساة الشعب الأرمني، ففي خريف 1922، طرد الأتراك بقيادة مصطفى كمال اليونانيين من آسيا الصغرى وطرد مرة أخرى آلاف وآلاف الأرمن من بلادهم وأصبحوا كالمنبوذين، وارتكبت ضدهم فظائع جديدة، ووصل الهاربون الذين جرّدوا من كل شيء إلى اليونان وبلغاريا والقسطنطينية وسورية، فيما هربت أعداد ضخمة أخرى إلى أرمينيا الروسية وصادر الحكام الأتراك جميع الممتلكات التي خلفوها وراءهم.

ولم يكن بالإمكان حصر عدد الأرمن الذين قتلهم الاتحاديون في مجازر 1915 ـ 1916، وإذا أخذنا الإحصائيات المأخوذة قبل الحرب والتي تبين وجود 1,845,450 أرمني في تركيا، خلص الدكتور لبسيوس إلى أنه قتل إلى عام 1919 حوالي مليون من هؤلاء أو ماتوا خلال الفترة التي بقي فيها الـ845,000 على قيد الحياة، ومن بين هؤلاء كان حوالي 200,000 يعيشون في بيوتهم في تركيا، وهرب حوالي 200,000 إلى القوقاز، ويفترض أنه لايزال حوالي 200,000 يعيشون حياة بائسة في معسكرات الاعتقال في سورية وبلاد مابين النهرين. واستناداً إلى هذه الإحصاءات، فقد قتل الأتراك خلال هذه الفترة أكثر من ثلثي الشعب الأرمني في أرمينيا الغربية (التركية).

ولم تكتف السلطات التركية بطرد وتشريد الشعب البائس، بل استولت على أملاك الأرمن في الأناضول والتي تقدر قيمتها بمئات ملايين الجنيهات. لقد انبثقت أعمال الأتراك اللاإنسانية من تعصب زعمائهم اللاديني، إذ وقف الاتحاديون من الدين موقف اللامبالاة، ولإيفاء الشعب التركي حقه لم يكن هذا الشعب يرغب في القيام بالنهب والقتل، كما كانت تتمنى السلطة، بل إنهم في بعض المناطق أبدوا معارضة لترحيل الأرمن، كما وأن بعض المسؤولين الأتراك رفضوا إطاعة الأوامر وحاولوا إنقاذ الشعب الأرمني، إلا أن السلطات سرعان ماتمكنت من تذليل هذه المصاعب، وتم عزل أو قتل المسؤولين المتعاطفين مع الأرمن، ولم تكن خطة إبادة الشعب الأرمني أكثر من كونها خطة سياسية محسوبة بدقة والتي كان هدفها إفناء العناصر المتفوقة من السكان والتي يمكن أن تكون مثيرة للمتاعب، كما يجب إضافة دافع الجشع إلى ذلك.

إن شناعة هذه الفظائع فاقت جميع الأهوال والفظائع التي عرفها التاريخ سواء في مداها أو في قساوتها المروّعة، ولايمكن أن يصدر ذلك إلا عن أمة لاتزال تفكر بعقلية العصور الوسطى، ولكنها تمتلك وتستخدم

وسائل العصر الحديث. إن ماتقدم ذكره يظهر أن جمعية الاتحاد والترقي التي أصدرت أوامر الإبادة كانت مستعدة لتحمل مسؤولية "العار الذي سيصم التاريخ العثماني" لإفناء شعب من رعاياها، وقد أعلن أنور باشا رداً على ممثل السفير الألماني بأنه "يتحمل مسؤولية كل شيء حدث في الأناضول"، ويجب كذلك أن يتحمل هو والقادة الأتراك اللوم بسبب إضافتهم إلى تاريخ تركيا الملطخ بالدم فصلاً مروعاً يجعل من بقية الفصول الأخرى قليلة الأهمية، فقد كانت مجازر عبد الحميد لاتساوي شيئاً إذا ما قورنت بالمجازر التي ارتكبها الأتراك "المعاصرون".

وفي 30 حزيران 1916، كتب السفير الألماني الكونت مترنيخ إلى المستشار الامبراطوري أن "الجمعية تطالب بالقضاء على آخر ماتبقى من الأرمن.." وعندما لم يبق بحوزتهم شيء يسلب منهم "فإن الكلاب تنتظر بفارغ الصبر اللحظة التي ينقلب فيها اليونانيون الذين تشجعهم دول الحلفاء ضد الأتراك أو حلفائها، لكي ينقضوا على اليونانيين وعلى ممتلكاتهم"، إن سياسة التتريك تعني طرد أو تدمير أي شيء ليس تركياً، وكذلك القضاء والاستيلاء بالعنف على ممتلكات الآخرين. في هذا، وفي تكرار العبارات الفرنسية عن الحرية تتشكل النهضة التركية الحديثة الحالية..."، ذلك هو حكم حليف وصديق، ومن أجل إتمام الصورة ينبغي ألا يغيب عن البال أن الأرمن الذين قام الاتحاديون بإفنائهم بهذه الطريقة المروّعة كانوا أصدقاءهم وحلفاءهم، استفادوا منهم وتعاونوا معهم عندما كانوا يسعون للوصول إلى السلطة. أما الآن فقد أخذوا بقتل الشخصيات الأرمنية البارزة التي جازفت بحياتها وأنقذت حياة زعماء الاتحاديين عندما استعاد السلطان عبد الحميد السلطة عام 1909، وأعمل يد القتل بالاتحاديين. ولحسن الحظ لايقدم لنا التاريخ أمثلة عديدة عن مثل هذه الدناءات الخيانية.

إلا أن الاتحاديين مضوا في عملهم الذي شرعوا به، فلقد استأصلوا الشعب الأرمني من الأناضول، وأصبح بإمكانهم القول على لسان طلعت

باشا إنه "لم تعد ثمة مسألة أرمنية"، وإن ماحدث لم يعد يقلق بال أي سياسي في حكومات الدول الأوروبية أو أمريكا، إذ أصبح من الواضح لهم أن المسألة الأرمنية الأزلية قد انتهت تماماً بسفك الدماء.

لقد رأينا أن الدول الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم إلى الشعب الأرمني سوى الوعود عندما كانت بأمس الحاجة إلى المساعدة في الحرب، ولكن ماذا عن عصبة الأمم؟ فلقد قررت في اجتماعها الأول عام 1920 بالإجماع أنه يجب على الدول الكبرى اتخاذ إجراء ما "لوضع حد لمأساة الشعب الأرمني المروّعة بأقرب فرصة ممكنة" وحماية مستقبل الشعب الأرمني، وفي اجتماعها الثاني الذي عقد في أيلول 1921، أقرت مشروع قرار اللورد روبرت سيسيل (Lord Robert Cecil) بالإجماع مؤكدة رغبتها في أن يقوم المجلس الأعلى للدول الكبرى "بحماية مستقبل أرمينيا ولاسيما منح الأرمن وطناً قومياً مستقلاً تماماً عن الحكم العثماني"، وأقرت في اجتماعها الثالث المنعقد في أيلول 1922 بالإجماع قراراً تعلن فيه أنه "يجب عدم إغفال إقامة وطن قومي للأرمن خلال مفاوضات السلام مع تركيا، وطلبت الجمعية من المجلس أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك".

ثم جاءت مفاوضات السلام في لوزان ما بين تشرين الثاني 1922 وحزيران 1923، وعلى الفور تجاهل ممثلو الدول الكبرى البنود المتعلقة بأرمينيا في معاهدة سيفر، إلا أن اللورد كورزون طالب بالنيابة عنهم إقامة وطن قومي مستقل أو بلد يخص الأرمن ووصف القضية الأرمنية على أنها "إحدى أكبر فضائح العالم"، وقد رفض الأتراك هذا الاقتراح بشدة، وأخذ هذا الطلب يتقلص شيئاً فشيئاً خلال مروره عبر عدة مراحل حتى أضحى مجرد اقتراح بإقامة وطن للأرمن "في تركيا" دون أن يكون له حتى حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأن تكون من الناحية العملية، منطقة "خاضعة للقانون والإدارة التركية حيث يمكن للأرمن أن يتجمعوا وأن

يحافظوا على بقاء عرقهم ولغتهم وثقافتهم"، ولكن حتى هذا الأمر قوبل بالرفض أثناء المفاوضات التركية في حين اعتبر ممثلو الدول الكبرى أنهم نفذوا واجبهم إزاء شعب أراق دمه من أجلهم، وعندما وقعّت معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 لم ترد فيها كلمة واحدة عن إقامة وطن للأرمن، وفي الواقع تم توقيع المعاهدة وكأن الأرمن "لم يكن لهم وجود أبداً" كما يذكر احتجاجهم ضدها.

وهكذا انتهت الجهود الهزيلة التي بذلتها دول أوروبا الغربية وأمريكا في الالتزام بالوعود التي قطعتها على الأرمن بمنحهم الحرية والاستقلال عندما استمالتهم للقتال دفاعاً عن قضيتها.

لماذا إذاً شكلت عصبة الأمم لجاناً لدراسة إمكانية اتخاذ إجراء ما، على الأقل بالنسبة للاجئين الأرمن الضعفاء؟ هل كانت بهدف إرضاء الضمير إن كان لايزال هناك شيء متبق منه؟ ولكن ما الفائدة من هذه اللجان، عندما لايمكن للمقترحات التي اتخذت بعد دراسة عميقة أملاها الضمير وبعد تأييد جميع الخبراء أن تتضمن دعم حكومات الدول الكبرى التي رفضت ببرود شديد تقديم أكثر التضحيات بساطة للتخفيف من آلام اللاجئين الذين أصابتهم الفاقة والبؤس والذين أغدقت عليهم الوعود الخلابة؟، والجواب المعروف عن ذلك هو أنه من غير المعقول التوقع أن يقدم شعب التضحيات من أجل شعب آخر في هذه الأوقات العصيبة، عندما لايكون بوسعه سوى العناية بشؤونه الخاصة، ولكن ألم يكن من واجب الدول الكبرى أن تفكر بذلك من قبل؟ عندما قطعت لهذا الشعب البائس وعوداً والتزامات ذهبية، ذلك الشعب الذي كان في حالة أشد سوءاً، عندما ضحّى ليس فقط بماله وممتلكاته بل وبحياته من أجل قضية دول الحلفاء.

في أيلول 1924 بعث السيد ستانلي بالدوين (Mr. Stanley Baldwin) زعيم حزب المحافظين البريطاني رئيس الوزراء الحالي،

والسيد اسكويث (Mr. Asquith) زعيم حزب الأحرار، إلى السيد رامسي ماكدونالد (Mr. Ramsay Mac Donald) الذي كان يشغل آنئذ منصب رئيس الحكومة، رسالة ودية يطلبان فيها أن تقوم بريطانيا بدفع مبلغ ضخم من المال لمساعدة اللاجئين الأرمن في كل من اليونان والبلقان الخ...

ونلخص سبب ذلك في النقاط التالية :

1 ـ إنّ الوعود التي قطعها الحلفاء على الأرمن بمنحهم حريتهم لقاء دعمهم لقضية الحلفاء أثناء الحرب شجعتهم والتي من أجلها عانوا الأمرّين.

ولنتذكر أنه في خريف 1914 رفض الأرمن في مؤتمرهم الوطني الذي عقد في أرضروم، العروض المغرية التي قدمها الأتراك ورفضوا كأمة العمل من أجل قضية تركيا وحلفائها، على الرغم من أنهم أبدوا رغبتهم في تأدية واجبهم. وإن رفضهم الجريء هذا كان أحد الأسباب التي حدت بالحكومة التركية إلى ارتكاب المجازر المنظمة عام 1915. وقد خاضت قوات المتطوعين بقيادة القائد الفذ (أنترانيك) أشد أنواع القتال ضراوة أثناء حملات القوقاز، إذ أن الأرمن تمكنوا من الاستيلاء على جبهة القوقاز بعد هزيمة الجيش الروسي عام 1917، وعملوا على تأخير تقدم الأتراك لمدة خمسة شهور، وقدموا بذلك خدمة جليلة للجيش البريطاني في بلاد ما بين النهرين. كما أن كتاب اللورد برايس الرسمي الذي صدر عن الحكومة البريطانية تحت عنوان "معاملة الأرمن في الامبراطورية العثمانية" كان قد استخدم على نطاق واسع للدعاية لصالح الحلفاء في 1916 ـ 1917، وكان له تأثير هام على الرأي العام الأمريكي وعلى قرار الرئيس ويلسون النهائي بدخول الحرب.

2 ـ نظراً لأن المسؤولين في قوات الحلفاء، خلال فترة الحرب ومنذ بداية الهدنة كانوا قد قدموا تعهدات متكررة لضمان تحرير واستقلال

الشعب الأرمني. إذ قدم السيد اسكويث هذه الالتزامات في 9 تشرين الثاني 1916 بصفته رئيساً للوزراء، والسيد لويد جورج (Mr. Lloyd George) في 5 كانون الثاني 1918، والرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) في 8 كانون الثاني 1918، والسيد كليمنصو (M. Clemenceau) رئيس الوزراء الفرنسي في 23 تموز 1918، والمركيز كورزون (Curzon) بصفته وزيراً للخارجية البريطانية في 11 آذار 1920.. الخ...

3 ـ نظراً لأن بريطانيا العظمى تتحمل مسؤولية جزئية عن تشتيت الشعب الأرمني على يد العثمانيين بعد طردهم من إزمير عام 1922.

إن الحرب اليونانية ضد تركيا التي نجم عنها القضاء النهائي على الأقليات المسيحية وطردها من آسيا الصغرى، كانت قد بدأت واستمرت بتوجيه مباشر من الحكومة البريطانية.

4 ـ نظراً لأن الـ 5,000,000 ليرة تركية ذهبية التي كانت الحكومة التركية قد أودعتها في برلين عام 1916 والتي استولى عليها الحلفاء بعد الهدنة كان معظمها (وربما كلها) أموالاً أرمنية.

5 ـ نظراً لأن الظروف الحالية للاجئين غير مستقرة وأحوالهم النفسية سيئة وتشكل إدانة للدول الغربية.

وتتابع الوثيقة حتى تطرح السؤال التالي : "ماذا يمكن عمله"؟..

ـ إننا ندرك بمزيد من الأسف، أنه يستحيل علينا الآن تنفيذ التزاماتنا نحو الأرمن... ولكن هناك طريقة أخرى يمكننا أن نعبّر فيها عن إحساسنا بالمسؤولية والتفريج عن المحنة البائسة لمن تبقى من الأرمن الأتراك المشتتين، وإن أكثر المناطق الملائمة لتوطينهم هي بالتأكيد أرمينيا الروسية، وأن تقدم الحكومة المحلية التسهيلات اللازمة".

ويتبع ذلك سرد للخطة التي كانت موضع دراسة، والتي لم تكتمل تماماً شأن المشروع الحالي، والتي كان وضعها في صيغتها العملية أمراً

أكثر صعوبة. ويختتم الخطاب بقوله: "نرى أنه من واجب بريطانيا العظمى أن تقدم دعماً كبيراً لهذا المشروع، ونود أن نعبّر عن رأينا، إنه كجزء من التعويض لقاء العهود غير المنفذة التي قطعت على الأرمن، فإنه يجب على الحكومة البريطانية أن تقدم منحة كبيرة...".

التوقيع
هربرت هـ . اسكويث
ستانلي بالدوين

يظن المرء أنه لا يمكن تجاهل هذه المناشدة المقتضبة والقوية الصادرة عن سياسيين قياديين من بريطانيا العظمى، ولايوجد شك بأن رامسي ماكدونالد وحزب العمال كانا سينفذان ماطلب منهما، إلا أن حزب المحافظين هزمه بعد فترة قصيرة وتسلم السلطة برئاسة السيد بالدوين، ومن المؤكد أن الوقت قد حان! غير أن حكومة السيد بالدوين رفضت القيام بأي شيء حيال الشعب الأرمني أو حيال اللاجئين الذين "يحق لهم معنوياً" بعض التعويض.

ويمكن للمرء أخيراً أن يتساءل بشيء من اليأس : ماذا يعني كل هذا؟...

هل كان كل ذلك في حقيقته مظهراً خارجياً ـ كلمات جوفاء لا تحمل أية نية جادة أو صادقة(1).

أيضاً ألا تحمل عصبة الأمم أي إحساس بالمسؤولية ؟، فبالرغم من رفض مفوضها لشؤون اللاجئين المتكرر الاطلاع على قضية اللاجئين الأرمن، منعت تقريباً الآخرين من تنظيم إجراءات فعالة لمساعدة الأرمن، لأنه يعتقد أن عصبة الأمم لن تتبنى قضية من هذا النوع دون أن تكون قادرة على التعامل معها بشكل مرض بعد كل التعهدات التي قدمتها الدول

الكبرى. هل تعتبر عصبة الأمم أنها قامت بواجبها الآن؟ وهل تتصور أنها تستطيع أن تتخلى عن القضية دون أن تعرّض هيبة العصبة للخطر وخاصة في الشرق؟.

لقد سئمت الدول الأوروبية والسياسيون الأوروبيون من المسألة الأرمنية الأزلية، وبالطبع فقد جلبت لهم الهزيمة تلو الهزيمة، وإن مجرد ذكرها يذكر ضمائرهم التي تغط في سبات عميق، بقصة قاتمة عن وعود لم تنفذ، والتي لم تتخذ خطوة عملية. وبعد هذا العناء كانت النتيجة تعرّض شعب موهوب للمجازر لعدم امتلاكه حقول نفط أو مناجم ذهب.

ويل للأرمن ، لأنهم وقعوا في يد السياسة الأوروبية ! ..

فقد كان من الأفضل لهم أن لا يتفوّه أي دبلوماسي أوروبي باسم أرمينيا.

بيد أن الشعب الأرمني لم يتخل عن الأمل ولم يصل بعد إلى مرحلة اليأس، وهو ينتظر بشجاعة سنة بعد سنة..

وهو لا يزال ينتظر حتى الآن .

الهوامش

(1) من كتابه " شعب مخدوع " (Betrogenes Volk) طبع في لايبزيغ عام 1928. ص 333.

الملاحق

1 ـ اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها (9 كانون الأول 1948).
2 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول 1948).
3 ـ القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (26 تشرين الثاني 1968).

1 ـ اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها:
(كانون الأول 1948)

إن الأطراف المتعاقدة :

وقد نظرت في الإعلان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 96 (I) بتاريخ 11 كانون الأول 1946، بأن إبادة الأجناس جريمة وفق القانون الدولي، وتعتبر مخالفة لروح وأهداف الأمم المتحدة، ويدينها العالم المتحضر.

وإذ تدرك أنه على مر التاريخ، ألحقت إبادة الأجناس خسائر فادحة بالبشرية.

واقتناعاً منها بأنه من أجل تخليص البشرية من الويلات المروعة فإن الأمر يستدعي تضافر الجهود الدولية.

توافق على ما يلي :

المادة الأولى : تؤكد الأطراف المتعاقدة أن إبادة الأجناس سواء ارتكبت وقت السلم أو وقت الحرب تعتبر جريمة وفق القانون الدولي وتلتزم بمنعها ومعاقبتها.

المادة الثانية : تعني إبادة الأجناس في هذه الاتفاقية أي عمل من الأعمال التالية التي ترتكب بهدف القضاء، كلياً أو جزئياً، على جماعة عرقية أو قومية أو عنصرية أو دينية:

آ ـ قتل أفراد هذه الجماعة .

ب ـ إلحاق أضرار جسدية أو عقلية بأفراد هذه الجماعة.

ج ـ نقل أطفال الجماعة بالقوة إلى جماعة أخرى.

المادة الثالثة :

يجب معاقبة مرتكبي الأعمال التالية :

آ - إبادة الأجناس .

ب - التواطؤ على ارتكاب إبادة الأجناس .

ج - التحريض المباشر والعام على ارتكاب إبادة الأجناس .

د - الإقدام على ارتكاب إبادة الأجناس .

هـ - الضلوع في عمليات إبادة الأجناس .

المادة الرابعة :

يجب معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون إبادة الأجناس أو أية أعمال أخرى مدرجة في المادة الثالثة، سواء أكانوا حكاماً مسؤولين من الناحية الدستورية أو مسؤولين حكوميين أو أفراداً.

المادة الخامسة :

تتعهد الأطراف المتعاقدة ، كل حسب قوانينها ، بسن التشريعات الكفيلة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية ولاسيما عقوبة فعّالة بالأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالاشتراك في إبادة الأجناس أو أية أعمال مدرجة في المادة الثالثة.

المادة السادسة :

يجب تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب إبادة الأجناس أو أي من الأعمال المدرجة في المادة الثالثة إلى محكمة ذات أهلية قانونية في الدولة الواقعة ضمن الأراضي التي ارتكبت فيها عمليات الإبادة، أو إلى محكمة جزائية دولية مختصة، بشأن الأطراف المتعاقدة التي تقبل بدائرة اختصاصها.

المادة السابعة :

لا تعتبر إبادة الأجناس والأعمال الأخرى المدرجة في المادة الثالثة جرائم سياسية تخضع لتسليم المجرمين.

وتلتزم الأطراف المتعاقدة في مثل هذه الحالات بتسليم المجرمين استناداً إلى القوانين والمعاهدات السارية.

المادة الثامنة :

يحق لأي طرف متعاقد أن يدعو الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة وفق ميثاق الأمم المتحدة لمنع وقمع أعمال الإبادة أو أية أعمال أخرى مدرجة في المادة الثالثة.

المادة التاسعة :

ترفع النزاعات بين الأطراف المتعاقدة والمتعلقة بتفسير وتطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية التي تشمل الأمور التي تتعلق بالدولة التي تتحمل مسؤولية الإبادة أو أي عمل مدرج في المادة الثالثة إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد أطراف الصراع.

2 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :
(10 كانون الأول 1948)

المادة الثالثة :

من حق كل فرد الحياة والحرية والأمن.

المادة الرابعة :

يجب عدم استعباد الأفراد أو وضعهم تحت نير العبودية، ويجب منع الرق وتجارة الرقيق بجميع أشكالها.

المادة الخامسة :

يجب عدم تعذيب الأفراد أو معاملتهم معاملة قاسية ولا إنسانية أو مهينة أو معاقبتهم.

المادة التاسعة :

يجب عدم توقيف أي فرد توقيفاً تعسفياً أو احتجازه أو نفيه .

المادة السابعة عشرة :

1 ـ يحق لكل فرد حيازة أملاك سواء بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين.

2 ـ يجب عدم انتزاع أملاك الفرد بصورة تعسفية .

3 ـ القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. (26 تشرين الثاني 1968).

إن الجمعية العامة ...

وقد نظرت في مشروع اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

تقرّ وتفتح باب التوقيع والتصديق والانضمام إلى اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، الملحق نصها مع هذا القرار.

اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

الديباجة :

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ...

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3 (I) بتاريخ 13 شباط 1946 ورقم 170 (II) بتاريخ 31 تشرين الأول 1947، بشأن تسليم ومعاقبة مجرمي الحرب، والقرار رقم 95 (I) بتاريخ 11 كانون الأول 1946 الذي يؤكد مبادىء القانون الدولي الذي أقره ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ وقرارها والقرارات رقم 2184 (XXI) بتاريخ 12 كانون الأول 1966 و2202 (XXI) بتاريخ 16 كانون الأول 1966 التي تدين صراحة، وتعتبرها جرائم ضد الإنسانية، انتهاك الحقوق الاقتصادية والسياسية للسكان الأصليين من ناحية، وسياسات التفريق العنصري من ناحية أخرى.

إذ تذكّر بالقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 1047 د(XXX IX) بتاريخ 28 تموز 1965 ورقم

1158 (XLI) بتاريخ 5 آب 1966 بشأن معاقبة مجرمي الحرب، والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية.

إذ تلاحظ أن أياً من هذه القرارات أو الوثائق أو الاتفاقيات المتعلقة بمقاضاة ومعاقبة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لم تنص على فترة تقادم.

إذ تعتبر أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هي أشد أنواع الجرائم خطورة وفق القانون الدولي.

اقتناعاً منها بأن العقوبة الفعالة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هي أحد العناصر الهامة في منع ارتكاب مثل هذه الجرائم، وحماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وتشجيع الثقة، وزيادة التعاون بين الشعوب وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

إذ تلاحظ أن تطبيق أحكام القانون المحلي لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المتعلقة بفترة التقادم بالنسبة للجرائم العادية، يشكل قلقاً بالغاً للرأي العام العالمي، لأنه يمنع مقاضاة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم.

تقر ، بأنه بات من الضروري، وآن الأوان للتأكيد، في القانون الدولي من خلال هذه الاتفاقية، على مبدأ عدم وجود فترة تقادم لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ولضمان تطبيقها الدولي.

قد وافقت ، على ما يلي :

المادة الأولى :

لا تطبق فترة تقادم قانونية على الجرائم التالية ، بغض النظر عن تاريخ ارتكابها:

آ ـ جرائم الحرب، كما هي محددة في ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في 8 آب 1945، والتي أكدتها القرارات رقم 3 (I) بتاريخ 13

شباط 1946 ورقم 95 (I) بتاريخ 11 كانون الأول 1946 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة "الانتهاكات الخطيرة" المدرجة في اتفاقيات جنيف بتاريخ 12 آب 1949 من أجل حماية ضحايا الحرب.

ب ـ الجرائم ضد الإنسانية سواء ارتكبت أثناء الحرب أو السلم، كما هي محددة في ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ بتاريخ 8 آب 1945 والتي أكدتها القرارات رقم 3 (I) بتاريخ 13 شباط 1946، ورقم 95 (I) بتاريخ 11 كانون الأول 1946 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والطرد بواسطة الهجوم المسلح، أو الاحتلال والأعمال اللاإنسانية الناجمة عن سياسة التفريق العنصري وجريمة إبادة الأجناس وقمعها، حتى لو لم تشكل هذه الأعمال انتهاكاً للقانون المحلي للبلد الذي ترتكب فيه.

المادة الثانية :

إذا ارتكبت أيّ من الجرائم المدرجة في المادة الأولى، فإن أحكام هذه الاتفاقية تطبق على ممثلي سلطة الدولة الأفراد الذين يشاركون فيها من حيث المبدأ أو المتواطئون أو الذين يعرّضون الآخرين بصورة مباشرة على ارتكاب أي من هذه الجرائم، أو الذين يتواطؤون على ارتكابها بغض النظر عن درجة إكمالها، أو ممثلي سلطة الدولة الذين يتغاضون عن ارتكابها.

المادة الثالثة :

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، تلتزم باتخاذ جميع الإجراءات المحلية الضرورية سواء القانونية أو غير القانونية، بهدف إتاحة إمكانية تسليم الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذه الاتفاقية وفق القانون الدولي.

المادة الرابعة :

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، تلتزم، ووفق الإجراءات الدستورية المتعلقة بها، باتخاذ أية إجراءات قانونية أو إجراءات أخرى كفيلة بضمان عدم تطبيق قانون التقادم بشكل قانوني أو غير قانوني، وعلى مقاضاة ومعاقبة الجرائم المشار إليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية، وإنه، حيثما وجدت، سيتم إلغاء مثل هذا التقادم.

المادة الخامسة :

ستبقى المعاهدة مفتوحة للتوقيع حتى 31 كانون الأول 1969 أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي دولة عضو في محكمة العدل الدولية أو أي دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تصبح طرفاً في الاتفاقية.

المادة السادسة :

سيتم التصديق على هذه الاتفاقية، وسوف تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة السابعة :

يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أي دولة مشار إليها في المادة الخامسة، وسوف تودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة

المادة الثامنة :

1 ـ تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول في اليوم التاسع عشر الذي يلي

تاريخ إيداع الوثيقة العاشرة للتصديق والانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 ـ بالنسبة للدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع الوثيقة العاشرة للتصديق أو الانضمام، ستصبح الاتفاقية نافذة المفعول في اليوم التاسع عشر بعد تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها.

المادة التاسعة :

1 ـ بعد انتهاء فترة عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يمكن تقديم طلب بتعديل الاتفاقية في أي وقت من قِبل أي دولة طرف في الاتفاقية، وذلك من خلال إشعار كتابي إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 ـ سوف تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطوات التي ستتخذ، إذا وجدت، فيما يتعلق بمثل هذه الطلبات.

المادة العاشرة :

1 ـ تودع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 ـ يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة من هذه الاتفاقية إلى جميع الدول المشار إليها في المادة الخامسة.

3 ـ يعلم الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار إليها في المادة الخامسة بما يلي:

آ ـ تواقيع هذه الاتفاقية ووثائق التصديق والانضمام المودعة وفق المواد الخامسة والسادسة والسابعة.

ب ــ تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفق ما جاء في المادة الثامنة.

ج ـ المراسلات المستلمة وفق ما جاء في المادة التاسعة .

المادة الحادية عشرة :

تؤرخ هذه الاتفاقية التي نصوصها الصينية والانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية متساوية الحجة في 26 تشرين الثاني 1968.

إثباتاً لما تقدم ، فإن الموقعين أدناه ، بصفتهم مخولين قانوناً لهذا الغرض وقّعوا هذه الاتفاقية.

الفهرس



هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي كتبها عدد من المؤرخين والكتّاب البارزين، الذين شهدوا بأم أعينهم أو سمعوا من مصادر موثوقة عن المجازر التي ارتكبها الاتحاديون الأتراك بحق الأرمن. لقد أثار تسلم الاتحاديين السلطة واستعادة الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ الآمال بسيادة القانون ازاء الجميع. ولكن بعد أن لحقت بالامبراطورية سلسلة من الهزائم في عام ١٩١٢ في حروب البلقان، قبلت تركيا باتفاقية أخرى من القوى الأوروبية الكبرى بشأن إدخال اصلاحات في المناطق الأرمنية. إلا أنه مع نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ انتهز الاتحاديون الفرصة وقرروا إبادة الأرمن في الإمبراطورية العثمانية وترحيلهم عنها. ونفذت الخطة بحذافيرها في عام ١٩١٥ وفي السنوات التي تلتها، مما أدى إلى مقتل أكثر من مليون ونصف المليون أرمني.

هذه الشهادات الموثوقة يعرضها بشيء من التفصيل الفيكونت جيمس برايس والمؤرخ المعروف أرنولد توينبي والدكتور هربرت أدامز جيبونز وفريديوف نانسن.

نادي الشبيبة السورية ـ اللجنة الثقافية ـ حلب ـ ص.ب. 3699

دار الحوار للنشر والتوزيع



سورية ـ اللاذقية ـ ص.ب. 1018 ـ هاتف 422339 ـ 412935